المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المرجع : ...../2022

الفرع: علوم إقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

التنويع الاقتصادي كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر:دراسة تحليلية خلال الفترة (1990-2019)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص "إقتصاد نقدي وبنكي"

إعـداد الطلبة:
- بن طاشي رميساء
- مالوســي أحمــد

إشراف الأستاذ:
- بولعراس سفيان

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
كمال زموري	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
سفيان بولعراس	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
وليد لطيف	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية 2022/2021

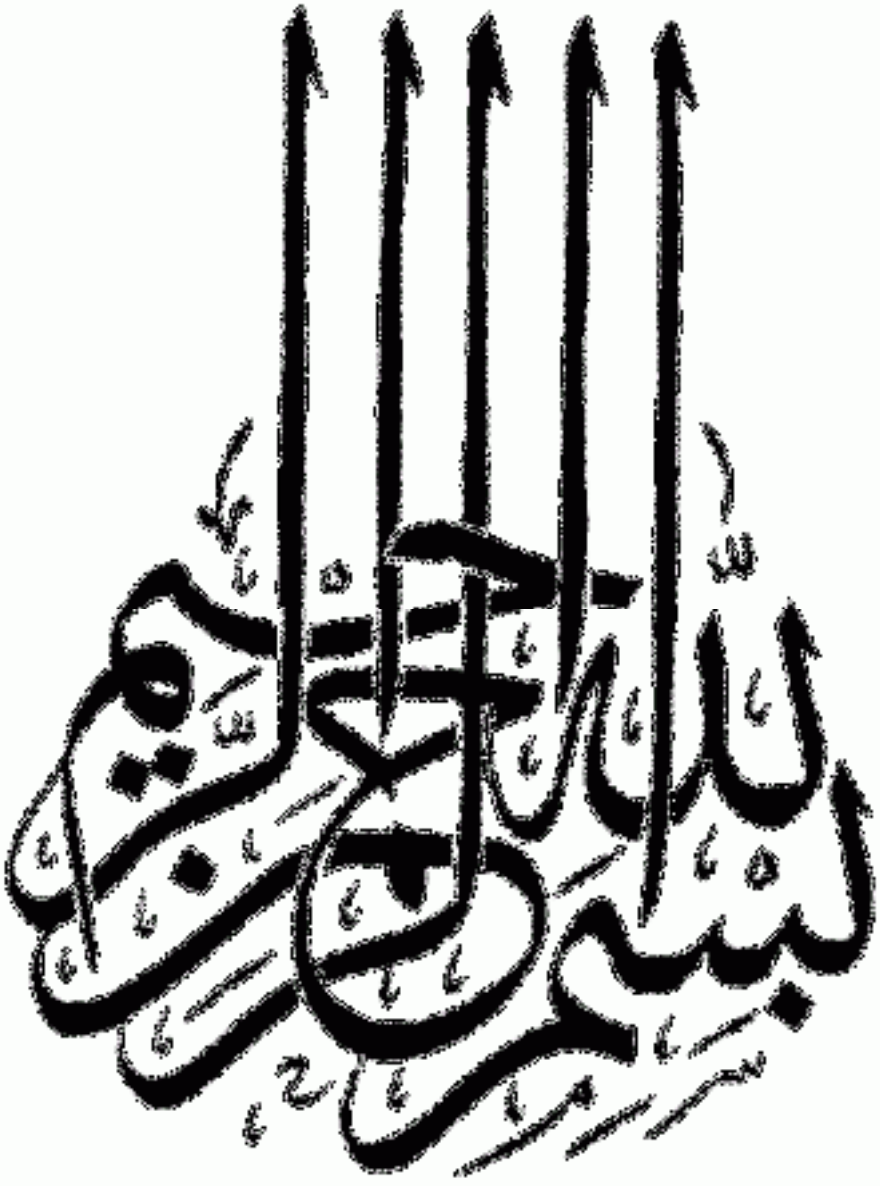
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

مصداقا لقوله تعالى ، بسم الله الرحمان الرحيم ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ﴾

نحمد الله حمدًا كثيرًا ونشكره شكرًا جزيلًا لأنه سهل لنا المبتغى وأعاننا على إتمام هذاالعمل.

نتقدم بالشكر والعرفان والتقدير لأستاذنا المشرف "**بولعراس سفيان**" الذي لم يبخل علينا بتعليماتهوتوجيهاته القيمة لإتمام هذا العمل.

كما لا ننسى أن نتوجه بالشكر إلى كل من مدّ لنا يد العون سواء من قريب أو من بعيد ولو بكلمة مشجعة أو لفتة طيّبة.

الإهداء

إلى من قال فيهما سبحانه وتعالى ﴿ وَقُلْ رَبِّي ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى أخي وأخواتي وكل زملائي في الدراسة

إلى كل من جمعتني بهم الحياةوعرّفتني بهم الأيام

إلى كل من سلك طريقًا يبتغي فيه علما

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

أحمد

الإهداء

الحمد الله الذي منَّ علينا بنعمته والذي وفقني بإنجاز هذا العمل المتواضع

أهدي ثمرة جهدي إلى من تعب وشقى وتحمل الصعاب إلى الذي أمدني بالقوة وسلَّحني بسلاح

الشجاعة، إلى كل حياتي أبي.

إلى من تتسارع إليها عبارات الحب والإمتنان التي سهرت الليالي من أجلي لأكون حاضرة في هذا المكان

التي يسعد قلبي بذكرها الغالية الحبيبة أمِّي

إلى من أعتز وأفتخر بهم إلى سندي في هذه الحياة إخوتي **رمزي وآدم**، إلى من أحاطوني بحبهم وشملوني

بعطفهم وتسابقوا في تقديم الدعم لي واحدة تلوى الأخرى أخواتي **آسيا، خولة ودنيا**، إلى صديقات

العمر إلى كل من كانوا في سنوات الجفاف سحبًا ممطرة **لُبني، سامية، وفاء، شهرزاد وفاطمة**، إلى كل

رفيقاتي العزيزات اللواتي وقفن معي وشجعنني على إتمام مذكرتي لولاهنَّ ما كنت لأتمَّها، **خديجة، أسماء،**

بشرى، صونية،ليندة،دنياوخديجة.

وفي الأخير أهدي عملي هذا إلى روح العائلة ،**ساجد وغيث**

رميساء

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المفاهيم الأساسية للتنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة، والتعرّف على القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، وتقييممختلف الجهود التي بذلتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة من أجل تنويع إقتصادها الوطني.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم إستخدام إحصائيات القطاعات الاقتصادية وتحليلها لإستعمالها في تقييم مجهودات الجزائر.

توصّلت الدراسةإلى أن القطاع الزراعي والصناعي والسياحي شهد تراجعا رغم حجم الدعم الذي تلقتههذه القطاعات، كما أبرزت النتائج أيضا ضعف تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، وضعف النشاط المقاولاتي وحجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستمرار تركز الصادرات في قطاع المحروقات. في المقابل فقد أوضحت النتائج أيضا أن قطاعات المناجم والصناعة الصيدلانية والطاقات المتجددة قد بدأ الإهتمام بها مؤخرا فقط ولازالتفي الخطوات الأولى من تفعيلها.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية المستدامة، الجزائر.

Abstract:

This study aims to clarify the basic concepts of economic diversification and sustainable development, to identify the economic sectors that contribute in achieving the economic diversification in Algeria, andto evaluatethe various efforts made by Algeria in recent years to diversify its national economy.

To achieve these goals, the statistics of the economic sectors were used and analyzed in order to be used in evaluating Algeria's efforts.

TheResults of this study revealed that the agricultural, industrial and tourism sector witnessed a decline despite the volume of support received by these sectors.the resullts also highlighted the weaknessof foreign direct investment flow, enterprenership activity and small and medium enterprises' volume, in addition to the continued concentration of exports on the hydrocarbon sector.On the other hand the sectors of mining, pharmaceutical industry and renewable energies have startedget interst only recently and are still in the first steps of its activating.

Keywords: Economic Diversification, Sustainable Development, Algeria.

شكر وتقدير.....I
إهداء.....II
الملخص.....IV
فهرس المحتويات V
قائمةالجداول: IX
قائمةالأشكال: X

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:..... 2
المبحث الأول: الإطار النظري للتنويع الإقتصادي..... 3
أولا: مفهوم التنويع الإقتصادي..... 3
ثانيا: أهداف التنويع الإقتصادي 4
المطلب الثاني: أشكال التنويع الإقتصادي ودوافعه 6
أولا: أشكال التنويع الإقتصادي 6
ثانيا: دوافع التنويع الإقتصادي 6
المطلب الثالث: إستراتيجيات التنويع الإقتصادي ومؤشرات قياسه..... 8
أولا: إستراتيجيات التنويع الإقتصادي..... 8
ثانيا: مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي..... 10
المبحث الثاني: التأصيل النظري للتنمية المستدامة..... 13
المطلبالأول: التنمية المستدامة وخصائصها 13
أولا: تعريف التنمية المستدامة 13
ثانيا: خصائص التنمية المستدامة 14

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة 14
أولا: مبادئ التنمية المستدامة 14
ثانيا: أهداف التنمية المستدامة 16
المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية المستدامة 17
أولا: إستراتيجات التنمية المستدامة 17
ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المستدامة 20
المبحث الثالث: آليات التنويع الإقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة 23
المطلب الأول: إدماج التنمية المستدامة في عملية التنويع الإقتصادي 23
أولا: مراجعة وتعديل مسار التنمية الراهن 24
ثانيا: تأهيل الإقتصاد الوطني لبدء عملية التنمية المستدامة 27
المطلبالثاني: آليات التنويع الإقتصادي 29
أولا: إعادة الإعتبار «لدولة التنمية» 29
ثانيا: إقامةشركاتفعالةبينالقطاعينالعاموالخاص 29
ثالثا: تفعيلومتابعةتنفيدبرامجالإصلاحالإقتصادي 30
رابعا: تعزيزدورالإستثمارالأجنبيالمباشر 31
خامسا: الإهتمامبفرعالصناعاتالصغيرةوالمتوسطة 31
المطلبالثالث: معوقاتالتنويعالإقتصادي 32
المبحثالرابع:الدراساتالسابقة 33
المطلبالأول: الدراساتباللغاتالأجنبية 33
المطلبالثاني: الدراساتباللغةالعربية 35
خلاصةالفصل: 40

الفصل الثاني: دور التنويع الإقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

تمهيد: 42

المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري منذ 1990 إلى 2019 43

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات من 1990 إلى 2000 43

أولًا :الإصلاحالهيكلي 44

ثانيًا: السياسةالمالية 46

ثالثًا :السياسةالنقدية 46

رابعًا: السياسةالتجاريةوإدارةالمديونية 46

المطلب الثاني: تطورالاقتصادالجزائريفيظلسياسةالإنعاشالاقتصاديمن 2000 إلى 2010 47

أولًا: برنامجالإنعاشالاقتصادي (2001-2004) 47

ثانيًا: البرنامجالتكميليلدعمالنمو (2005-2007) 51

المطلب الثالث: تطوّرالاقتصادالجزائريمن 2010 إلى 2019 53

المبحث الثاني: إستراتيجياتالتنويعالاقتصاديالمتبعةفيالجزائرلتحقيقالتنميةالمستدامة 57

المطلب الأول: برنامجالنموالاقتصاديالجديدلسنة 2016 57

المطلب الثاني: إمكاناتالقطاعاتالإقصاديةالناشئةفيالجزائر 63

أولا: إمكاناتالقطاعالفلاحي 63

ثانيا: إمكاناتالقطاعالصناعي 67

ثالثا: السياحةالجديدةفيالجزائر 70

المطلب الثالث: صندوقضبطالمواردودورهفيتمويلالقطاعاتالاقتصاديةفيالجزائر 73

المبحث الثالث: جهودالجزائرلتنويعالاقتصادمنخلالتنميةالقطاعاتخارجالمحروقات 76

المطلب الأول: النشاطالمقاولاتيوالإستثمارالأجنبيالمباشركفرصةلتحقيقالتنويعالاقتصادي 76

أولًا: النشاطالمقاولاتيوتحقيقالتنويعالاقتصادي 76

ثانيًا: الإستثمارالأجنبيوتحقيقالتنويعالاقتصادي 79

المطلبالثاني: جهودالجزائرفيقطاعالمناجموالصيدلةوالطاقاتالمتجددةمنأجلتحقيقالتنويعالاقتصادي 80

أولًا: قطاعالمناجم 80

ثانيًا: قطاعالصيدلة 83

ثانيًا: قطاعالطاقاتالمتجددة 84

المطلبالثالث: دعمالجزائرللمؤسساتالصغيرةوالمتوسطةوالشركاتالناشئةكآليةلتحقيقالتنويعالاقتصادي 89

أولًا: المؤسساتالصغيرةوالمتوسطة 89

ثانيًا: الشركاتالناشئةفيالجزائر 90

خلاصةالفصل: 92

الخاتمة: 94

قائمةالمصادروالمراجع 98

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	تطوّر الناتج المحلي الإجمالي (2001-2004)	48
02	تطور معدلات نمو القطاع الصناعي خلال2001- 2004	49
03	مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في PIB	50
04	معدلات التضخم والبطالة	50
05	مضمونالبرنامجالتكميليلدعمالنمو 2005-2009	51
06	تطوّر معدلات القطاع الفلاحي	53
07	تطوّر معدل الناتج المحلي الإجمالي	53
08	حجم إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر	59
09	حجم الإيرادات البترولية والغير بترولية بين 2013-2019	61
10	رصيد الميزانية العامة خلال 2013-2019 (مليار دينار)	62
11	حجم الصادرات والواردات في الجزائر (مليار دينار)	62
12	القيمة المضافة في قطاع الزراعة 2001-2019	65
13	تطوير القوة العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر 2000-2019	66
14	تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة 2016/2000	67
15	تطور القوى العاملة في القطاع الصناعي بالآلاف خلال الفترة (2007-2019)	69
16	نسبة الصناعة إلى إجمالي الصادرات (2017/2007)	70
17	القرى السياحية المراد إنجازها في اطار المخطط التوجيهي 2030	72
18	مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية (2000-2016)	75
19	إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر	86
20	بعض مشاريع الطاقة الشمسية في الجزائر	87

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	48
02	مرتكزات النموذج الاقتصادي الجديد	59
03	مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2016	68
04	يوضح قيود حساب التخصيص الخاص "صندوق ضبط الموارد"	74
05	تطوّر تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2011)	89

المقدمة

تُعد الجزائر من بين الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على النفط سواءً في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها، الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري رهينة لأي تذبذب يحدث في أسعار المحروقات على المستوى العالمي. وبغية معالجة هذا الخلل عملت الحكومة الجزائرية منذ حدوث الأزمة النفطية لسنة 1986 حتى يومنا هذا على تبني مجموعة من الإجراءات السياسية والإقتصادية الهادفة إلى الخروج من التبعية لقطاع المحروقات وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعًا؛ وذلك من خلال تشجيع مختلف القطاعات الإقتصادية على غرار القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي بمختلف التسهيلات والتحفيزات الضريبية إلى جانب تقديم الدعم للشباب الرّاغب في إنشاء مؤسسات صغيرة نائشة، وغيرها من آليات الدعم.

إن سعي الجزائر نحو جعل الاقتصاد أكثر تنوعا كاِستراتيجية يتم تبنيها من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يستلزم في الحقيقة سلسلة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني التي تسمح بالخروج من حالة الإنحصار في مصادر الدخل والإعتماد المفرط على قطاع معين، وهو ما يؤدي إلى كفاءة الإستغلال الأمثل للموارد وتصفية كل مظاهر التخلف والتبعية وضمان توازن وإستقرار الاقتصاد الوطني وتقليل تبعيته للأزمات الخارجية.

وبالتالي فإن سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر تشكل سبيلًا آمنًا نحو تحقيق النمو والتنمية المستدامة والنهوض بالإقتصاد الوطني من خلال زيادة الاهتمام بتطوير كافة القطاعات والنشاطات الاقتصادية وتقرير مساهمتها في تنويع مصادر الدخل غير النفطية.

1) الإشكالية:

ممّا سبق ونظرًا للأهمية البالغة التي يؤديها التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر يتم طرح الإشكالية الرئيسية الآتية كإطار للبحث:

كيف يمكن للتنويع الاقتصادي أن يؤدي دور فعّال في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

2) الأسئلة الفرعية:

ومن أجل التدقيق والإحاطة أكثر بالتساؤل السابق يتم طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟ وما أهدافه؟
- كيف يمكن لإستدامة التنمية أن تستفيد من التنويع الاقتصادي؟
- هل يمكن فعلًا الإعتماد على التنويع الاقتصادي كاِستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

3) الفرضيات:

ومن أجل الإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن وضع جملة من الفرضيات التي تكون منطلقا لهذه الدراسة وذلك كالآتي:

-التنويع الاقتصادي هو إقامة قاعدة إقتصادية صلبة متنوعة المقومات والنشاطات تستجيب للحاجات الأساسية وللمتطلبات المتزايدة للمجتمع.

- يمكن للتنويع الاقتصادي أن يحقق القفزة النوعية لأي إقتصاد نحو بناء إقتصاد متنوع يساهم في تحسين مستويات التنمية الاقتصادية والإجتماعية ويضمن تحقيق التنمية المستدامة.

- رغم المجهودات الكبيرة التي بدلتها الجزائر لتنويع إقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنها لم تصل بعد إلى مستوى الطموحات.

4) أسباب إختيار الموضوع:

يعود اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب لعل أبرزها:

- الرغبة والميول الشخصي لهذا النوع من الدراسات.
- حاجة الإقتصاد الجزائري الملحة لمثل هذا النوع من الدراسات.
- يعالج هذا البحث موضوعًا حيويًا في المجال الإقتصادي.
- يعتبر موضوع البحث هذا من أهم المواضيع التي تمّ التطرق إليها في الآونة الأخيرة والذي أصبح مصدر اِهتمام الكثير من الإقتصاديين.
- المساهمة التي يمكن أن يقدمها التنويع الاقتصادي كسياسة إقتصادية متوازنة تضمن الإستغلال الأمثل لجميع الموارد المالية والبشرية والطبيعية.

5) أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة تتجسد في الآتي:

- يعدّ البحث في موضوع التنويع الاقتصادي كاِستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من أهم الموضوعات المطروحة في الآونة الأخيرة سواءً بين الباحثين أوالسياسيين.
- يسمح البحث في هذا الموضوع بالمساهمة في تحقيق الإلتفاتة إلى تنويع الاقتصاد الجزائري والتفكير في بدائل اِستراتيجية للنفط بإعتباره مورد قابل للنضوب وما يمثله من خطورة على الاقتصاد الوطني بفعل إرتباط أسعاره بالسوق العالمية.

– إن البحث في هذا الموضوع يساهم في تقييم المجهودات الحالية لتنويع الاقتصاد الجزائري وإعطاء تصورات حول تنويع مصادر الدخل والتقليل من تبعية الجزائر لقطاع المحروقات.

6) أهداف الدراسة:

تسعة هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

– التعرّف على المفاهيم الأساسية للتنويع الاقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.

– الوقوف على حقيقة وواقع الاقتصاد الجزائري.

– التعرّف على القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحقيق التنويع الاقتصادي.

– تقييم مختلف الجهود التي بذلتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة من أجل تنويع إقتصادها الوطني.

7) حدود الدراسة:

بالنسبة للحدود المكانية لهذه الدراسة فهي تشمل الجزائر، أما الحدود الزمنية فهي تمتد من 1990 إلى غاية 2019؛ بسبب أن سنة 1990 هي السنة التي شهدت البداية الحقيقية في تنفيذ إصلاحات على الإقتصاد الوطني من قبل الحكومة الجزائرية وهي المجهودات التي استمرت إلى غاية يومنا هذا.

8) المنهج المستخدم:

سعيا للإجابة على إشكالية البحث المطروحة سلفا واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، سيتم الإعتماد على المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع مختلف المعلومات التي تصف المشكلة؛ حيث يسمح بالتعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وعلاقته بالتنمية المستدامة والإستراتجيات المتبعة لتحقيقها. كما يتم الإعتماد على المنهج التحليلي الدي يهتم بتحليل مضامين التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة والعلاقات الرابطة بينها، بالإضافة إلى الإعتماد على المنهج التاريخي بغرض تتبع إنطلاق الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر ومساراتها.

9) هيكل الدراسة:

بناءً على ما تقدّم ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية للدراسة وإختبار مختلف الفرضيات المقدمة تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين رئيسيين:

فجاء الفصل الأول تحت عنوان "الإطار النظري والدراسات السابقة" وتمّ تقسيمه إلى أربعة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول مفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه، وأشكاله ودوافعه، واستراتيجياته ومؤشرات قياسه، أما المبحث الثاني فيتضمن مفهوم التنمية المستدامة وخصائصها، ومبادئها وأهدافها، واستراتيجياتها

ومؤشرات قياسها، أما المبحث الثالث فيتضمن آليات التنويع الاقتصادي، ودوره في تحقيق التنمية المستدامة،في حين أن المبحث الرابع فجاء تحت عنوان "الدراسات السابقة" وتطرق إلى أهم الدراسات السابقة الأقرب إلى إشكالية البحث ومنه إبراز إسهامات هذه الدراسة مقارنة بما سبقها من دراسات.

في المقابل فقد جاء الفصل الثاني تحت عنوان "دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر" والذي يمثل دراسة الحالة في هذه المذكرة والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث يبيّن المبحث الأول تطوّر الاقتصاد الجزائري من سنة 1990 إلى 2019 ويخص بالذكر مرحلة الإصلاحات (1990–2000) ومرحلة الإنعاش الاقتصادي (2000–2010)، وتطور الإقتصاد الجزائري(2010–2019)، في حين تناول المبحث الثاني إستراتيجيات التنويع الاقتصادي المتبعة في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة من خلال برنامج النمو الاقتصادي الجديد لسنة 2016، والقطاعات الناشئة وصندوق ضبط الموارد كإستراتيجة بذيلة لقطاع المحروقات. أمّا المبحث الثالث والأخير فتضمن جهود الجزائر لتنويع الاقتصاد من خلال تنمية القطاعات خارج المحروقات وذلك من خلال دعم النشاط المقاولاتي والإستثمار الأجنبي المباشر والقطاعات الأخرى كالمناجم والصيدلة والطاقاتالمتجددة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

تعتمد العديد منالبلدان النامية على الموارد الطبيعية كمصدر رئيسي للدخل وهو ما جعلها تواجه العديد من التحديات في إطار سعيهاومحاولاتها لتنويع إقتصادياتهاوتحقيق التنمية المستدامة.

فموضوع التنمية المستدامة يعتبر في الحقيقة من المواضيع المهمة التي استحوذت على إهتمام العالم خلال العشريتين الأخيرتين سواء على صعيد الساحة الإقتصادية، أوالإجتماعية أوالبيئية.ذلك أن إختلال العلاقة بين الإنسان والبيئة وتخوف الناس من ذلك حفاظا على مستقبلهم أدى إلى المناداة في ختام القرن العشرين بفكرة التنمية المستدامة والتي أصبحت مطلب أساسي لتحقيق العدالة، والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة.

وعليه فمن خلال هذا الفصل سيتم محاولة تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية لكل من التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة، ومختلف الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وذلك بغية بناء قاعدة معرفية تكون بمثابة مدخل لموضوع البحث،وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- **المبحث الأول:** الإطار النظري للتنويع الإقتصادي.
- **المبحث الثاني:** التأصيل النظري للتنمية المستدامة.
- **المبحث الثالث:** آليات التنويع الإقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة.
- **المبحث الرابع:** الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الإطار النظري للتنويع الإقتصادي

يُعتبر التنويع الإقتصادي من المداخل الرئيسية لمعالجة الإختلالات الهيكلية للإقتصاديات الأحادية؛ وذلك من خلال ضمان الإستغلال الأمثل لكل موارد المجتمع المادية والمالية والبشرية، وتجنيب هذه الإقتصاديات لمختلف الأزمات والصدمات الخطيرة والمفاجئة التي تكون ناتجة عن تقلبات أسعار هذه الموارد الأولية، الأمر الذي يستلزم في بداية الأمر تتبع الأساس النظري لمفهوم التنويع الإقتصادي والجوانب المحيطة به.

المطلب الأول: التنويع الإقتصادي وأهدافه

أولا: مفهوم التنويع الإقتصادي

التعريف (1): يعرف التنويع الإقتصادي على أنه وسيلة تنموية تهدف إلى تقليل الإعتماد على المورد الوحيد والإنتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية وزراعة وخلق قاعدة إنتاجية، وبالتالي بناء إقتصاد وطني سليم يتجه نحو الإكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع.[1]

التعريف (2): التنويع الإقنصادي يمثل العملية التي لا تسمح للإقتصاد بأن يكون خاضع وبشكل مفرط للقطاعات الإقتصادية القائمة على إستغلال وتقدير المواد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات الأنشطة الإقتصادية الباحثة عن القدرة التنافسية والواعدة بخلق قيمة مضافة، ممَّا يأدي إلى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد.[2]

التعريف (3): التنويع الإقتصادي هو العملية التي تتضمن خروج الإقتصاد من حالة الإنحسار في مصادر الدخل وتخفيض الإعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإرادات وذلك بإقامة قاعدة إقتصادية صلبة متنوعة المقدمات والنشاطات تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع وتوفير الحماية الإقتصادية من الصدمات الخارجية.

---

[1] عبد القادر أوزال، **التنويع الإقتصادي في الإمارات المتحدة: قطاع الصناعات التحويلية نموذجا**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى أهمية الصناعات التحويلية في إرسال دعائم النمو، كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2018، ص2.

[2] موسى باهي وكمال روابنية، **التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016، ص135.

التعريف (4): أمّا من حيث التركيز على الهدف الأساسي من التنويع فهو تخفيض الإعتماد على قطاع النفظ وعائداته عن طريق تطوير إقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إرادات أخرى في الوقت نفسه تخفيض دون القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية.[1]

التعريف (5): التنويع الإقتصادي هو عملية توسيع نطاق الأنشطة الإقتصادية لقطاعات الإقتصاد المتعددة القادرة على مواجهة التغيرات، وتقليل الإعتماد المالي على قطاع واحد { على سبيل المثال القطاع النفطي} من خلال إنشاء إقتصاد غير نفطي حديث قابل للحياة، يمكنه الحفاظ على مستوى دخل مستمر وعالي حيث يمكن فيه التقليل من مخاطر الإفراط في الإعتماد على قطاع واحد أوعدد قليل جدا من القطاعات.[2]

وكخلاصة لما سبق من التعاريف فإن التنويع الإقتصادي هو عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة لدخل بحيث ينخفض الإعتماد الكلي على إرادات القطاع الرئيسي في الإقتصاد إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل وبالتالي رفع معدلات النمو.

ثانيا: أهداف التنويع الإقتصادي

لقد تعددت أهداف التنويع الإقتصادي تبعا لمستويات التنمية في الدول المختلفة إلا أن حتمية تنويع الإقتصاد في الدول ذات الإقتصاديات الأحادية ترمي لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

_ تطوير منتجات أخرى غير المورد الأساسي كعامل مولد لدخل لمواجهة حالة التوقف للموارد النفطية أو انخفاظها.

_ التقليل من نسبة المخاطرة الإقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار الموارد الأولية كالنفظ أو الجفاف بالنسبة للموارد الزراعية والغدائية، أو تدهور النشاط الإقتصادي في الأسواق العالمية.

_ دعم القطاعات غير النفطية ضرورة إقتصادية من أجل خلق إقتصاديات تنافسية ومن أجل الإندماج الفعال في الإقتصاد العالمي دون الإعتماد على المحروقات.[3]

---

[1] سليمة طبابية والهادي لرباع ، **التنويع الإقتصادي خياراستراتيجي لإستدامة التنمية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءات الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والإستثمارفي الفضاء الأرومغاربي، جامعة سطيف، 2008م، ص141.

[2] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **التنويع الإقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغربي للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد31،2014، ص57.

[3] ناجي بن حسين،**حتمية الإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد**، مجلة الإقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، العدد5، 2008، ص26.

_ تقوية متانة الإقتصاد الوطني.

_ تحسين وضمان إستمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والعملة الأجنبية والإدارات الميزانية العامة ورفع قيمتها في الناتج المحلي.

_ زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

_ توسيع فرص الإستثمار وتقليل المخاطر من خلال توزيع الإستثمارات على عدد كبير من النشاطات الإقتصادية مما يقلل من المخاطر الإستثمارية الناجمة عن تركيز الإستثمارات في عدد محدود منها.

_ تعيين مستويات المعيشة للأفراد.

_ خلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هدف الفرص مما يقلص من البطالة، كما يؤدي التنويع إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة وعبر مساهمة المزيد من الأيدي العاملة الوطنية في إنتاج السلع والخدمات.

_ تحسين مستويات المعيشة للأفراد.

_ تنمية الصادرات وتخفيض الواردات.

_ توليد فرص عمل أكثر للمواطنين.

_ خلق قاعات إقتصادية جديدة.

_ زيادة الحفاظ على القدرة التفاوضية في التجارة الخارجية وزيادة أثر التعلم على مستوى القطاعات الأخرى.

_ تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات والتقليل من واردات السلع الإستهلاكية وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد وتمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الإقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية.

_ هدف التنويع الإقتصادي في البلدان الأحادية المصدر هو تمتين النمو الإقتصادي حيث معروف أن النمو الإقتصادي هو زيادة إنتاج السلع والخدمات.[1]

[1] أحمد ضيف ،**أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989_2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015، ص19.

المطلب الثاني: أشكال التنويع الإقتصادي ودوافعه

أولا: أشكال التنويع الإقتصادي

يتم التمييز بين أشكال مختلفة من التنويع حسب إتجاه كل منها حيث يمكن لصانعي السياسات الإقتصادية للإختبار بينها وهي:

- **التنويع العمودي « الرأسي»:** وهو تصنيع منتجات تشكل مواد نصف مصنعة أو مواد أولية لصناعة السلع الحالية (التنويع العمودي للأعلى) أو التوجه لصناعة منتوجات جديدة تشكل المنتجات التي يتم تصنيعها حاليا مواد أولية لها (التنويع العمودي للأسفل).
- **التنويع الأفقي:** وهو إنتاج وتصنيع منتجات جديدة لا تتلائم مع الخبرات والطرق الإنتاجية المكتسبة وتكملها في نفس الوقت.
- **التنويع الجانبي:** وهوالدخول إلى ميدان نشاط جديد من خلال إنتاج منتجات جديدة لا علاقة لها بالمنتجات الحالية وتستهدف أسواقا جديدة.
- **التنويع الشامل:** والذي تسعى من خلاله المؤسسات الإنتاجية إلى توسيع تشكيلة منتجاتها الحالية وفي نفس الوقت إكتساب وإختراق أسواق جديدة.
- **التنويع الجغرافي:** والذي يعني الدخول إلى مناطق جغرافية جديدة (تصدير منتجات) والتكيف مع متغيرات بيئة الإنتاج الجديدة.
- **التنوع المالي:** هو ذلك الشكل من التنويع الذي يهدف إلى الحد من مخاطر الإستثمار من خلال تنويع رؤوس الأموال على مجموعة متنوعة من الأنشطة الإستثمارية والتي لا يمكن أن تخسر في آن واحد كما قد يمتد التنويع المالي إلى الإستثمار في مناطق مختلفة لتجنب آثار الإنكماش الإقتصادي الذي قد يصيب مناطق معينة.

حيث يلعب التنويع الإقتصادي دور أساسيا في التحكم في التقلبات الإقتصادية ويخفض الأضرار الناتجة عن إنهيار أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية كما يسمح بتحسين التنافسية الدولية.[1]

ثانيا: دوافع التنويع الإقتصادي

إستند أصحاب فكرة ضرورة التنويع الإقتصادي على مجموعة من المبررات الأساسية لسياسة التنويع الإقتصادي وتتمثل فيما يلي:

[1] نور الدين شارف، **فرص التنويع الإقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات**،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد12، 2017،ص37.

- **تقليل المخاطر الإستثمارية:** يساهم التنويع الإقتصادي في زيادة معدلات النمو الإقتصادي من خلال زيادة فرص الإستثمار وتقليل المخاطر الإستثمارية فتوزيع الإستثمارات على عدد كبير من النشاطات الإقتصادية يقلل من المخاطر الإستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الإستثمارات في عدد قليل منه.
- **تقليص المخاطر المؤدية إلى إنخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول التي يتسم إقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الإقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات فعند إنخفاض أسعار المنتجات المصدرة تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي مما يأدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الإقتصادية.
- **توطيد درجة العلاقة بين القطاعات الإنتاجية:** يساهم التنويع الإقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الإقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، كما يساهم في التقليل من خطر الإنكشاف الإقتصادي الذي يحدث بسبب الإعتماد على سلعة تصديرية واحدة بدلا من الإعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة يكون لها دور مهم في تحقيق عائدات كبيرة مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابا على النمو الإقتصادي.[1]
- **زيادة إنتاجية رأس المال البشري:** يساهم التنويع الإقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري ، وزيادة إنتاجية على العكس من قطاع الإستخراج النفطي الذي يعتمد بشكل كبير على الإستثمارات الرأسمالية الكبيرة وبالتالي فإن التنويع الإقتصادي له دور مهم وفعال في رفع معدلات النمو الإقتصادي.
- **زيادة الفرص الوظيفية:** التنويع يحفز النمو الإقتصادي ويحقق التنمية المستدامة ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الإقتصادية وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويولد الفرص الوظيفية وبالتالي يقلص من معدلات البطالة، فالتنويع الإقتصادي فيما يتعلق بالعمالة هو درجة إسهام القطاعات المختلفة في الأيدي العاملة فكلما كانت تلك القوي موزعة على مختلف القطاعات وبسبب ملائمة كل ذلك على درجة معينة من التنويع الإقتصادي.
- **زيادة القيمة المضافة:** يعزز التنويع الرأسي الروابط الأماميةوالخلفية في الإقتصاد لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر كما يساهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إرتفاع دخول

[1] علي حميدوش، زهير بوعكريف، **تداعيات إنهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الإقتصادي في الجزائر: تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة المدية، المجلد8، العدد1، 2017، ص120.

عوائد عناصر الإنتاج وإستقرارها مما يأدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطعيا ومحليا وتسريع عملية النمو الإقتصادي.[1]

- **زيادة التنويع في القطاعات الإقتصادية:** يؤدي التنويع في القطاعات الإقتصادية إلى تنويع مصادر الدخل وبالتالي التخلص من ظاهرة (المرض الهولندي) والتي تعاني منها أغلب البلدان النفطية نتيجة زيادة صادراتها النفطية والذي يأدي إلى إرتفاع قيمة العملة المحلية قياسا بالعملة الأجنبية وبالتالي يقود إلى إرتفاع أسعار السلع المحلية مما يأدي إلى إنخفاض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، وبالتالي ينخفض الطلب على السلعة المحلية بالنسبة لسلع الأجنبية أما عندما توزع الصادرات فإن مخاطر إنخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات سوف تتوزع على عدد كبير من السلع والخدمات، مما يأدي إلى تقليص الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة وبالتالي إرتفاع معدل التبادل التجاري وهذا ما يأكد العلاقات الإيجابية بين تنويع الصادرات والنمو الإقتصادي.[2]

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنويع الإقتصادي ومؤشرات قياسه

أولا: إستراتيجيات التنويع الإقتصادي

يمكننا التطرق إلى عدة أنواع من الإستراتيجيات:

1) إستراتيجيات التنويع المترابط والغير مترابط: وتنقسم إلى نوعين:

أ) إستراتيجية التنويع المترابط: هو التنويعالذي تعتمد فيه المؤسسة على نشاطها الأساسي، أي تدخل ميادين النشاط التي تستطيع فيها إستخدام مواردها الحالية وهي نفس الفكرة التي تبنى عليها إقتصاديات النطاق كمثال على ذلك نذكر: مؤسسة تنشط في قطاع البنوك والتأمينات حيث يعتبر للميدانين مثل نقاط البيع، بصفة عامة يكون التنويع مترابط إذا إستخدمت المؤسسة أجزاء من سلسلة القيمة في أكثر من ميدان نشاط وهو ما يدعم الميزة التنافسية ورفع حجم الأرباح.

ب)إستراتيجية التنويع الغير مترابطة: تقوم المؤسسة في هدف الحالة بالدخول إلى ميادين نشاط ليست لها علاقة مع بعضها البعض كما انها غير مرتبطة بنشاطها الأساسي ومواردها وكفاءاتها فهذا النوع من التنويع يتضمن إضافة منتجات أو خطوط إنتاجية جديدة كليا إلى مجال المؤسسة ولا ترتبط بالمنتجات القائمة بأي

[1] أحمد ضيف ، أحمد عزوز ، **واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر**وآلية تفعيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستديمة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البويرة الجزائر، العدد19، 2018، ص ص36،13.

[2] مايح شبيب الشهري، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الإقتصاد الريعي في العراق**، مجلة الغري، المجلد 3، العدد15، 2010، ص17.

صلة، ومن أهم الدوافع لتبني هذا الشكل نجد الدافع المالي حيث تستخدم المؤسسة الأرباح المحققة في ميدان معين من أجل تمويل ميادين أخرى.[1]

2) إستراتيجيات النمو المتوازن والنمو الغير متوازن: وتنقسم بدورها بدورها إلى قسمين:

أ) إستراتيجية النمو المتوازن: ويقصد بها نمو كل قطاع وكل صماعة بمعدل يتلائم ومرونة طلب الدخل من وجهة نظر الإقتصاد الوطني كله، وترى هذه الإستراتيجية أن إحدى العقبات التي يمكن أن تكون عائقا أمام نجاح أي صناعة جديدة في البلدان النامية هي ضيق السوق فنتيجة لكون القطاعات الإقتصادية متشابكة فيما بينها يكون لدينا كا قطاع يمثل سوقا لناتج قطاع آخر. وأن الإستثمار في قطاع واحد يؤدي إلى عجز القطاع عن بيع منتجاته وبالتالي تضيق السوق.[2]

ب) إستراتيجية النمو الغير متوازن: تقوم هذه افستراتيجية على فكرة أساسية متمثلة في تأييد الدفعة القوية كوسيلة عملية لكسر حلقات التخلف ولكن هذه الدفعة لا تتوزع على مستوى واسع من الإقتصاد الوطني بل يتخد النمو تحت هذه الإستراتيجية شكل تقدم و نمو بعض القطاعات أو قطاع رئيسي واحد يسمي بالقطاع القائد الذي يجذب بقية الإستثمارات، وبالتالي تقدم بقية قطاعات الإقتصاد.[3]

3) إستراتيجية التصنيع: قد بينت الكثير من الدراسات والأبحاث أن الإقتصاديات المتنوعة أقوى أداء على المدى الطويل مما يسمح بتحسين الإنتاج وزيادة الدخل وأعطت الأولوية لصناعات الوسطية والثقيلة كحل لمشكلة التخلف الإقتصادي والتركيز على تجارب الدول المتقدمة في التنمية الصناعية ومن أبرز هدف الإستراتيجيات والتي تتبعها الدول النامية من أجل تنمية قطاع صناعتها:

أ) إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات: وتعتمد هذه الإستراتيجيةعلى مجموعة من المبادئ أهمها:

_ في ظل إنهيار معدل التبادل الدولي لغير صالح المنتجات الأولية لابد من التصنيع.

_ جعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة من خلال فرض التعريفة الجمروكية ونظام الحصص وبالتالي جعل صناعات إحلال الواردات مربحة، وذلك من خلال تطبيقها لمجموعة من الآليات.

---

[1] نبيل جعيجع ، **إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية: دراسة ميدانية في مؤسسة condos للإلكترونيات برج بوعريريج**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة. الجزائر، 2007 ، ص ص31، 34

[2] عبد الحكيم سبعيج، **أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الإقتصادي: حالة الجزائر، 1982-2008م**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية والتجارية، فرع إقتصادي قياسي، جماعة الجزائر، 2012-2013، ص29.

[3] مسعود ميهوب ، **دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر على ضوء الإصلاحيات الإقتصادية للفترة 1990-2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017م، ص ص 32، 33.

_ حماية الصانعات المحلية من المنافسة الغير عاديةالتي تمارسها الشركات المتعددة الجنسيات.

_ تتيح هذه الإستراتيجية تنويع الإقتصاد الوطني وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في النشاط والناتج الداخلي الإجمالي.

_ تسمح بعلاج مشكلة العجز في ميزان المدفوعات للدول الناميّة من خلال خفض الواردات من الخارج.

_ ولأن تطبيق إستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات تساعد في تحقيق أشكال التنويع الإقتصادي وأن تبني هذه الإستراتيجية من قبل الدول النامية يساعد على تحقيق التنمية الإقتصادية والتي تشكل دعامة لبناء الإقتصاد يتميز بالمرونة والتنوع ويتجاوب مع الصدمات.

ب) إستراتيجية التصنيع لإحلال الصادرات:والتي تسمح كذلك بترقية الصادرات والتي تقضي بالعمل على إحلال الصادرات من المراد الأولية والمواد ضعيفة التحويل بصادرات غير تقليدية من المنتجات المصنعة والنصف المصنعة لتحقيق نمو إقتصادي سريع مدعوم بعائدات التصدير، وقد طبقت هذه الإستراتيجية في الكثير من الدول بنجاح وأشهرها كوريا الجنوبية، ماليزيا، أندونيسيا، البرازيل.

حيث يواجه تطبيق هذه الإستراتيجية في الدول النامية عدة قيود تجعل من صناعات هذه الدول غير قادرة على الوقوف في وجه المنافسة الدولية منها ضعيف المستوى التكنولوجي والتقدم التقني، محدودية المهارات الفنية والقدرات التنظيمية، والقيود المفروضة من طرف الدول المتقدمة على الصادرات الصناعية القادمة من الدول المتخلفة، ويمكن التفريق بين إستراتيجيتي إحلال الواردات وإحلال الصادرات من خلال:

* تحديد دقيق لصناعات الناشئة الواجب حمايتها والتأكد من توفير إحتمالات تنافسية في التصدير أو في إحلال الواردات من دون حماية بعد فترة معينة.

* التحول التدريجي من السوق المحلي إلى السوق الخارجي بالإضافة لتحول من الصناعات الإستهلاكية إلى الوسطية ثم الإستثمارية.

* عدم إغفال دو القطاع الزراعي.[1]

ثانيا: مؤشرات قياس التنويع الإقتصادي

هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الإقتصادي لأي دولة أهمها:

_ معدل ودرجة التغيير الهيكلي كما تدل عليها النسبة المؤدية إضافة إلى زيادة أو إنخفاض إسهام هذه القطاعات من الزمن.

[1] نور الدين شارف، مرجع سبق ذكره، ص ص 38-39.

_ درجة عدم إستقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعد إيتقرار سعر الصرف ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الإستقرار هذا مع مرور الزمن.

_ تطور إرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إرادات الحكومة لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الإعتماد على إرادات النفط ومن المؤشرات المفيدة الأخرى وتيرة إتساع قاعدة الإرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإرادات الغير نفطية.

_ نسبة الصادرات الغير نفطية إلى مجموعة الصادرات والعناصر المكونة لصادرات الغير نفطية وبصورة عامة بدل إرتفاع الصادرات غير النفطية على زيادة التنويع الإقتصادي، على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.

_ تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

_ مقاييس الإنتاجية حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص لتقييم معدل تنميته وتحديثه.

_ تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الإقتصادي يعني ضمن لزيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي الإجمالي.[1]

حيث أن المؤشرات السابقة تدل على مدى التنويع الإقتصادي في الدولة إلا أنها لا تعطينا درجة التنويع الإقتصادي بدقة وذلك لتشتت وإختلاف المؤشرات المستعملة في معرفة مدى التنوع، ولإجراء عمليات المقارنة فيما يخص مدى التنوع الإقتصادي سواء في الدول المختلفة أو نفس الدولة خلال فترات مختلفة فهناك مقاييس رئيسية يمكن من خلالها معرفة درجة التنويع الإقتصادي.

- **مؤشر فندل_هيرشمان:** هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنويع الإقتصادي في أي إقتصاد من خلال المعادلة التالية:

حيث أن المؤشر فندل_هيرشمان يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناط تنوعا كاملا في المتغير المدروس ويأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفر، وهي الحالة التي يكون فيها الناتج متمركزا في قطاع واحد.

Xi: الناتج المحلي الإجمالي.

[1] محمد بوطلاعة ، نعيمة بن دبيش ، **ميكانيزمات تفعيل التنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط، إمكانية الإستفادة من تجارب دولية**، مجلة البشائر الإقتصادية، العدد2، الجزائر، 2018، ص301.

X: الناتج المحلي الإجمالي PIB.

N: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).[1]

- **مؤشر فلاديمركوسوف:** يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

حيث أن:

ai: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساسي.

Bi: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة (0) يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الإقتصاد المعنى، وعلى عكس في حالة الإبتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.[2]

- **مؤشر تركيزالصادرات :**

Hij: تمثل حصة صادرات السلعة **i** من إجمالي صلدرات الدول.

Hi: تمثل حصة الصادرات السلعة من إجمالي صادرات العالم، يتراوح هذا المؤشر من (0_1) بحيث كلما اقترب الدليل من 0 كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل الدليل إلى 0 يتطابق هيكل الصادرات المحلية مع هيكل الصادرات العالمية في حين نحدد دليل التركيز يقابل دليل التنوع، ويقيس درجة تركز الصادرات من السلع الرئيسية في إجمالي الصادرات المحلية.[3]

- **مؤشر أنتروبي:** وهو كالآتي:

حيث:

Si: تعني حصة الصناعة من التشغيل في النشاط الإقتصادي، وأن مؤشر **أنتروبي** يقارن توزيع الأيدي العاملة أو توليد الدخل بين الصناعات.

_ إرتفاع قيمة التروبي تشير إلى تنويع كبير نسبيا.

_ في حين تشير القيم المتدنية للمؤشر إلى إرتفاع نسبة التركيز.

_ إذا كان المؤشر متكافئا فإن هذا يشير إلى المساواة في توزيع الأيدي العامة بين جميع القطاعات أي أن التنويع التام.

---

[1] ممدوح عوض الخطيب، **أثر التنويع الإقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد18، العدد2، الكويت2011م، ص212.

[2] أحمد ضيف، مرجع سبق ذكره، ص197.

[3] محبوب بن حمودة، عدنان محيرق،**التنويع الإقتصادي، المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتوزيع الإقتصادي في الدول المغاربية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،3/2 نوفمبر2014، ص212.

_ أما إذا كانت قيمة المؤشر في حدها الأدنى فإن هذا يعني أن التخصص في أعلى حد له (إنعدام التنوع).[1]

المبحث الثاني: التأصيل النظري للتنمية المستدامة

على الرغم من أن مفهوم التنمية المستدامة قد يكون مفهوما حديثا إلا أنها موجودة مند القدم، حيث أن ظهور هذا المفهوم كان نتيجةلما سببته أنظمة الإنتاج ونماذج الإستهلاك المتبعة من أضرار واضحة بالموارد النادرة والتنوع البيولوجي والثقافي، بالإضافة إلى إهمال الإقتصاد للبيئة وعدم العقلانية في إستغلالها وما انجر عنهمن تكاليف باهضة للجيل الحالي والأجيال القادة.

المطلب الأول: التنمية المستدامة وخصائصها

أولا: تعريف التنمية المستدامة

1) عرفها روبرت سولو عام 1989:« بأنها عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة، فالطاقة الإنتاجية ليست فقط الموارد الإستهلاكية التي تستهلكها الأجيال الحالية بل يتعدى ذلك إلى نوعية الطاقة الإنتاجية التي تشمل على طبيعة وحجم الإدخار ونوعية الإستثمار لهذه الفرائض، والإستهلاك الرشيد للموارد الحالية والمستقبلية ».[2]

2) عرفت اللجنة العالمية للتنمية المستدامة :« بأنها تنمية تعمل على تلبية إحتياجات الحاضر دون أن تأدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية إحتياجاتها الخاصة وقد إنتهجت اللجنة في تقريرها المعنوي بمستقبلها المشترك إلى أن هناك حاجة إلى طريق جديد للتنمية، طريق يستديم التقدم البشري إلى المستقبل البعيد ».[3]

3) يعرف البنك الدولي التنمية المستدامة:« بأنها تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافئ المثل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان نبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن حيث أن رأس المال الشامل يتضمن رأس مال صناعي وبشري وإجتماعي وبيئي ».[4]

وكخلاصة لما سبق من تعاريف فإن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم.

---

[1] مايح شبيب الشمري،**ضروريات التنويع الإقتصادي في العراق**، مجلة الكويت للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 24، 2016، ص7.

[2] المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، **التنمية المستدامة**، تاريخ الإطلاع 12_3_2022، https://hrdiscussion.com/hr14764.html

[3] حرفوش سهام، بوابة ذهبية ريمة، صحراوي إيمان، **الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءات الإستخدامية للمواد المتاحة، جامعة فرحات عباس، يومي 7،8 أفريل 2008، ص13.

[4] نبيلة قالي ، **التنمية من النمو إلى الإستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءات الإستخدامية للموارد، جامعة سطيف، أيام 7_8 أفريل 2008م، ص 23.

ثانيا: خصائص التنمية المستدامة

تتميز التنمية المستدامة بالخصائص التالية:

_ التنمية المستدامة مدخل عالمي تهتم بتجاوز الفرق بين الشمال والجنوب تبحث في كيفية خلق التوازن بين النمو الديموغرافي العالمي والتنمية المستدامة عن طريق إحداث التغيير الهيكلي للإنتاج والإستهلاك وفق منظور إقتصادي.

_ تلبي حاجات الجيل الحاضر والمستقبل، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجيات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع والأليات لضمان حاجيات أجيال المستقبل.

_ التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة، وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها للمساهمة في إتخاد القرار.

_ هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصر ومركباته الأساسية كالهواء والماء أو العمليات الحيوية كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي.

_ تحقيق التوازن حيث يرتكز هذا المعطى على ضرورة الحفاظ على المحيط البيئي، والذي يضمن حياة مستقرة مع ضمان إنتاج الثروات المتجددة مع عدم استنزاف الثروات غير متجددة.[1]

وخلاصة القول نجد أن التنمية المستدامة تمتاز بالإستمرارية والإستقرار، وذلك من خلال الإستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والتي تعتمد على الوسط البيئي كمحور ضابط لها، ولهذا نجد هناك علاقة وطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة حيث تشمل هذه الأخيرة عنصرا هاما وأساسيا في أي نشاط تنموي.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف التنمية المستدامة

أولا: مبادئ التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة عدة مبادئ ومن بينها ما يلي:

أ) تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطوة مشكلات البيئة وقدرة الموارد الطبيعة التشدد في وضع الأولويات وتنفيذ إجراؤات العلاج على مراحل، وهذه الخطة القائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية، والإيكولوجية لمشكلات البيئة، وتحديد المشكلات التي يجب التصدي إليها بفاعلية، ففي سنة 1992 تبني أن التلوث بالرصاص من بين مشكلات التي تهدد البيئة والإنسان، وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوي

[1] كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، العدد07، جوان 2010م، ص192.

على مادة الرصاص في بعض الدول، وحوالي 50 دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع الدولي.[1]

ب) اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الإستنزاف المفرط لمصادر الطاقة.

جـ) الإستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئة بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، وبدأ التأكد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال في عدة مناطق من العالم أن تطور البحوث العلمية في هذا المجال يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع ويناشد المختصين والإقتصاد يبين في مجال البيئة على العمل سويا، من أجل تحديد السيل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.[2]

د) المشاركة الشعبية: التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاد قرارات جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال تخطيط التنمية المستدامة ووضع السياسات وتنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المكاني المحلي أي مستوى التجمعات السكانية، سواء كانت مدن أو قرى وهذا يعني أنها تنمية من الأسفل حيث يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات السمية والشعبية والأهلية وسكان العالم بشكل عام من المشاركة في خطوات إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها.[3]

هـ) إستخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة: إن استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة هو أسلوب متكامل بهدف للمحافظة على حياة الأفراد عن طريق الإهتمام بمختلف الجوانب الإقتصادية، الإجتماعية والبيئية بشكل متوازن لإذ يعد أسلوب النظم شرطا أساسيا لإعداد خطط التنمية المستدامة.

---

[1] أحمد عبد الخالق، السيد أحمد بديع، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002م، ص ص131-141.

[2] عنابي بن عيسى، أليزكلثوم، **تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر حتمية بيئة أو واقع إقتصادي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آداء وفعاليات المنظمة في ظل التنمية المستدامة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 10_11 نوفمبر 2018، ص ص 399-400.

[3] عبد الله خبابة ، **مداخلة التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءات الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 7_8 أفريل 2008م، ص72.

وهذا راجع إلى البيئة الإنسانية التي تعتبر نظام فرعي من النظام الكلي ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة.[1]

و)عمل القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصر أساسي في العملية الإستثمارية وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئة للمنظمات وإنشاء يشهد بأن المنظمات لديها أنظمة سليمة للإدارة.

ز) توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا: يجب على الحكومات الإعتماد على مبدأ التعاون وتضافر الجهود المشتركة بينها وبين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغيرها وتنفيذ تدابير مكثفة للتصدي للمشاكل البيئية.

ح) استخدم أدوات السوق حينما يكون ذلك ممكنا: إن الحوافز القائمة عللى السوق والرامية إلى خفض الأضرار هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية كالجزائر تفرض رسوم الإبحاث وتدفق النفايات ورسوم قلئمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الإستخراج.

ط) الإقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيم وقدرة [2]، مثل فرض الضرائب على الوقود أو قيود الإستراد لأنواع المبيدات الحشرية إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى تقليل من الأخطار البيئية.

ي) تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: إن مهمة إلا داريين البارعين إنجاز تحسينات كثيرة في البيئة بادنى تكاليف فمثلا أصحاب المصانع يستطيع خفض نسبة التلوث والغاز من 80% إلى 60% بفضل تحسين وتنظيم المنشآت من الداخل.[3]

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ)تهدف التنمية المستدامة إلى القضاء على الفقر وتحقيق نوعية حياة أفضل للسكان إقتصاديا وإجتماعيا وذلك من خلال التشجيع على إتباع واستهلاك متوازنة دون الإفراط في الإعماد على الموارد الطبيعية.

[1] جمال حلاوةوعلي صالح، **مدخل إلى التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010م، ص ص132-133.

[2] دوجلاس موسشيسث، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية لإشارات الثقافية، القاهرة، 2000م، ص80.

[3] خباية بن عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص06.

ب) تهدف الإستدامة الإقتصادية إلى ضمان إمداد كاف من الميام وحماية المسطات كما تهدف لتوفير الغداء الغداء وضمان الإستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

جـ) كما تهدف التنمية المستدامة للحفاظ على الصحة ورعايتها وذلك من خلال توفير الرعاية الصحية والقضاء على مظاهر التلوث وتحقيق شروط الحياة للمواطنين كما تهدف لرفع الكفاءة الإنتاجية وتوفير مناصب الشغل وزيادة النمو الإقتصادي في القطاعين العام والخاص.

د)تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة وتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها، وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مثالية لها من خلال مشاركتهم في تعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

هـ)النظر في المستجدات الإقتصادية بالتركيز على تأثيراتالعولمةوطرق الإستفادة من إيجابياتها وخاصة في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة القدرة التنافسية وتحقيق الإستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.[1]

المطلب الثالث: إستراتيجيات التنمية المستدامة

أولا: إستراتيجات التنمية المستدامة

لقد تعددت وتنوعت التعاريف والمزايا الخاصة بالإستراتيجية لتعدد تصورات وإتجاهات المنشغلين بهذا الموضوع وفيما يلي أهم التعاريف التي تمس بالجوانب المختلفة للإستراتيجية التنمية المستدامة.

1) مفهوم إستراتيجية التنمية المستدامة: يقصد بإستراتيجية التنمية المستدامة أنها عملية منسقة ومتواصلة من الأفكار والأنشطة التي تعتمد لتحقيق أهداف إقتصادية وبيئية وإجتماعية بطريقة متوتزنة ومتكاملة على الدستور بين الوطني والمحلي وتتضن هذه العملية تحليل الوضع الحالي وصياغة لسياسات وخطط العمل وتنفيدها ورصدها بصورة منظمة كما تعد عملية دورية وتفاعلية من التخطيط والمشاركة يتم من خلالها التركيز على الإدارة التقدم باتجاه تحقيق أهداف الإدارة المستدامة بدلا من إعداد خطة كمنتج نهائي.

تعرف منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي [OECD]: الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بأنها مجموعة من عمليات التحليل والنقاش وتعزيز القدرات والتخطيط والإستثمار تقوم على المشاركة ولا تنفك تتحسن وتدمج بين الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والبيئة للمجتمع مع التماس مواضع للتنازلات المتبادلة حيث مايتعذر ذلك، حيث لا ينبغي في تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن يأخد بنوع ذاته من

[1] محمد صالح الشيخ، **الآثار الإقتصادية والمالية لتالوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2002م، ص94.

النهج أو بصيغة واحدة إذا لكل بلد أن يحدد لنفسه الطرق التى تناسبه لإعداد إستراتيجية للتنمية المستدامة وتنفيذها.[1]

2) الأسس الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة: تتطلب عملية وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة وضع آليات وسياسات لتنسيق الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وتحقيق التكامل فيما بينها ويعد التطبيق السليم لعناصر الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة هو أفضل ضمان لنجاح ومواصلة العملية وبين التدابير التي ينبغي اتخادها.

أ) خلق ثقافة التنمية المستدامة: ينبغي أن تشكل إستراتيجية التنمية المستدامة نمط حياتنا والعمل على تحقيق التكامل بين الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية وتشجيع ثقافة الإبداع والإبتكار.

ب) إصفاء الطابع المؤسسي لإستراتيجية التنمية المستدامة: تتطلب عملية وضع إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة أن تكتسي تماما المؤسسة وينبغي ألا ينظر إليها بصفتها عملية متخصصة لهدف معين أو أنها مهمة التنفيذ لمرة واحدة فقط وينبغي أيضا أن تدمج الأنشطة المرتبطة بصياغة وتنفيذ الإستراتيجية في الساحة التنموية إدماجا كليا في الأنشطة اليومية للحكومات.

جـ) وضع آليات قانونية مناسبة وآليات الإنقاذ: تحكم القوانين واللوائح التنظيمية العامة بين المؤسسات وكذلك العلاقات بين الناس وبيئاتهم وبينهم وبين بعضهم البعض ولما كانت عملية وضع الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ترتبط على أساس إدارة العلاقات وتتطلب في الكثير من الأحيان القيام بالتنازلات متبادلة فإن تطبيق تشريعات وآليات مناسبة لإنقاذها يعد أمرا ضروريا لمواصلة عملية وضع إستراتيجية.

د) التنسيق الفعال: لما كانت الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة مهمة متعددة القطاعات ومتعددة المستويات فلا بد من تنسيق الأفعال لكفالة نجاحها وينبغي أن يشمل التنسيق ضمان إدماج عملية إعداد الإستراتيجية في العملية الحكومية لصنع القرار وإعادة الموازنة السنوية وهي المسألة الحيوية لإستمرارها.

[1] الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية، **إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة ودقة المعلومات الأساسية**، رقم 13، نيويورك، 2002، ص ص12-14.

هـ) الإتصال بالجمهور والمشاركة الفعالة: يجب إقامة منتديات للمشاورات الدورية على المستوى الوطني والمحلي بالإضافة إلى الوسائل الإعلام لتواصل إلى توافق في الإيراد بخصوص الرؤية الشاملة للأهداف الإنمائية للبلد.[1]

3) الإستراتيجيات المعالجة لمشكل التنمية المستدامة:

أ) إستراتيجية النمو المتوازن: يؤكد ألبرت هيوشمانأن النمو الإقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة قد تحقق انطلاقا من بعض قطاعات الإقتصاد الوطني مما أدى إلى دفع قطاعات الإقتصاد الوطني الأخرى إلى تحقيق النمو الإقتصادي لذا فإن النمو الإقتصادي حسب هيوشمان يتحقق في بداية المطاف في عدد من القطاعات الأساسية ليؤدي نمو هذه القطاعات إلى أحداث تأثيرات تدفع القطاعات الأخرى إلى النمو سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الطريقة تكون بزيادة طلب القطاعات الأساسية على منتجات القطاعات الأخرى فالعديد من الإتفاقات وجهت إلى هذا الطرح، ومن أهمها أنها تعتمد على الواقع الإقتصادي الذي مرت به الدول الغربية في تطوراتها الإقتصادية أي النمو عن طريق المبادرات الفردية التي وجهت إستثماراتها المختلفة بشكل غير متوازن لتحقيق ربح أكبر وأسرع كما أن إعطاء الأفضلية للمبادرات الفردية تنتج عن عدم إعطاء الأهمية للدولة باعتبارها الموجه الأساسي للقطاعات الإقتصادية في ظل تخطيط الموارد المتاحة للإستثمارات وفق الأولوية المسطرة في البرامج.

ب) إستراتيجية التنمية القطبية: تؤكد دراسة فرانسوابيرو للمجتمعات المتقدمة على أن الإقتصاد لا يمكن أن ينتشر في نفس اللحظة وفي كل مكان إلا أنه يظهر في أماكن ونقاط تدعى " **أقطاب النمو**" ففي حالة البلاد المتخلفة يرى بيرو أن القيام بعملية التنمية بواسطة هذه النظرية يتطلب إلى جانب التغيرات التقنية تغيرات ذهنية وإجتماعية من شأنها تهيئة المناخ الملائم لإنتشار كافة آثار هذه الأقطاب الاستراتجية والتي وجهت لها العديد من الإنتقادات على أساس أن تعرض القطب الصناعي لأزمة غير متوقعة سيؤثر ذلك وبشكل مباشر على الإقتصاد الوطني كسائر الدولة المنتجة للنفط والتي تعتمد في إقتصادها على قطاع النفط وأحسن مثال على هذا الأزمات البترولية التي تعرضت لها الجزائر بسبب إنخفاظ أسعار النفط سنة 1986 وسنة 2015 وسنة 2020 وما نجم عنها آثار سلبية دفعت بالجزائر إلى إحتواء إصلاحات إقتصادية وتشريعية كبيرة.

[1] سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018م، ص ص315، 316.

جـ) إستراتيجية الصناعات التكاملية: يركز GD.DERNISفي هذه افستراتيجية على تطوير الصناعات التي تتميز بروابط أمامية وخلفية عالية وفقا لهذه الإستراتيجية هناك تجنب للصناعات التي تمكن وظيفتها الأساسية في ممارسة الآثار التصنيعية عالية في الإقتصاد الوطني و يعرفها دوبوفيس على أنها صناعة أو مجموعة من الصناعات التي تمكن وظيفتها الأساسية في إحداث تغيرات هيكلية داخل أي المساهمة في التكامل الإقتصادي والصناعي الأمر الذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية في كافة القطاعات الإقتصادية غير أن تطبيق هذه الإستراتيجية يتطلب توفر عدد من الشروط أهمها:

- ✓ المناخ الملائم.
- ✓ توافر الموارد المادية والمالية والسوق الواسعة.
- ✓ التدخل الحكومي المباشر والفعال في الإقتصاد.
- ✓ القيام بالإصلاحات في القطاع الزراعي.

ووجهت لهذه الإستراتيجية مجموعة من الإنتقادات من بينها:

- ✓ الإستراتيجية تتطلب رؤوس أموال هائلة لا يمكن توفيرها في ظل التقلبات المستمرة لأسعار النفط وسعر صرف الدولار.
- ✓ الإستراتيجية تتطلب توفر سوق إقليمية واسعة إلا أن الحقيقة الإقتصادية والسياسية في البلدان النامية لا تسمح بذلك كما أن السياسات التنموية لكل بلد لا تأخذ بعين الإعتبار عند إعدادها مدى أهمية التكامل الإقتصادي وتقتصر على التركيز على البعد الوطني والإستقلالية التنموية للبلد.
- ✓ الإستراتيجيات باختلافها تبقى عاجزة على تحقيق التنمية الشاملة لذا فإن البحث على الحلول والبدائل الممكنة لتحقيق التنمية الشاملة التي تسعى إليها الدول النامية عامة قصد بلوغ مكانة بين الدول المتقدمة التي بدورها لا تزال تشغلها فكرة التنمية المستدامة كالحفاظ على الموارد وحماية الصحة والبيئة.[1]

ثانيا: مؤشرات قياس التنمية المستدامة

1) المؤشرات الإقتصادية: تتمثل في القضايا المرتبطة بالمؤشرات الإقتصادية للتنمية المستدامة كما يلي:

أ) التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة: ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

[1] بغداد كربالي ومحمد حمداني،**إستراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحويلات الإقتصادية والتكنولوجيا بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسييير والعلوم التجارية، جامعة وهران، العدد 45، 2010م، ص13.

_ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية في السنة المعينة على عدد السكان، ويمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة.

_ حصة الإستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: يقيس هذا المؤشر نسبة الإستثمار الإجمالي إلى الإنتاج، ويُعبر عنه بنسبة مؤوية.

_ صادرات السلع والخدمات/ واردات السلع والخدمات: ويبين هذا المؤشر قدرة البلدان على الإستمرار في الإسترداد.

ب)أنماط الإستهلاك: ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من إستهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما.

جـ) الموارد والآليات المالية: ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:

_ رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

_ مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

_ صافي المساعدات الرسمية المتلقاة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

2) المؤشرات الإجتماعية: وتتمثل فيما يلي:

أ)مكافحة الفقر: ويمكن رصد التقدم من خلال:

_ **معدل البطالة:** هو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموعة القولى العاملة، يبين المؤشر جميع أفراد القوة العاملة الغير موظفين أو عاملين مستقلين كنسبة من القوة العاملة.

_ **مؤشر الفقر البشري:** بالنسبة للبلدان النامية هذا المؤشر مركب من ثلاث أبعاد وهي: حياة طويلة وصحية، المعرفة، توفر الوسائل الإقتصادية.

_ **السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني:** ويعبر عن النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني.

ب) الديناميكية الديموغرافية: ويقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغيير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان، ويقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة.

جـ)تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب: ويقاس من خلال:

_ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.

[1] الأمم المتحدة، **تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في دول الأسكوا**، نيويورك 2005م، ص ص6-7.

_ المعدل الإجمالي للإلتحاق بالمدارس الثانوية.

د)حماية صحة الإنسان وتعزيزها: ويقيس من خلال:

_ متوسط العمر المتوقع عند الولادة.

_ عدد السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة والخدمات الصحية.

هـ) تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية: وتقاس بنسبة السكان في المناطق الحضرية ويعتبر أكثر المؤشرات إستخداما لقياس درجة التوسع الحضري.[1]

3) المؤشرات البيئية: وتتمثل فيما يلي:

تعتبر المؤشرات البيئية جزء لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت إيجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقيق الأهداف وتتمثل هذه المؤشرات في:

أ)حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها: وأهم المعايير هي:

_ الموارد المتجددة/ السكان.

_ إستخدام المياه/ الإحتياطات المتجددة.

ب)النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة: ويتم رصد التقدم من خلال:

_ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية.

_ نصيب الفرد من الأراضي الصالحة لزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة.

_ إستخدام الأسمدة.

[1] الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية الإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة _حالة سونطراك**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2007م، ص42.

جـ)مكافحة إزالة الغابات والتصحر: ويتكون المؤشر من:

_ التغيير في مساحة الغابات.

_ نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر.[1]

4) المؤشرات التكنولوجية: إن قياس الإمكانيات التكنولوجية التي تُوظَف لخدمة التنمية المستدامة تعتمد على مؤشرات مركبة يمكن من خلالها عقد المقارنات بين دول العالم من حيث القدرة التكنولوجية، وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة خلال فترات زمنية معينة في تحسين وتطوير الإمكانيات التكنولوجية.

5) المؤشرات السياسية:هي تلك المؤشرات المتعلقة بمؤشرات قياس الحكم الراشد، والتي يمكن التعبير عليها بالمستويات التي وصلت لها مبدئه وآليته، المتمثلة في درجة الشفافية، المشاركة، المسائلة، سيادة القانون، الإستقرار السياسي، محاربة الفساد، حرية الإعلام، اللامركزية، إستقلالية السلطة القضائية والعناية بحقوق الإنسان.[2]

المبحث الثالث: آليات التنويع الإقتصادي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة

يتطلب تحقيق التنمية المستدامة اعتمادا على إستراتيجية التنوع الإقتصادي جملة من الإجراءات الواجب اتخادها، تنطلق من إدراج مبادئ وأسس الإستدامة في مختلف مراحل إنجاز هذا التنويعمن خلال جملة من الآليات المحددة التي تسمح بنجاحه، وصولا إلى مرحلة تأهيل الإقتصاد الوطني بشكل عام للإنطلاق في عملية التنمية المستدامة.

المطلب الأول: إدماج التنمية المستدامة في عملية التنويع الإقتصادي

تشكل التنمية المستدامة إطار واعدا يمكن من خلاله متابعة مدى النجاح في تحقيق التنويع الإقتصادي، والذي يهدف في نهاية المطاف إلى تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والبيئية على نحو مستدام، ومع ذلك فإن التنمية المستدامة ليست ذات نهج يناسب الجميع، بل تحتاج إلى تعريف في سياق كل دولة وفقا لظروفها الخاصة وأولوياتها، وفقا لجدول أعمال قطري خاص، يأخد في الإعتبار تحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي والأهداف البيئية في وقت واحد[3]، ويتطلب ذلك مايلي:

---

[1] خميس عبد الرحمان رداه، **المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة في المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، الجمهورية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى، 2_4 نوفمبر 2009م، ص76.

[2] محمد سيد أبو السعود، **الإمكانيات التكنولوجية والنمو الإقتصادي**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد95،2010، ص05.

[3] Aarorn Cosbey, **Background paper: Expert meeting on Economic Diversification implemention of Article 4,paragraphs 8 and 9 of the convention**, United Nations, Bonn, Germany, may 16-17, 2006, p17.

أولا: مراجعة وتعديل مسار التنمية الراهن

عن الشروع في تجسيد إستراتيجية التنمية المستدامة على أساس التنويع الإقتصادي، يتطلب الإنطلاق في تعديل وضبط المسار التنموي الراهن، ولا يكون ذلك على من خلال معالجة أو تصحيح الإختلافات الهيكلية، وذلك في حدود ما تسمح به الإمكانيات المتاحة للإقتصاد الوطني، وفي إطار من البرامج ذات الأهداف الكمية وعبر مراحل محددة وواضحة المعالم، وتتمثل الأهداف في هذا الإطار في:

1) **سيطرة الدولة على مواردها الذاتية:** تُعَّتبر سيطرة الدولة على مواردها الذاتية حجز الزاوية في إستراتيجية التنمية القائمة على التنويع الإقتصادي، فهي تضمن الإستقلال الأمثل للموارد المحلية، وإعادة توجيهها نحو القطاعات الإنتاجية التي تلبي المتطلبات الأساسية للسكان، وبما يقال من نحو القطاعات التي تلبي الطلب الخارجي من جهة، كما تشكل عملية السيطرة على الموارد الذاتية هدفا إستراتيجيا يقضي إلى القضاء على التبعية للخارج وتكريس مبدأ الإستقلال الإقتصادي من جهة أخرى.

إن هناك العديد من الدوافع تجعل من السيطرة على الموارد المحلية سيما الإستراتيجية منها هدفا محوريا، أهمها أنها موارد تحتوي على قيمة مضافة كامنة، تتطلب بطبيعتها مراحل إنتاجية لاحقة لتحويلها إلى سلع نهائية، وبالتالي فإن تصديرها في شكلها الخام يعني تحويل القيمة لصالح الأطراف الخارجية.

إن عملية لسيطرة التامة على هذه الموارد لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال الأخذ بالإجراءات التالية:

أ) الإستخدام الأمثل للإحتياطات من هذه الموارد: ويكون ذلك من خلال:[1]

_ التقليل من الإعتماد على مؤشر الطلب العالمي كمعيار لتحديد حجم الإلقاح من هذه الموارد، خاصة في ظل عدم القدرة على ضمان الإستقلال الأمثل للموارد المتأتية من ذلك.

_ ربط عمليات إستخدام هذه الموارد بالطاقة الإستعابية للإقتصاديات الوطنية لهذه الدول لأن ذلك كفيل بالحد من إستنزاف هذه الموارد.

ب) العمل على الموارد والثروات الطبيعية في الإقتصاد الوطني: من خلال تصنيعها محليا بدلا من تصديرها في شكلها الخام، وإعتبارها عامل إنتاج مباشر ومصدر تمويل رأسمالي لازم، يسمح بخلق قاعدة مادية لعملية

[1] صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءات الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءات الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008م، ص ص878-879.

الإنتاج المحلي الدائم، وذلك بتنمية وتطوير الحلقات التي تربط القطاع النفطي بالقطاعات الأخرى، وتتمثل هذه الحلقات في:[1]

- **الحلقات الإنتاجية:** وتشمل حلقات خلفية عبر استخدام القطاع النفطي لمنتجات القطاعات الأخرى وحلقات أساسية من خلال تزويده لقطاعات أخرى ببعض المدخلات الإنتاجية.
- **الحلقات الإستهلاكية:** من خلال تحفيز الطلب الكلي على السلع الإستهلاكية عبر الأجور المرتفعة التي يدفعها للعاملين فيؤدي ذلك إلى تطور صناعات إستهلاكية.
- **الحلقة المالية:** من خلال استخدام الإيرادات النفطية في تمويل عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

جـ) إعطاء الأولوية في توظيف عائدات هذه الموارد الطبيعية لتمويل المشاريع الإستثمارية المحلية والإقليمية: وذلك وفق الإحتياجات الوطنية والإقليمية، مع تقليص النفقات الباهضة لإستيراد السلع الإستهلاكية والكمالية، جنبا إلى جنب مع حملات توعية كافية للتأثير على السلوك الشخصي للفرد المستهلك في البلدان النفطية، أو ما يسميه مالك بن نبي:"... الإجتماعي للخطة حتى نضمن نجاحها "، وهذا لتجنب استثمار هذه العوائد في تمويل الإستهلاك الجاري المتزايد والمتعاظم.[2]

د) القيام بعمليات التنسيق الإقليمي بين البلدان المنتجة والمصدرة للثروات والموارد الطبيعية الخام: وذلك بهدف تنظيم حجم الإنتاج، والسيطرة على الأسعار والتقليل من فروقاتها، وذلك من خلال إنشاء تكتلات وشركات منظمة وقوية تسمح بالحصول على أكبر حصة من السوق والعوائد.

2) إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الإقتصادية: إن مراجعة الإنفاق العام وتقويم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لحجمه، وأوجه تخصيصه، ومصادر تمويله، يعد تصديا للخلل الحاصل في الإقتصاد، والذي يفرزه نمط النمو الراهن، بما يؤدي إلى إعادة تعريف وتحديد وظيفته الميزانية العامة، والمعايير التي تحكم مصادر تمويلها باعتبارات لجدوى الإقتصادية، إن هذه المراجعة ينبغي أن تقوم على:

- ✓ إعادة ترتيب بنود الميزانية العامة للدولة من حيث حجم النفقات وتخصيصها، بحيث يحتل التعليم والبحث العلمي والصحة والإسكان وشبكة التأمين الإجتماعي حيزا مهما جدا منها.

---

[1] تقروت محمد وطرشي محمد، **إشكالية النفط والتنمية المستدامة في الدول العربية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءات الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة الإستثمارية في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف 2008م، ص ص988-989.

[2] شعيب شنوف ورمضاني لعلا، **الآفاق المستقبلية للإقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة**، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف 2008، ص664.

- ✓ اعتماد سياسة محافظة وواقعية في تقدير ميزانية الدولة، والحد من عجزها السنوي، وعدم الإعتماد على فوارق النفط السعرية، وإستغلال مثل هذه الفوارق في دعم مشاريع الإسكان والإستثمار في التعليم والبحث العلمي والصحة والتنمية الإجتماعية.
- ✓ اعتماد مبادئ الشفافية والإفصاح الكامل لكل الأرقام والمعلومات والفرضيات المتعلقة بالميزانية العامة للدولة أو المقدرة للسنوات القادمة، وتفاصيل الإيرادات والنفقات، والإلتزام بالمعايير الدولية في إعداد ونشر ميزانية الدولة الفعلية والتقديرية.[1]

3) إعادة تنظيم القوة العاملة وتطوير إرادتها: إن التخطيط القوة العاملة يهدف أساسا للإستفادة الفعلية منها، ورفع مستوى مشاركتها في النشاط الإقتصادي، وخلق الوظائف والأعمال التي تحقق الإستخدام الأمثل للموارد البشرية بما يحقق فائضا وتراكما رأسمالي يعاد استثماره، ومن ثم يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، كما أن أهمية تخطيط القوى العاملة تكمن في المجتمع، والتعرف على الفجوات بين المطلوب منها والمتوفر، أو من خلال العمل على تغيير بعض الأساليب الإنتاجية، وبالتالي تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة كمًا ونوعا، وصولا إلى أفضل مستويات الإنتاج، ولاشك أن وجود التخطيط السليم للقوى العاملة يحد من البطالة، كما يؤدي إلى توجيه العمالة إلى القطاعات الأكثر حاجة إليها.[2]

إن تجسيد هذا الهدف الإستراتيجي يقضي وجود سياسة سكانية واعية، تنبثق عن خطة محكمة ذات أهداف كمية ونوعية قابلة للقياس مبنية على عدد من السياسات والآليات الفرعية تتمثل أهمها فيما يلي[3]:

- ✓ برجمة الإعتماد على القوة العاملة الوطنية {المحلية}، من خلال إعطائها الأولوية في الحصول على العمل عند تنفيذ السياسات والخطط التنموية.
- ✓ وضع سياسات تعبئة لكل القوى العاملة المحلية والتخطيط الواقعي لها، بهدف رفع نسبة المشاركة في النشاط الإقتصادي، وبالتالي الحد من مشكبة البطالة.
- ✓ إعداد وتحفيز القوة العاملة من أجل العمل المنتج، والتوجه إلى أكثر القطاعات الإقتصادية حاجة إلى جهودها {كالزراعة}، وذلك عن طريق تحسين تكوينها، ووضع الحوافز المادية والمعنوية وتطوير تقنيات العمل.

---

[1] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص676.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009م، ص ص258-259.

[3] إبراهيم العيسوي وآخرون، **العرب والتحديثات الإقتصادية العالمية**، الطبعة الأولى، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 1999م، ص91.

4) إصلاح الإدارة وتنميتها: إن التنمية عملية تغيير إرادية ومنظمة، تتم في إيطار إستراتيجية واضحة المعالم والمنطلقات محددة الأهداف والوسائل، فهي ليست إجراءات عفوية وسياسات ارتجالية تتغير بتغير الأنظمة والحكومات، وهي بهذا المفهوم تتطلب وجود سلطة قادرة على تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد والتوزيع العادل للدخول والثروات، كما تعني الإدارة الكفء للتنمية إدارة عملية التغيير الشامل والتطوير المتواصل بغية الإرتقاء بمستوى الأداء والإنتاجية والإستخدام الأمثل للطاقات البشرية والإمكانات المادية والمالية لتحقيق أهداف التنمية الفعلية الشاملة.[1]

ولعل تنفيد إستراتيجية التنويع الإقتصادي المفضية إلى التنمية المستدامة يتطلب وجود إدارة ذات كفاءة مالية، وتتضمن العناصر التالية:

- ✓ إن إدارة التنمية هي نظام إداري متكامل، له جميع المقومات العامة التي يتكون منها أي نظام إجتماعي.
- ✓ لابد أن تتولى إدارة التنمية أعمال التحديد والتنفيد والمراقبة والمتابعة لأعمال التنمية المختلفة.
- ✓ أن تقوم على أساس من الوعي والعلم من الناحية، والحركية والحيوية من ناحية أخرى، وذلك حتى تتمكن من إنجاز عمليات التنمية النختلفة بالإستناد إلى هذين الأساسين اللذان يمثلان أهم مطالب تحقيق التنمية في المجتمع المعاصر.

كما أن هناك جملة من الأمور المتعلقة بإدارة التنمية في الدول النامية عموما والدول النفطية خصوصا، لابد من إعادة النظر فيها بهدف نجاح الإدارة التنموية في القيام بجوهر وظيفتها وأهمها:

- ✓ وظائف الإدارة الراهنة وتوجهاتها، والتي تتصف بالتضخم في أجهزتها وهيئاتها، ماجعلها جهاز لإنفاق الأموال أكثر منها استخداما لموارد المجتمع في تحقيق أهداف التنمية الإقتصادية.
- ✓ الهيكل الإداري وطبيعة العلاقات بين فروعه، وذلك حسب ما تقتضيه الحاجة إلى تمكين الإدارة من القيام بمهمات إدارة التنمية وأداء وظائفها.[2]

ثانيا: تأهيل الإقتصاد الوطني لبدء عملية التنمية المستدامة

إن تأهيل الإقتصاد الوطني لبدأ عملية التنمية والحفاظ على استمرارها بإعتماد إستراتيجية للتنويع الإقتصادي، يقتضي العمل على ترسيخ قواعد صلبة، إقتصادية، تكنولوجية، علمية وثقافية، ترتكز على مقومات ذاتية، دائمة ومتجددة.

[1] صالح الصالحي، **المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006م، ص112.

[2] عبد المعطي عساف، **مبادئ الإدارة العامة**، دار زهران لنشر والتوزيع، عمان، 2009م، ص439.

1) بناء قاعدة إقتصادية صلبة:يتركز بناء قاعدة إقتصادية صلبة على إقامة نشاط إقتصادي محلي ومتنوع تتكامل فيه مختلف القطاعات وتتشابك وحداته يعتمد على مكونات ومقومات ذاتية ومتنوعة دائمة ومتجددة وعليه فإن النهوض الإقتصادي من هذا المنطلق يحتم إقامة سلاسل متكاملة من النشاطات الإقتصادية في إيطار جملة من الاستراتيجيات التنوية الفرعية المترابطة وفي ضوء ماهو متاح من إمكانيات ويشمل بناء القاعدة الإقتصادية الصلبة مايلي:

أ/ التنمية الصناعية .

ب/ التنمية الزراعية .

ج/ تنمية قطاع الخدمات .

2) إرساء قاعدة تقنية وعلمية ذاتية: لبناء إستراتيجية واضحة المعالم لتطوير القاعدة العلمية والتقنية ينبغي أن يأخذ الأسس التالية بعين الإعتبار.

_ تبني رؤية شمولية في تطوير منظومة العلوم والتقنية والإبتكار،تؤدي الى تآزر مكونات هذه المنظومة، وتناسق خططها وتوثيق روابطها، وتفاعلها مع الأنظمة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

_تفصيل دور التعليم والتدريب ورفع كفائتهما إتساعا وتنويعا بما يتفق وإحتياجات التقدم العلمي .

_العمل على تبني إتجاهات رئيسية للبحث العلمي والتطوير التقني.

_العمل على تعزيز وتطوير وتنويع مصادر الدعم المالي المخصص للبحث العلمي.[1]

3) ربط مخرجات العملية التعليمية بإحتياجات التنمية: تمثل جملة الإجراءات التالية أهم متطلبات إصلاح التعليم وربط مخرجاته بإحنياجات العملية التنموية :

_ ضرورة معرفة وتحديد التخصصات المطلوبة والمرغبة في سوق العمل.

_ إعطاء وزن أكبر للمهرات والقدرات مثل الإلقاء والعرض والقدرة على التعبير والحوار وإدارة الوقت وتحمل المسؤولية والتفويض وغيرها وهذه المهرات يجب أن تعطى وزن أكبر في البرامج الجامعة الأكادمية.

_ إقامة نظام للمعلومات قادر على إخفاء صورة واضحة عن متطلبات سوق العمل.

_ أن يتم تعزيز المعارف والمهرات بخبرات ميدانية.

_ أن يطور المتعلم قيم العمل وقيمة الوقت وقيمة التكلفة وقيمة المردود وقيمة الهدف.

[1] **السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية**، ص3_4، دراسة منشورة على الأنترنيت على الرابط: http://www.kast.edu,sa/ apoelib/n7ipdfتاريخ الإطلاع 28_03_2022.

4) تعزيز التنمية الإجتماعية والثقافية:إن توفير البيئة الملائمة التي تسمح بإطلاق التنمية الإجتماعية والثقافية بصورة ملائمة لابد أن تتوفر عللى الشروط التالية:

_ إعادة الإعتبار للنظم والمؤسسات المستمد من هوية المجتمع وخصوصية وظروفه، التي تساعد على توحيد أبناء المجتمع الواحد.

_ تجسيد قواعد العدالة الإجتماعية وإعمال مبادئها في الواقع المجتمعي من المساواة بين الناس، وإرتباط المكانة بمقدار الجهد والنفع الذي يقدمه الفرد للمجتمع.

_ إدارة عملية التنمية الثقافية والإجتماعية بتوفير متطلبات البناء التنظيمي المتكامل والمتفاعل، الذي يهدف إلى تحديد الإستراتيجية الملائمة التي تقوم عليها هذه التنمية.

_ تفعيل دور وسائل الإعلام المحلية في عملية التنمية الثقافية والإجتماعية من خلال مساهمتها في رفع المستوى الثقافي وتغيير العادات السلبية، وبلورة نسق إيجابي للقيم الإجتماعية.[1]

المطلب الثاني: آليات التنويع الإقتصادي

ويقصد بها الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الإقتصادي وتختلف هذه الآليات من إقتصاد لآخر ومن بين تلك الآليات مايلي:

أولا: إعادة الإعتبار «لدولة التنمية»

تعتبر الدولة تنموية، إذا تمكنه من إطلاق عملية تنموية متواصلة لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جدرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالإقتصاد الدولي، وإنطلاقا من ذلك يتأكد الدور التدخلي الهام والمحفز للدولة في العملية التنموية والذي يأخد شكل التوجيه الإستراتيجي لعملية التنمية، الذي يهدف إلى إحداث تغيرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية للإقتصاد الوطني، نقود إلى تحقيق التنويع الإقتصادي من جهة ورفع معدلات النمو في الناتج المحلي من جهة أخرى.

ثانيا: إقامة شركات فعالة بين القطاعين العام والخاص

يعتبر العمل على ترسيخ نظام إقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أدوار كل منهما في عملية التنمية الإقتصادية، من أهم الآليات التي

[1] صالح الصالحي، **المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي**، مرجع سبق ذكره، ص152.

تدفع بنجاح عملية التنويع الإقتصادي، وذلك بالنظر إلى أن حدوث تفاعل كبير بين القطاعين العام والخاص، وفي مختلف أوجه النشاط عن هذه التفاعلات خاصة وأن علاقة الترابط والتشابك بين فروع النشاط الإقتصادي في المراحل الأولى للنمو الإقتصادي، تنشأ عادة بين الوحدات الإقتصادية العامة والخاصة.

إن القطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو ويزدهر إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي وهذا ما يقضي:

_ إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي.

_ دعم ومساندة القطاع الخاص.[1]

ثالثا: تفعيل ومتابعة تنفيد برامج الإصلاح الإقتصادي

ينصرف الإصلاح الإقتصادي إلى ترك إدارة النشاط الإقتصادي إلى قوى السوق وتقليل التدخل الحكومي، بما يكفي تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع خاصة إذا كان الإقتصادالوطني يعاني من إختلالات كبيرة مثل العجز المستمر في الموازنة، ويمكننا تحديد أهم عناصر سياسية للإصلاح الإقتصادي أو التعديل الهيكلي فيمايلي:

_ إحداث تعديلات في هيكل وملكية وسائل الإنتاج وتشجيع الإستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

_ إصدار قوانين تنظم عمل السوق المالية وتداول رأس المال بهدف زيادة فعالية آلية السوق، وتعزيز إتجاه تحديث هيكلة الملكية.

_ إجراء تعديلات جوهرية في إسلوب إدارة المشروعات في أسلوب إدارة المشروعات العامة، وإعتماد مبدأ التمويل الذاتي لها.

_ تحجيم وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الإجتماعي، من خلال تخفيض النفقات العامة وتقليص الدعم، وإطلاق العوامل الإقتصادية وحدها لبلوغ التوازن من ناحية ولمكلفحة التضخم من ناحية أخرى.

_ تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة ما كان موجها منها إلى تعزيز وتنويع الإقتصاد الوطني.

بناءًا على ما سبق تُعد برامج الإصلاح الإقتصادي محرك أساسي لعملية التنويع الإقتصادي، وذلك انطلاقا من تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في توليد الناتج المحلي الإجمالي من جهة وتوجيهه إلى مختلف فروع الإقتصاد الوطني من جهة أخرى، كما تأدي أيضا الإصلاحات المرتبطة بتحرير التجارة،

[1] لطفي طنطاوي، **الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية**، منظمة الأقطار العربية المصورة للبترول، 2010، ص08، دراسة على الأنترنيت متوفر على الرابط:http://www.esewa.kn.org/arabic/insormation/meetings/events/2004/11/12/oet/lasfull.pdf، تاريخ الإطلاع 28_03_2022.

وأسعار العرف إلى رفع حصيلة الإدارات بالعملات الأجنبية والتي تعتبر مؤشرا جيدا على نجاح عملية تنويع الصادرات وبالتالي التنويع الإقتصادي.[1]

رابعا: تعزيز دور الإستثمار الأجنبي المباشر

تبرز أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة من خلال العناصر التالية:

_ يعتبر مصدرا مهما لتمويل التنمية في الدول التي تفتقد المصادر الضرورية لذلك بسبب ضعف معدلات الإدخار المحاي.

_ نقل التكنولوجي في شكل تنويعات جديدة في مدخاتن رأس المال.

_ يساهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيعة من خلال التدريب والتكوين.

_ يساعد على الإستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة {مالية/ بشرية/ طبيعية}، وقيام العديد من الصناعات المكملة لمنتجات المشروعات الأجنبية.

_ يساهم في خلق مناصب عمل جديدة وبالتالي الحد من البطالة في الدول المضيعة.

_ يساهم في تلبية إحتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات.

ومّما سبق يتضح أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر من أهم مداخل البناء التنويع الإقتصادي على أن حجم وسرعة تدفق هذا الإستثمار يتوقف بالدرجة الأولى على مدى ملاءمة المناخ الإستثماري في الدولة المضيعة.

خامسا: الإهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة

يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حجر الزاوية في تحقيق التطور الإقتصادي والتصدي للمشاكل الإجتماعية كالبطالة والفقر من جهة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهة أخرى وتظهر أهمية هذه المؤسسات كأحد أهم روافد العملية التنموية ومدخل رئيسي لتنويع الإقتصادي من خلال ما يلي:

_ المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقة ومنتجة بشكل مستقر وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالصناعات الكبرى.

_ إن هذه المؤسسات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص وبالتالي فإن مساندة هذه المؤسسات تعد تدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي.

---

[1] مصطفى عبد الله الكفري، **الإصلاح الإقتصادي والتحول إلى إقتصاد السوق في الدول العربية**، الفكر السياسي، دراسة على الأنترنيت متوفر على الرابط: booksproject/17 /9isloch pdf Htth:// www.reefnet,gov_sv/، تاريخ الإطلاع:30_03_2022.

_ المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية الحضرية والمكانية وبالنظر لصغر حجمها فإن بإمكانها التوغل في القرى والأرياف والحد من هجرة سكانها إلى المدن الكبيرة.

_ المساهمة في تخفيف سياسة إحلال الإستيرادات من خلال تصنيع السلع التي يمكن تصنيعها محليا وبكفاءة مقاربة للسلع المستوردة.

_ تعمل هذه المؤسسات على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية ...

_ تساهم في زيادة الناتج المحلي في تنمية العائد المالي لدولة.

_ المساهمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر ، وتوظيف التقنية الحديثة وتعزيز زيادة القدرة التصديرية للمنتجات المحلية.

من خلال ما سبق يتضح مدى أهمية هذه المؤسسات في الإقتصاد الوطني من الناحيتين، الإقتصادية والإجتماعية وذلك من خلال مجالات عملها الواسعة في كل من القطاعات الصناعية والزراعية والخدماتية.[1]

المطلب الثالث: معوقات التنويع الإقتصادي

إنَّ العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الإقتصادي في الدول ذات الإقتصاديات الأحادية كالدول النفطية، تعتبر بشكل مباشر معوقات تقف في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، ولعل أهم هذه العراقيل فيما يلي:

_ الإفتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة، وصعوبة وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى.

_ ندرة الموارد الزراعية وموارد المياه الطبيعية في بعض الدول النفطية، وهو ما حد من نجاح فرص تعزيز دور القطاع الزراعي التنويع افقتصادي.

_ بعض الدول النفطية تعاني من فقر عام في الموارد البشرية المحلية من جهة والإفراط في الإعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى، خاصة في ظل الإرتفاع الكبير لتكاليفها.

_ تختلف أسواق رأس المال في الكثير من هذه الدول، مِّما حد من دورها وإمكانيتها في تمويل مشاريع التنويع ضمن القطاعين العام والخاص.

_ القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي، والإفتقار إلى المناخ المناسب والضمانات القانونية لهذا الإستثمار.

[1] عبد الستار عبد الجبار موسى، مرجع سبق ذكره، ص ص25-26.

_ غياب الإستقرار السياسي في بعض الدول النفطية، ما جعل مسألة الحفتظ على الأمن في بعضها وتأمين الحدود في البعض الآخر، يستنزف مارد مالية ضخمة في بعض الأحيان والتي كان يمكن إستغلالها في تمويل مشاريع التنويع الإقتصادي والعملة التنموية.

_ تعاني العديد من الدول أحادية الإقتصاد، عدم توافق كبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين، وإحتياجات الإقتصادي الوطني من العمالة.

إن تنوع أسباب قصور عمليات التنويع في العدبد من الإقتصاديات التي تعتمد على قطاع وحيد لإي إحداث التنمية الوطنية الشاملة، يستدعي حتما العمل على تجاوز هذه المعوقات من خلال إستراتيجية شاملة، تحقق التنويع الحقيقي الذي يكفل توسيع مجالات توظيف المدخرات التي تحصل عليها هذه الدول والمتأتية من عملية تصدير الموارد الطبيعية في صورتها الأولية، لإقامة إقتصاد حقيقي وليس صناعات إستهلاكية وتجارة وإستراد فقط والمسؤولية الأولى تقع على عاتق الإدارة التنموية في هذه الدول.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات باللغات الأجنبية

1) دراسة (Bouklia Hassane سنة 2013): عبارة عن مقالة منشورة في مجلة دفاتر Cread التابعة لمركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التنمية(centre de recherche de l'economie applique pour le development) تحت عنوان: (leconomie algerienne face a la diversification, quelles perspectives)

هدفت هذه المقالة إلى محاولة دراسة القدرة على النمو المتسارع للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. ومن أجل تحقيق ذلك فحصت هذه المقالة طبيعة التحولات الاقتصادية الهيكلية الضرورية، ومتطلبات هذه التحولات في أفق 2030، فضلا عن تطورالموارد الجبائية والصادرات بشكل يتوافق مع مسارالتنويع والتوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد.

ومن بين أهم نتائج هذه الدراسة أنه ومن خلال عملية محاكاة فإن التنويع المتسارع للاقتصاد يواجه ظروف أولية موصوفة، تتعلق بمشكلة استدامة المديونية الداخلية والخارجية.

2) دراسة (Farah Elias El Hannani و Abou Bakr Boussalem و Mohamed Ben Bouzianeسنة 2018): مقالة مقدمة في مجلة مواضيع في إقتصاديات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (Topic in Middle eastern and north african economies) التابعة للجمعية الاقتصادية للشرق الوسط وجامعة Loy Ola

بشيكاغو تحت عنوان :(Economic diversification and trade oppeness in Algeria-Empinical investigation).

حاولت هذه الدراسة إبراز الدور الذي يمكن ان يمارسه الإنفتاح التجاري في تنويع الإقتصاديات وخاصة اقتصاديات الدول الغنية بالموارد من خلال تقديم تفسير تحليلي وقياسي لدور الإنفتاح التجاري في تنويع الاقتصاد الجزائري على إعتبار أن الجزائر تعتبر من أهم الدول المصدرة للنفط. ومن أجل تحقيق ذلك اِستخدمت هذه الدراسة مؤشر (Herfindahl-Hirschman) لتركز الصادرات خلال الفترة (1985-2015) .

ومن أهم النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسة هي انّ الإنفتاح التجاري للجزائر قد زاد من درجة تركز الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1985-2015).

من وجهة أخرى فقد اِستخدمت هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين للبحث في طبيعة العلاقة التي تربط الإستثمار الأجنبي المباشر وتنويع الاقتصاد الوطني الجزائري إلّا أن النتائج أظهرت أن الإستثمار الأجنبي المباشر لم يلعب أي دور في تنويع الاقتصاد الوطني.

3) دراسة (Benazza Hanna سنة 2019): عبارة عن مقالة منشورة في المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية (International Journal of Economic Studies) التابعة للمركز الديمقراطي العربي بألمانيا تحت عنوان: (Economic Diversification outside the hydrocarbon section in Algeria : the road to sustainable developent) .

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل قضية التنويع الاقتصادي في الجزائر والتي أصبحت ضرورة حتمية في ظل التقلبات المتزايدة لأسعار النفط. وإعتمادا على المنهج الوصفي والتحليلي توصلت هذه الدراسة إلى أن تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر يتطلب التغلب على العقبات والقيود التي تقف في طريق تنويع الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات؛ حيث يتحقق ذلك من خلال إعتماد إستراتيجية ملائمة كاستراتيجية التصنيع لإحلال الواردات وهي الإستراتيجية الأكثر ملائمة وواقعية نظرًا لكونها من جهة تعتبر استراتيجية غير مكلفة ومن جهة اخرى تساعد على معالجة العجز في ميزان المدفوعات وخفض معدلات البطال.

4) دراسة (LAZREG MOHAMEDوTorquiGodih djamelسنة 2019): عبارة عن مقالة منشورة في مجلة أبعاد اقتصادية التابعة لكلة العلوم الاقتصادية والأعمال والتسيير لجامعة محمد بوقرة بومرداس تحت عنوان: (La diversification economique et le devlopement durable des enjeux majeurs pour une émegence économique en Algérie)

حسب هذه الدراسة فإن اقتصادنا يحتاج إلى التنويع حتى نتمكن من وضع حد للمرض الهولندي الذي يتسم به نظامنا الاقتصادي، وهو النظام الاقتصادي الذي يعتمد بنسبة 98% على الإيرادات المرتبطة بصادرات النفط والغاز. هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية ثقافة التنمية المستدامة لتطور الإقتصاد الجزائري.

ومن بين النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أنه يجب على السلطات العمومية تنفيذ إصلاحات هيكلية من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة.

5) دراسة (Bey farid و Amiri Sami 2021) :

وهي عبارة عن مقالة مقدمة في مجلة Domaine Journal تحت عنوان (Sustainable development in Algeria through some inications for the period 2008-2018) .

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع التنمية المستدامة في الجزائر للفترة (2008–2018) من خلال بعض المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية.

ومن أجل تحقيق ذلك تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي وعلى مجموعة من المؤشرات الإحصائية خلال الفترة 2008–2018، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الجزائر لا زالت بعيدة عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك بسبب العديد من الصعوبات التي تقف أمامها لعل أهمها الاقتصاد القائم على الريع البترولي بنسبة أكثر من93 % سنة 2018 والذي يجعل الجزائر تتأثر مباشرة بتقلبات أسعار البترول على الرغم من أن ما تمتلكه الجزائر من إمكانات وموارد يؤهلها لتكون منافسة للدول المتقدمة في مجال التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة العربية

1) دراسة (سيدي محمد سنة2011–2013): وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة تلمسان،تحت عنوان (وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي – دراسة حالة الاقتصاد الجزائري) وقد تمحورت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول حقيقة إصابة الاقتصاد الجزائري بنقمة الموارد الطبيعية من عدمها، فجاءت على الصيغة التالية: هل الاقتصاد الجزائري يعاني حقيقة من نقمة الموارد الطبيعية؟كما تساءل الباحث أيضًا عن مدى تاثير كل من ثروة النفط وتقلبات أسعار البترول على البيئة المؤسساتية وأداء الاقتصاد الوطني والحد من تنوعه، وقدم الباحث مجموعة من الفرضيات منها أن التقلبات الكبيرة لأسعار

النفط جعلت الاقتصاد الجزائري عرضة لنقمة الموارد وأن الإرتباط الكبير للإقتصاد الوطني بعائدات المحروقات نتج عنه تراجع كبير وواضح في نمو قطاعي الصناعة والفلاحة.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها هذه الدارسة هي أن الاقتصاد الجزائري يعاني من بعض أعراض الداء الهولندي لا سيما تراجع القطاع الصناعي وإنتعاش الاقتصاد البترولي بالإضافة إلى تراجع أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام، حيث لم يستطع تطوير أي قطاع مصدر خارج المحروقات منذ ما يقارب خمسون سنة.

بالإضافة إلى اعتبار أن الأداء السياسي والمؤسساتي في الجزائر قد كان عاملًا مهما في تكريس نقمة الموارد الطبيعية وأن إصلاح هيكل المؤسسات الرسمية كفيل بضمان نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي وتحقيق التنويع الاقتصادي.

2) دراسة (حمزة عبد الرزاق سنة 2011-2012): وهي مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية من جامعة سطيف 1، تحتعنوان: (سياسات استخدام العوائد النفطية في إطار استراتيجية استخلاف الثروة البترولية في الجزائر).

وقد تركزت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول مدى اِستعداد الجزائر للتخلي عن قطاع المحروقات كممول رئيسي للإقتصاد الوطني واِستخدام العوائد النفطية ضمن اِستراتيجية إستخلاف البترول، وأيضًا مدى جاهزية قطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات للحلول كبدائل للنفط. وقد طرح الباحث جملة من الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة كان من بينها أنّ تقلبات أسعارالنفط لها تأثير كبير على وضعية الاقتصاد الوطني واِستقراره وأن الجزائر تسعى بشكل حثيث للإستثمار في قطاعات بديلة خارج المحروقات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن إنعكاسات مختلف الجهود المبذولة لتطوير البدائل المختلفة لقطاع النفط (الصناعة، الزراعة، الخدمات...) لم تكن في مستوى الآمال والطموحاتالمرجوة.

3) دراسة (نبيلة نوي سنة 2011-2012): وهي عبارة عن مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية من جامعة سطيف، تحت عنوان: (اِستراتيجية ترقية الكفاءة الإستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي العالمي).

وقد تمحورت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة حول مدى كفاءة توظيف عوائد النفط في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة، ومن بين الفرضيات التي طرحتها هذه الدراسة أن نظرية الداء الهولندي تنطبق

على حالة الاقتصاد الجزائري، وأن قطاع النفط يفتقر إلى تطبيق قواعدالشفافية والرقابة والمساءلة، خاصة ما تعلق بإيراداته المالية.

لتخلص الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها ان عملية توظيف عوائد النفط في الجزائر كان لها مجموعة من الآثار الإيجابية وكذا السلبية على الإقتصاد والتنمية، وقد تمثلت الآثار الإيجابية أساسًا في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، أما الآثار السلبية قد تمثلت في تكريس الإعتماد المفرط على قطاع النفط، وهو ما أدى إلى تراجع قطاعات إقتصادية رئيسية كالزراعة والصناعة وضعف التنويع الاقتصادي والفشل في القضاء على مختلف أشكال التبعية للخارج.

4) دراسة (عبد القادر بلخضر سنة 2012-2013): وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة الجزائر 3 تحت عنوان: (أهمية النفط ضمن مصادر الطاقة وعلاقته بالتنمية المستدامة – حالة الجزائر) وقد ركّزت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة على مدى بقاء النفط كمصدر أساسي للطاقة ودوره في التغيرات المناخية في العالم، وكذا دور الطاقات الجديدة والمتجددة في تحقيق التنمية المستدامة.

وقد إفترضت هذه الدراسة أن الجزائر مجبرة على إعتماد إِستراتيجية تنموية طموحة تقوم على إقتصاد تقوده الطاقة النفطية المستدامة وتمويلها يكون من الفوائض المالية النفطية، كي تتمكن من الحصول الفعلي على التكنولوجيا النظيفة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن النفط سيبقى المصدر الرئيسي للطاقة في العالم في المدى القصير والمتوسط، وأن محدوديته تشكل قلقًا للمنتجين والمستهلكين على حد سواء وأن لإستخدامه جملة من الآثار السلبية من حيث التكاليف وكذا التأثير على البيئة، وأن إمكانيات الجزائر كبيرة في مجال الطاقات المتجددة خاصة ما تعلق بالطاقة الشمسية.

5) دراسة (زايري بلقاسم قريجيج بن علي سنة 2017):عبارة عن مقالة منشورة في مجلة الاستراتيجية والتنمية، تحت عنوان: (أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة(1980-2015)). حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إستراتيجية التنويع الاقتصادي في تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبارها إحدى الدول المعتمدة كليًا في نشاطها على المداخيل الريعية، الأمر الذي يتطلب منها ضرورة تنويع قاعدتها الانتاجية لأجل الانتقال من اقتصاد ريعي إلى إقتصاد منتج.

وقد بينت الدراسة القياسية ضعف النشاط الاقتصادي في فترة الدراسة الممتدة من 1980-2015، وهذا بسبب التركيز على الاقتصاد الريعي، وفي المقابل أثبتت الدراسة وجود علاقة تكامل مشترك بين

المتغيرات المدروسة في الأجل الطويل، حيث أن الإهتمام بتنويع المنتوجات في مختلف قطاعات الصناعة، والزراعة وقطاع الخدمات يؤدي حتما إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة متوسطة تفوق 40% للقطاعات المعنية بالتنويع، لذا وجب على صناع القرار التوجه نحو تنويع القاعدة الإنتاجية التي أصبحت ضرورة ملحة للمساهمة في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

6) دراسة (صادر هادي سنة 2019): مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجيستر في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص إقتصاد دولي وتنمية مستدامة تحت عنوان: (دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات النفطية – دراسة مقارنة بين الجزائروالنرويج (2000-2012)).

اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على أهم مفاهيم وسياسات التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، كما اهتمت بالوقوف على حقيقة وواقع الإقتصاديات النفطية ومدى إنكشافها على الهزات والأزمات الاقتصادية وحتى السياسية والأمنية الدولية، إلى جانب تقييم مختلف الجهود التي تبذلها الاقتصاديات النفطية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن التنويع الاقتصادي يمثل أحد سياسات التنمية الاقتصادية ويهدف إلى تنويع المصادر.

7) دراسة (مدوري حادة ومكيديش محمد سنة 2021):مقالة مقدمة في مجلة دفاترmecasالصادرة عن مختبر إدارة المؤسسات وتسيير راس المال الاجتماعي التابع لجامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، تحت عنوان (علاقة التنويع الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019).

أهتمت هذه الدراسة بموضوع التنويع الاقتصادي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال تقدير نموذجين قياسيين، حيث ركز النموذج الأول على دراسة العلاقة بين السياسة التجارية وتنويع الصادرات أما النموذج الثاني فركز على دراسة العلاقة التي تربط التنويع الاقتصادي (الصادرات والناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي) ومؤشر التنمية الاقتصادية والذي تم التعبير عنه بمعدل النمو الاقتصادي. ومن أجل تحقيق ذلك تم في هذه الدراسة إستخدام نموذج ARDL بالإعتماد على بيانات فصلية من 2000 إلى 2019.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي وجود علاقة سلبية طويلة الأمد بين السياسة التجارية ومؤشر تنويع الصادرات، إلى جانب وجود علاقة سلبية طويلة الأمد بين مؤشرات التنويع

الاقتصادي ومعدل النمو الاقتصادي، وهو ما يشير في الأخير إلى أن التنويع الاقتصادي في الجزائر يتركز أساسًا في المورد النفطي.

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة برزت بعض جوانب النقص، والتي سيتم العمل على استكمالها في هذه الدراسة، الأمر الذي سيجعل هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة بالإضافات الآتية:

1-تركز هذه الدراسة على بناء إستراتيجية للتنمية المستدامة بالإعتماد على التنويع الاقتصادي في القطاعات خارج المحروقات الزراعة، الصناعة والسياحة،يضاف لهاالنشاط المقاولاتي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة والإستثمار الأجنبي المباشر، ثم يضاف إلى ما سبق الجهود التي قامت بها الحكومة الجزائرية مؤخرًا في كلمن قطاع المناجم والصيدلة والطاقات المتجددة من أجل التخلص من قيود القطاع الواحد.

2- سيتم في هذه الدراسة التطرق إلى مختلف الآليات والسياسات المرتبطة بالتنويع الاقتصادي وكيفية تنفيذه وكذا دوره في تحقيق التنمية المستدامة.

3- الفترة الزمنية في هذه الدراسة والممتدة من 1990 إلى 2019 هي فترة حديثة إذا ما تم مقارنتها بالدراسات السابقة التي تم الاطلاع عليها.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري لكل من التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة وللعلاقة التي تربط كليهما، كما تم التطرق إلى الدراسات السابقة التي على علاقة بالموضوع. فرغم أن التنويع الاقتصادي هو عملية إقتصادية بالدرجة الأولى إلا أنه أصبح ضرورة حتمية بغيةإشراك جميع الموارد لتجاوز الاختلالات الاقتصادية والإجتماعية الناجمة عن الإعتماد على مصدر وحيد للدخل.

كمااتضح من خلال هذا الفصل أيضاأن التنمية المستدامة تضمن التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية؛ فبواسطتها يمكن القضاء على كل أشكال الإختلالات والفوارق سواء كانت داخل المجتمع أو بين مختلف الأجيال.

وأن التنمية المستدامة حتمية تفرضها مستجدات الأوضاع، وأن تحقيقها يتم إعتمادًا على إستراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال جملة من الآليات المحددة.

الفصل الثاني:دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)

تمهيد:

بعد خروج المستعمر عانى الاقتصاد الجزائري من إختلالات وتشوّهات هيكلية ناجمة عن إنتهاكات المستعمر للثروات وإعتماده على المورد الوحيد، الأمر الذي جعل البلاد عرضة للصدمات الخارجية على غرار أزمات النفط والتي غالبا ما انعكست سلبًا على المداخيل، وأعاقت حركة الاقتصاد الوطني وتنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى خارج قطاع النفط.

و من أجل تغيير هذا الواقع عملت الدولة الجزائريةمنذ الاستقلال على وضع إستراتيجيات للخروج من التبعية المطلقة للقطاع الواحد ودعم القطاعات الأخرى لتحقيق مستويات مرتفعة من النمو وتعزيز استدامته.

وعليه فمن خلال هذا الفصل سيتم محاولة تسليط الضوء على وضعية الاقتصاد الجزائري، ودور القطاعات خارج المحروقات في خروج الاقتصاد منالتبعية، وضمان مداخيل مستمرة لا ترتبط بقطاع واحد، وعلى هذا الأساس سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث الآتية:

- ✓ **المبحث الأول:** تطور الاقتصاد الجزائري منذ 1990 إلى 2019.
- ✓ **المبحث الثاني:** إستراتيجيات التنويع الاقتصادي المُتّبعة في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة
- ✓ **المبحث الثالث:** جهود الجزائر لنويع الاقتصاد من خلال تنمية القطاعات خارج المحروقات.

المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري منذ 1990 إلى 2019

سعتالجزائر ومنذ استقلالها إلى تنفيذ إصلاحات على الاقتصاد الجزائري بغية تحقيق هذف التنمية والتطور والخروج من التبعية للمحروقات ومنه الخروج من الوضعية التي كرسها المستعمر في الجزائر، أي أن الاقتصاد الجزائري مر بعد الاستقلال في إطار تطوره بعدة مراحل وهي المراحل التي سيتم التفصيل فيها في الآتي.

المطلب الأول: الاقتصاد الجزائري والإصلاحات من 1990 إلى 2000

لقد مرّت الجزائر بوضعية صعبة بعد الإستقلال، فكان لا بد أن تأخذ الوقت اللازم لتهيئة إقتصادها ولذلك عملت على إصلاحه من خلال عدة إصلاحات قامت بها منذ الإستقلال، وبدأت بإصلاحات محتشمة سنة 1986،حيثتمّ المصادقة على جملة من القوانين التي كانت ترمي في مجملها إلى إصلاح مؤسسات الدولة، إلا أن المنافع المتوقعة من تلك الإجراءات التصحيحية للإقتصاد الوطني لم تتحقق في مجملها كونها لم تؤخذ في إطارها الشمولي، لذلك تدهورت الوضعية الاقتصادية والمتمثلة في:

- إنخفاض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خارج المحروقات بنسبة 15% من المتوسط خلال الفترة 1986-1991 .
- تأزّم الوضعية المالية للمؤسسات العمومية نتيجة القوانين المفروضة على الأسعار وتسريح العمال، مما أدى إلى إنسحاب المهارات والكفاءات إلى قطاعات أخرى خاصة إلى القطاع الخاص.

وفي ظل الوضعية المتردّية للإقتصاد الوطني ونتيجة عدم الاستقرار السياسي وافقتصادي والأمني بسبب ظاهرة الإرهاب في التسعينات وإرتفاع المديونية أصبحت الإصلاحات الاقتصادية ضرورية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث كان المخرج الوحيد أمام السلطات الجزائرية في تلك الفترة هو العودة إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لإبرام العقود وإعادة جدولة الديون.

وتهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي المدعمة من قبل الصندوق الدولي والبنك الدولي إلى إستعادة التوازن الداخلي والخارجي والحد من التضخم ورفع القدرة التنافسية للنمو الاقتصادي.

حيث يعرف برنامج التثبيت والتكييف الهيكلي بأنه جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الإقتصاديات التي تعاني في أزمات هيكلية .

إنّ دخول الجزائر في هذا المشروع الطموحكان المقصود منه إحداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية من أهمها الإصلاح الهيكلي، السياسات المالية، السياسات النقدية، السياسات التجارية وإدارة المديونية.

أولًا :الإصلاح الهيكلي

ويشمل مجموعة من الإجراءات التي يربد الصندوق بأنها ترمي إلى تحقيق توزيع عقلاني للموارد وإزالة تشوهات الأسعار، تتمثل أهم التوصيات في هذا المجال في:

- ترشيد القطاع العام وتحجيمه وهي دعوة إلى الخوصصة.
- تطبيق الأسعار الحقيقية.
- تشجيع الإستثمار الوطني الأجنبي.

1) التحديد الهيكلي الأول: (أفريل 1993-1994) "شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسستين لمدة سنة لتصحيح الإختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني، منها إنخفاض سعر البترول، نقص التمويل الخارجي لإنعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة المحنة التي مرت بها الجزائر –الإرهاب– ارتفاع المديونية وكذا ارتفاع التضخم، كل ذلك أثّر على ميزان المدفوعات وزاد الوضعية تدهورًا، وإنّ اللجوء إلى برنامج التثبيت الاقتصادي كان يهدف إلى تحقيق التوازنات الكبرى من خلال إتخاذ عدّة إجراءات منها:

- تحرير الأسعار وإزالة القيود على التجارة الخارجية والحد من التدعيم لمعظم السلع الأساسية.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50% وتعديل الدينار حتى يكون قابل للتحويل إلى عملات أخرى.
- وضع قانون الإستثمار رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05 لأولمرة في الجزائر.
- إيجاد آليات للإنتقال إلى إقتصاد السوق (إعادة الهيكلة، إستقلالية المؤسسات، الخوصصة).

إتخذت هذه الإجراءات لتثبيت الاقتصاد الوطني وقد نجحت في ذلك نسبيًا وبشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي ومن المؤشرات الدالة على ذلك:

- اِنخفاض في عجز الميزانية من 8.7% سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994 .
- إنخفاض معدل التضخمإلى 38.5 % .
- تحسين إحتياط الصرف 2.64 مليار سنة 1994 [1].

[1] عبد العزيز شرابي، **النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية**، حولياتوحدةالبحث في إفريقيا والعالم العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، 1998، ص ص 75-76.

- تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم إعطاء 5 مؤسسات إستقلاليتها المالية من أصل 23 مؤسسة، وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

إنّ تحقيق تلك النتائج لم يتم كما توقعت السلطات الجزائرية آنذاك، حيث كانت تطمح إلى أكثر من ذلك، فتزايد تراكم الخائر المالية للمؤسسات العمومية أثقل ميزانية الدولة وبالتالي أثّر على الوضعية أثّر على الوضعية الاقتصادية والإجتماعية العامة، وللعلم أنشئت الوكالة الوطنية للإستثمار الخاص سنة 1994 من اجل تسهيل الإجراءات الإدارية والتخفيف من العراقيل والتعقيدات البيروقراطية التي أعاقت المستثمرين الخواص.

2) برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998): يتبين منخلال هذا البرنامج أنه يمس جميع المجالات منها المالية والنقدية والتجارية والهيكلية، وإن هدف الجزائر من تطبيق هذه الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكليهي إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي الكلي، إنّ برنامج التثبيت الاقتصادي الذيتم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي يوم 22 ماي 1995 كان مشروطًا كتابيًا ومن بين أهدافه:

- تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الخام خارج المحروقات
- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3%.
- أن يعادل إحتياطي الصرف 3 أشهر من الواردات.

تميزت سيرورة افصلاح الاقتصادي بعدة سمات إيجابية تتمثل فيما يلي:

- تحقيق معدلات نمو 3.9 % و 4% و 4.5%خلال السنوات 1995 -1996- 1997 على التوالي.
- تحقيق فائض الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996 و 1.3% سنة 1997 .
- إنخفاض معدل التضخم من 21.7 % و 18.7 % و 7% خلال 1995-1996-1997 وهذا الإنخفاض راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة.
- تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها.

وقد صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية في المرسوم الرئاسي 95/22 المؤرخ في 15 أوت 1995 المعدل في مارس 1997 في الأمر 97/12 وبدأ تنفيذ هذه العملية في أفريل 1996، حيث مسّت 200 مؤسسة عمومية محلية صغيرة أغلبها من قطاع الخدمات، حيث تعتبر من أهم نتائج عملية الإصلاح الإقصادي التي حققت معدلات نمو مرتفعة نوعا ما على ضوء الأهداف المسطرة[1].

[1] عبد العزيز شرابي، المرجع السابق، ص ص 77-78.

ثانيًا: السياسة المالية

والمقصودبها تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية وتتمثل في ضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات للمحافظة على الأمن والدفاع، حيث أصبحت تلعب دورا أكثر مما كانت عليه وتهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة وذلك عن طريق:

- تحسين النظام الضريبي وذلك بالتنوعفي الضرائب المباشرة خاصة على المشتريات سواء للحد من الطلب أو زيادته.
- رفع أسعار المنتجات والخدمات وإزالة الدعم على أسعار السلع
- رفع الحواجز الجمركية على المنتجات الوطنية والأجنبية بغية رفع القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

ثالثًا : السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية إلى إيجاد التأثير في عروض النقود لإيجاد التوسع او الإنكماش في حجم القوة الشرائية للمجتمع، والهدف منها تنشيط الطلب والإستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة، وتتمثل الأدوات التي أقرّها الصندوق فيمايلي:

- رفع أسعار الفائدة؛
- تحديد السقوف الإئتمانية الخاصة بالإئتمان المحلي؛
- التحكم في الإصدار النقدي وترشيده.

رابعًا:السياسة التجارية وإدارة المديونية

تشمل كل الإجراءات التي ترمي إلى تشجيع الصادرات والتقليص من الواردات وأهم هذه الإجراءات هي:

- تحرير التجارة الخارجية
- ترشيد قطاع التعريفة الجمركية
- تحسين شروط الإقتراض الخارجي وتسهيل تدفقات الموارد الميسرة
- إلغاء الرقابة على الصرف الأجنبي[1].

[1] كريالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2005، ص ص 8-9.

المطلب الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري في ظل سياسة الإنعاش الاقتصادي من 2000 إلى 2010

بعد فشل المؤسسات المالية للدولة في تحقيق الإنعاش الاقتصادي في الجزائر عبر تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وإتباع سياسة إنكماشية طيلة فترة التسعينات، التي اِنعكست بشكل سلبي على الجانب الاجتماعي، كما أن العمل على تخفيض العجز في الموازنة العامة أدى إلى نقص المشاريع الحكومية وعدم الاهتمام بالموافقة العامة والبنية التحتية كل هذا أدى إلى إتباع أسلوب جديد في الإنعاش الاقتصادي يرتكز على السياسة التوسعية بدل الإنكماشية وقائم على إفتراض أن إستعادة النمو لا يمكن أن يتحقق معغنخفاض القدرة الشرائية للمواطن، ومع اِرتفاع أسعار البترول في الأفية أصبح بإمكان الحكومة التوسع في الإنفاق العام وإنشاء مشاريع اِستثمارية لدعم الاقتصاد.

وكانت هذه المشاريع متتالية عبر الزمن بدأها بالبرنامج الإنعاشي الاقتصادي (2001-2004) ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.

أولًا:برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يعتبر أول برنامج إتبعته الجزائر في سبيل النهوض بالمؤشرات الاقتصادية الكلية ودعم التنمية الاجتماعية وقد بدأ تطبيقه في أفريل سنة 2001،حيث بلغ غلافه المالي 525 مليار دولار فهو يعتبر برنامجًا ضخمًا قياسيًا بإحتياطي الصرف الذي سجل قبل سنة 2000 والمقدر بـ 119 مليار دولار[1].

1) أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): تتمثل أهدافه فيما يلي:

- توسيع شبكات الإتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية.
- فكّ العزلة على المناطق النائية.
- بلوغ معدل نمو إقتصادي 5% و 6% سنويًا على مدار أربع سنوات.
- تخفيض نسبة البطالة عن طريق رفع مستوى الإستغلال الفلاحي.
- توفير السكن والتخفيف من حدته بتخفيض جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع
- كما يهدف إلى تدارك التأخر المسجل المتراكم على مدى عشرية الأزمة وإلى تخفيض التكلفة الاجتماعية للإصلاحات والمساهمة في إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي.

[1] فوزية خلوط، **برنامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحمودة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 29 فيفري 2003 ، ص 10.

2) مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): [1]

الشكل رقم (1): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

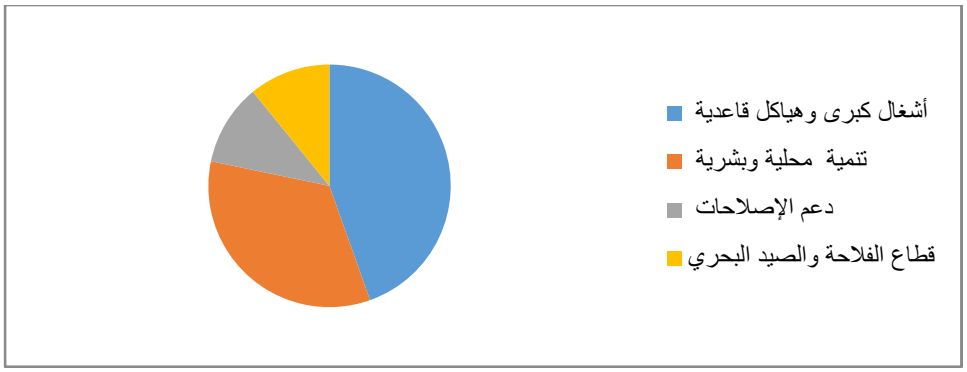

المصدر: أمال براهمية: **محاضرات في مقياس الاقتصاد الجزائري**، سنة ثانية علوم إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2015-2016

نلاحظ من الشكل أنّ النصيب الأكبر من برنامج الإنعاش الاقتصادي كان مخصّصًا للأشغال الكبرى والتنمية المحلية والبشرية نظرًا للإهمال الكبير الذي كان يعاني منه خلال فترة التسعينات، نظرًا لأن التنمية الاقتصادية ترتكز في الأساس على دعم البنى القاعدية الاقتصادية والإجتماعية وتأهيل الموارد البشرية أمّا النصيب الأضعف فكان لقطاع الفلاحة والصيد البحري ودعم الإصلاحات، رغم أنّ الجزائر تعاني من نقص كبير في الإنتاج الفلاحي إلّا أنها تهتم بهذا القطاع بما فيه الكفاية.

3) نتائج تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)[2]: يعتمد تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على مدى تحقيق الأهداف المسطرة له والمُستندة على مجموعة من المؤشرات سيتم عرضها كالتالي:

أ) النمو الاقتصادي: عرف معدّل النمو الاقتصادي على مدار الأربع سنوات تطوّرًا ملحوظًا، وهذا ما يوضح تطوّر الناتج المحلي الإجمالي في الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): تطوّر الناتج المحلي الإجمالي (2001-2004)

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي	2,1	4,7	6,9	5,2
عجز فائض الميزانية العامة من الناتج الإجمالي	-0,6	-0,1	-3,53	6,9
عجز فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي	11,7	12,9	12,08	13,10

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

[1] مساعد محمد، **محاضرات في مقياس الإقتصاد الجزائري**، السنة الثانية علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017-2018، ص 60.

[2] خلف فاروق، **نتائج تطبيق الإنعاش والنمو الإقتصادي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، عدد 12، جانفي 2016، ص 25-26.

من الجدول أعلاه نلاحظ:

- أنّ معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي سجّل معدّلات لابأس بها خلال فترة تطبيق البرنامج إبتداءً من 2002 إنتقل هذا الأخير من 2.1% إلى 4.7% و 6% لسنوات 2002 و 2003 على التوالي لتنخفض مجدّدًا في سنة 2004 مقارنة مع سنة 2003، لكن يمكن القول أنّ كل هذه المعدّلات موجبة وإنعكست بشكل جيّد على المستوى المعيشي للمواطن.
- وجودعجز في الميزانية العامة من الناتج الإجمالي بـ (0.6 – , 0.1– , 3.53 –) من سنة 2001 إلى 2003 ليتم بعد ذلك تحقيق فائض في سنة 2004 وهذا راجع لإرتفاع أسعار النفط.

ونجد انّ الزيادة في تطوّر معدلات الناتج المحلي الإجمالي ساهم فيها أبرز القطاعات الاقتصادية والتي ساهمت في رفع معدل النمو خلال فترة البرنامج.

- **قطاع الصناعة:** حقّق هذا القطاع معدّلات إيجابية إلى حد ما وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تطور معدلات نمو القطاع الصناعي خلال(2001– 2004)

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المتوسط السنوي %
1)القطاع العام	1.3–	1.5–	3.2–	2.6–	0.8–
– الطاقة	5.0	4.5	6.6	6.7	5.6
– صناعة الحديد	10.4	7.0	9.1	11	9.3
– مواد البناء	0.3	6.2	7.5–	10.5	2.3
– مواد غذائية	12.4	19.1–	20.6–	16.5–	2.5
– مواد كيميائية	2.9–	5.9–	10.4–	5.9–	17.1–
– الخشب والورق	13.0–	8.3–	2.0–	9.4	6.2–
– النسيج	14.7–	3.8	3.3–	11.7–	1.9
– صناعة الجلود	0.6–	19.0	6.5	22	5.1–
2) القطاع الخاص	3.6	5.0	3.5	3.5	2.3
القطاع الصناعي والقطاع العام + القطاع الخاص	2.0	1.2	3.2	3.2	2.3

المصدر: تقرير وزارة المالية، الوضعية الاقتصادية والمالية ونهاية شهر سبتمبر 2004 بالإضافة إلى الإعتماد على صندوق النقد الدولي 2005 الفترة (2001–2004).

حيث نلاحظ أنّ القطاع العام سجّل متوسط نمو سلبي بقطاع الصناعة إبتداءًا من سنة 2001 بـــ: (1.3– و 1.5–) لسنوات 2002 و 2003 على التوالي، بإستثناء سنة 2004 التي سجل فيها نمو إيجابي قدره 2.6 إذ أنه لم يساهم كثيرًا في رفع متوسط النمو السنوي العام.

أمّا القطاع الخاص فقد سجل متوسط نمو سنوي إيجابي خلال الأربع سنوات وبنفس الوتيرة تقدر بـ (3.0، 3.5 ، 3.5) لسنوات 2001، 2003، 2004، إلّا أن هذا غير كافي مقارنة بالمبالغ المذكورة، ويمكن إرجاع أسباب هذا التراجع إلى التعقيدات الإدارية وسوء التسيير.

- **البناء والأشغال العمومية:** عرف هذا الأخير قفزة نوعية من حيث نموه من 2.8% سنة 2001إلى 8.2 % سنة 2002 وهي خطوة كبيرة حيث ساهمت المشاريع الإستثمارية الضخمة في الرفع من معدلات الناتج المحلي الإجمالي كما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (03): مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في PIB

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
قطاع البناء والأشغال العمومية	2.8	8.2	5.5	8
معدل الناتج المحلي الإجمالي %	2.6	4.0	6.9	5.5

Source : Banque d'Algérie, les annexes des années 2003 (p79) 2004 (p163) www.bank.of-algerie.dz .

ب)معدلاتالتضخم والبطالة: عرفت هذه الأخيرة معدلات مرتفعة خلال فترة البرنامج وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): معدلات التضخم والبطالة

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم	4.2	1.4	2.6	3.6
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

من خلال الجدول أعلاه نستنتج ما يلي:

- أنّ معدلات التضخم كانت مرتفعة في السنوات 2001، 2003، 2004 وهذا راجع إلى الإرتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار، في حين شهدت إنخفاض في سنة 2002 بـ 1.4% أما في سنتي 2003 و 2004 نلاحظ إنخفاض فيمعدلات التضخم إلى أن وصلت إلى 17.7% في سنة 2004 وذلك راجع لإهتمام البرنامج بهذه الشريحة حيث خصص مبلغ 3 مليار

دينار من أجل إعادة تأهيل المؤسسات المتخصصة وإعادة إنعاش سوق العمل من خلال وكالة تشغيل الشباب مما يسمح بتخفيض معدلات البطالة بنسبة معتبرة وكل هذا مربوط بإرتفاع أسعار النفط كونه المورد الوحيد للإيرادات في غياب القطاعات الأخرى.

ثانيًا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2007)

بعد إنتهاء فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دعمت الدولة الاقتصاد ببرنامج آخر سمي بالتكميلي لمواصلة الإنجازات المحققة من قبل برنامج (2002-2004) وهذا من أجل تثمينها إذ خصص لها غلاف مالي بثمانية أضعاف البرنامج السابق حيث قدّر بـ 4202.7 مليار دج وتمّ توزيعه كالتالي[1]:

جدولرقم (05): مضمونالبرنامجالتكميليلدعمالنمو 2005-2009

القطاعات	المبالغ	النسبة%
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الاقتصادية	1703.2	40.5
بنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.4
برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: بوابة الوزير الأول،**البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009**، ص 76.

لقد كانت أهداف البرنامج الأساسية تحسين ظروف معيشة السكان حيث اِحتلت أكبر نسبة بـ 45.5% والقضاء على أزمة السكن، حيث بلغت الأموال المخصصة للسكن بـ 555 مليار دج،تم تطوير المنشآت الرئيسية بنسبة 40.5% أما البرامج الأخرى كانت بنيتها ضعيفة.

لقد حققت الجزائر نتائج إيجابية من خلال ارتفاع أسعار المحروقات كون الاقتصاد الجزائري في الحالتين الركود والإنتعاش مربوط كليًا بقطاع المحروقات وأنّ كل القطاعات تنتعش عند تحسن السوق النفطية، حيث بلغت مداخيل المحروقات 55 مليار دج سنويا، كما تم التحكم في معدلات التضخم، حيث أنّ الجزائر تخلصت تقريبًا من مديونيتها من إحتياطات صرف معتبرة.

[1] مصالح رئاسة الحكومة، **بيان مجلس الوزارء**، بتاريخ 29 ماي2010 https//www.elmouradia.dz/arabe/comminication2010/com

1) أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: جاء هذا البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف منها:

* **تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** حيث أنّ ما مرّت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة المالية أو الأزمة الاقتصادية أثّرت سلبًا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة وفي سبيل إزدهار الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

* **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط المعيشة سواءً كان الجانب الصحي الأمني أو التعليمي.

* **تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية:** حيث تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي لما لها من دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي من خلال تسهيل عملية المواصلات وإنتقال السلع والخدامت وعوامل الإنتاج.

* **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** وهو الهدف الذي تصبّ فيه كل الأهداف سالفة الذكر[1]:

2) تقييم نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

أ) قطاع الصناعة: حيث نجدأن القطاع عرف قفزة نوعية إذ إنتقل معدل نموه من 2.5% سنة 2005 إلى 2.8% سنة 2006 لينخفض مرة أخرى إلى 0.8% في سنة 2007 ثم يتعافى ويصل إلى 5% لسنوت 2008 ، 2009 على التوالي:

ب) قطاع الفلاحة: سجل هذا الأخير نمو لا بأس به في فترة البرنامج ما عدا سنة 2008 التي سجل فيها معدل نمو سلبي قدّر ب 5.3% وهذا يعود إلى طرف الفلاحة والتهميش الذي يعاني منه هذا القطاع في الجزائر في حين وصل في سنوات 2009 إلى 41.4% وهو معدل مقبول مقارنة بالسنوات الماضية كما يوضحه الجدول التالي:

[1] كريم بومخدودخ،**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي**، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص ص 148-149.

الجدول رقم (06): تطوّر معدلات القطاع الفلاحي

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	1.9	4.9	5	-5.3	25.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

ج) معدل الناتج المحلي الإجمالي: حيث نجد أنّ المعدل إنخفض من 5.1% سنة 2005 إلى 2.4% سنة 2009 بينما إرتفع خارج المحروقات من4.7% سنة 2005 إلى 9.3% سنة 2009، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (07): تطوّر معدل الناتج المحلي الإجمالي

السنوات / البيان	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الناتج المحلي الإجمالي	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

المطلب الثالث: تطوّر الاقتصاد الجزائري من 2010 إلى 2019

1) برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): يندرج هذا البرنامج ضمن حركية إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تمّت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد المتاحة بنذاك، وتواصلت هذه الحركية ببرنامج آخر للفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو والذي تدعّم هو الآخر ببرامج إضافية خاصة ولايات الجنوب والهضاب العليا، ومن أجل إتمام هذه الديناميكية تمّ إستحداث برنامج جديد للفترة (2010-2014) وذلك من أجل تدارك التأخر وإستكمال المشاريع قيد الإنجاز[1]:

[1] يشكير عايدة، **دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر2012-2014**، المركز الجامعي غليزان، ص22.

أ) الموارد التمويلية لبرنامج (2010-2014):

- التمويل من المصادر الداخلية كصندوق ضبط الإيرادات .
- المحافظة على توازن الميزانية في إطار المعايير الاقتصادية ومنها: الحد من التبذير، تعزيز تنافسية الاقتصاد، العدالة الاجتماعية.

ب) أهداف برنامج توطيد النمو الإقتصادي:

- تحسين الظروف المعيشية للسكان والتي تمثّل 49.5%من قيمة البرنامج ولتكملة برنامج الإنعاش الاقتصادي.
- تطوير الهياكل القاعدية وذلك بتخصيص 31.5%من قيمة البرنامج لهذا المحور.
- دعم التنمية الاقتصادية من خلال قطاعات الفلاحة والصناعة والصيد البحري والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم مساهمة جدّ معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات.
- تطوير وتحسين الخدمة العمومية والعمل على مكافحة البطالة.

جـ) نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي: كان لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي آثار على مستوى النشاط الاقتصادي والذي يعتمد أساسًا على معرفة نجاحه في تحقيق الأهداف الرئيسية التي أنشأ من أجلها والمتمثلة في رفع النمو الاقتصادي.

ويمكن القول أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للإقتصاد خاصة بعد تطبيق هذا البرنامج، حيث تمّ التحكم في معدلات البطالة والتضخم وتقليص المديونية الخارجية[1].

2) البرنامج الخماسي (2015-2019): لقد واصلت الجزائر مسارها نحو دعم الاقتصاد عبر البرامج التنموية التي بدات مسيرتها من 2001 وهذا من أجل إعادة إعمار الاقتصاد الوطني بتخصيص غلاف مالي لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصّصه من قبل، إذ يعتبر البرنامج الخماسي أكبر برنامج عرفته الجزائر من حيث المخصصات المالية التي قدّرت بـ 21124 مليار دينار ما يعادل 286 مليار دولار.

أ) محتوى البرنامج: باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددًا من الإصلاحات الرامية بشكل خاص لتنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقوي وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر، غير

[1] مخلوف عبد السلام، العربي مصطفى، **برنامج الإنعاش الإقتصادي الجزائري2001**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر،العدد 1، جانفي 2012، ص 05.

أنه يجب تعزيز هذه المبادرة وربطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار اِستراتيجية وطنية للنهوض بالإقتصاد وتشجيع أنماط مستديمة للغنتاج والاِستهلاك.

تشجيع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرّتها الحكومة الدزائرية خلال (2015–2019) لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية والتي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الإستثمار في القطاعات الرئيسية للإقتصاد ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تمّ اِقتراح اِستكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز والتي ستستكمل قبل نهاية 2014 بمبلغ 15 ألف و 100 مليار دينار يصبّ مجملها في دعم مشاريع الإستثمار خاصة بالسكن التي يتم إطلاقها مؤخرا على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن وتطويره "عدل" كما تحوي هذه الميزانية تسجيل مشروع التدخل الإستثنائي للدولة في المنح الموضوعة في حسابات المهمات الخاصة، والتي حددت لها ميزانية قدّرت بـ 2500 مليار دينار، بمعدل 500مليار سنويًا تكون في صالح المستجدات التي تطرأ على البلاد والتي تدخل في حسابات المخططات التي تمّ تحديدها مسبقًا.
- تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز افنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172000 هكتار من المساحات الغابية ومحاربة الإنجراف، خصّصت الحكومة برنامجا لسقي 340000 هكتار من الأشجار.
- ومن أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وأمنها الطاقوي طويل المدى قرّرت تكثيف جهودها في البحث والتنقيب عن حقول جديدة للنفط والغاز وتطوير عمليات الإنتاج الحالية من خلال تزويد كل من تمنراست وجنات ب 14 خط أنبوب لنقل النفط والغاز.
- إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة حيث أن أول مركز للتهجين دخل حيّز العمل في 2011 بالإضافة إلى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح.
- تزويد 5.1 مليون مشترك بالكهرباء و 2 مليون مشترك بالغاز الطبيعي.
- حاولت الحكومة من خلال هذا البرنامج إستغلال الإمكانيات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50000 سرير و15 منتجع سياحي.
- كما تعزم الحكومة بغية تحديث البنية التحتية للإتصالات إلى تعزيز اِستخدام التكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتعزيز التكامل بين المجتمع في إقتصاد قائم على المعرفة والخبرة بالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث 3G الممنوحة لشركات الإتصلات الثابتة والمتنقلة وأيضًا الجيل الرابع 4G الذي بالفعل غطّى جميع المراكز الإدارية من الولايات.

- وسيتم تعزيز الشركات الوطنية للطيران بـ 16 طائرة جديدة كما سيتم إطلاق العمل في بناء المحطات الجديدة بالجزائر العاصمة ووهران مع إعادة تأهيل المطارات القديمة.
- أمّا فيما يخص المجال البحري قرّرت الحكومة اِستلام ميناء جن جن والبدء في إنجاز 4 محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة وتعزيز الموانئ بسف جديدة سواء للبضائع أو للسكان وسوف يتجسد برنامج خاص يتعلق بحماية البيئة من مخاطر التلوث، كما سيتم تشجيع الإستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر، وجمع ومعالجة وإعادة تدوير واِسترجاع النفايات.
- تسعى الحكومة إلى تطوير اِستراتيجية الدولة للشباب ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل والمساواة في الحصول على السكن كما سيتم إتخاذ تدابير جديدة لدعم الرأي العام للأندية المحترفة والهواة، ومكافحة العنف في الملاعب الرياضية والكشف عن المنشطات[1]

ب) نتائج برنامج النظام الاقتصادي الجديد (المخطط الخماسي 2015-2019):

* **تطور النشاط الاقتصادي 2016:** في سنة 2016 بقي النشاط الاقتصادي قويًا نسبيًا بالنمو الوطني بالرغم من التراجع القوي في إجمالي الطلب الداخلي ، من حيث القيمة بلغ الناتج الداخلي 17406.8 مليار دينار، ومن حيث الحجم اِرتفع إجمالي الناتج الداخلي بـ 3.3 %بتراجع طفيف مقارنة مع سنة 2015 (3.7%).

فإن نمو إجمالي الناتج الداخلي في 2016 قد نتج عنه أساسًا توسيع قطاع المحروقات 7.7% مقابل 0.2% في سنة 2015 ، بينما عرفت وتيرة التوسع في قطاعات خارج قطاع المحروقات تراجع إلى 3.2%في سنة 2015 في نفس الوقت كان توزيع النمو في 2016 أقل تجانس ما بين القطاعات مما كان عليه في سنة 2015.

فيما يخص التشغيل تقدّر نسبة البطالة بـ 10.5 %من القوى العاملة أي 1.27 مليون شخص مقابل 11.2% سنة 2015 وتبقى نسبة البطالة عند فئة الشباب ما بين 16 و24 % مرتفعة.

* **الإنتاج الفلاحي:** من حيث الحجم اِنخفضت وتيرة نمو القطاع الفلاحي بـ 4.2% لتبلغ 1.8%مقابل 6% في سنة 2015، حيث تمثل الفلاحة 16.4% من القيمة المضافة للإقتصاد الحقيقي (15.6 % في 2015) لكنها لم تساهم في 2016 إلا بواقع 6.5% في نموها وبـ 6.3%في إجمالي الناتج الداخلي، مقابل

[1] بشكير عايدة، مرجع سبق ذكره، ص 35.

22.9 % و 16.7% على التوالي في سنة 2015 ، مس التباطؤ في نمو الفلاحة أغلب المحاصيل الزراعية ما عدا الإنتاجيات البستانية مع بعض الإختلافات في نوعية المحاصيل.

* **البناء والأشغال العمومية والري:** مدعومًا بالنفقات العمومية في البنية التحتية والبناء توسع النشاط ليبلغ نموه 5% حيث بلغت القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية والري 2060.3 مليار دينار في سنة 2016 ما يمثل 15.9 % من القيمة المضافة للإقتصاد بمفهومه الحقيقي و 11.9% من إجمالي الناتج الداخلي، ساهم هذ القطاع بواقع 17.4%في النمو الإجمالي للناتج الداخلي.

* **المحروقات:** تواصل بقوة في نشاط هذا القطاع سنة 2016 الذي بلغ 20 % سنة 2015 بعد عشر سنوات من الإنكماش المستمر وبالفعل اِرتفعت القيمة الحقيقية لقطاع المحروقات خلال السنة قيد الدراسة لينخفض بعد ذلك بسبب إنخفاض أسعار الصادرات من البترول والغاز.

حيث أن صندوق النقد الدولي أشاد بالبرنامج الواعد الذي طبّقته الجزائر من حيث الإستثمارات في البنية التحتية والتعليم كخطوة إيجابية إلّا أن هذا التقدم غير كافِ إذ يجب على الدولة أن تعمل جاهدة على تنويع الاقتصاد وتطوير القطاع الخاص فإذا ظل الاقتصاد الجزائري على حاله شديد افعتماد على المحروقات بعيدا عن التنويع فسوف يبقى معرّضًا للصدمات السلبية على أسعار النفط[1].

المبحث الثاني: إستراتيجيات التنويع الاقتصادي المتبعة في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة

من أجل تحقيق التنويع الإقتصادي عملت الجزائر على تنفيذ مجموعة من الاستراتيجيات لتنويع الاقتصاد؛ والتي تمثلت في برنامج النمو الاقتصادي الجديد لسنة 2016، وتطوير قطاع الفلاحة والصناعة والسياحة باعتبارهم قطاعات أساسية، بالإضافة إلى إنشاءصندوق ضبط الموارد واستخدامه في تمويل القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

المطلب الأول: برنامج النمو الاقتصادي الجديد لسنة 2016

1) تعريفه: يمكن تعريفه على أنه برنامج يحتوي على حزمة من الإصلاحات والقرارات الهادفة إلى تحقيق التنوع الاقتصادي والخروج من التبعية البترولية، والذي أُعلن عنه من طرف الوزير الأول السابق "عبد المالك سلال" في سنة 2016 وصادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ: 26 جويلية 2016 يرتكز من جهة على

[1] محمد ساعد، مرجع سبق ذكره، ص ص80-97 .

مقارنة مستجدة لسياسة الموزانة مع مساريغطي الفترة 2016–2019 ومن جهة أخرى يقوم على آفاق لتنويع وتحويل بنية الاقتصاد في آفاق 2030.

ففي الشق المتعلق بالموزانة يبرز النموذج الجديد للنمو أهداف محدّدة إلى غاية 2019 ووتمثل حسب الوثيقة فيما يلي:

- تحسين وتطوير إيرادات الجباية العادية للتمكن من تغطية الجزء الأكبر من النفقات.
- تقليص محسوس لعجز الخزينة في حدود سنة 2019.
- تجديد موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.

ويمس هذا النموذج ثلاث مراحل أساسية هي:

- **مرحلة الإقلاع (phase de décollage):** ما بين 2016 – 2019 والتي تتميز بتطورحصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة.

- **المرحلة الإنتقالية (phase de transition):** ما بين 2020–2025 والتي تسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالإرتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر.

- **مرحلة الاستقرار (phase de stabilisation) او الدمج:** ما بين 2026 و 2030 والتي تتحقق فيه التوازنات في الاقتصاد الوطني[1].

2) أسباب اللجوء للنموذج الاقتصادي الجديد: هناك عدّة عوامل كانت سببًا في لجوء الكومة لهذه البرامج أهمها:

- تراجعت الإيرادات العامة للجزائر بفعل تراجع أسعارالبترول إلى ما دون 40 دولار للبرميل قبل أن ترتفع قليلًا وتستقر ما بين 50 و 60 دولار للبرميل لأكثر من سنتين ونصف، وهو ما أثّر على الإيرادات في اليمزانية والتي كانت تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% منها (وصلت حتى 82% سنة 2011).
- تطوّر عجز الموازنة خلال السنوات الأخيرة وهو ما يفسر عدم قدرة الدولة على إيجاد مصادر لتمويله وهو الأمر السائد في الوقت الحاضر بعد اِستنزاف الإحتياطات التي تأثرت بشكل كبير بعد إنهيار أسعار النفط منذسنة 2014.
- نفاذ موارد صندوق الإيرادات كليًا في بداية سنة 2017 بعدما كان يبلغ 740مليار دينار في نهاية ديسمبر 2016 والذي اِستخدمت موارده في تمويل عجز الموازنة خاصة في سنتي 2014 و 2015 وكذلك 2016، حيث تم اِقتطاع حوالي 1387.9 مليار دينار لتمويل هذا العجز المتراكم.

[1] طلال عباسي وآخرون، **النموذج الإقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول التوجيهات النقدية والمالية للإقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الإقتصادية الإقليمية والدولية 2019، ص 26.

- تراجع إحتياطي الصرف الأجنبي بسبب إنخفاض أسعار البترول بحكم أن المحروقات هي المصدر الرئيسي للعملة الصعبة بما أنها تشكل 98 % من الصادرات، هذا من جه ومن جهة أخرى بسبب زيادة وتيرة الواردات من السلع خاصة الأساسية.

الجدول رقم (08): حجم إحتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر

السنة	2014	2015	2016	2017	2018
حجم إحتياط الصرف (مليار دولار)	178.94	144.13	114.14	97.33	88

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على تقرير البنك المركزي (فيما يخص 2018 فالإحصائيات كانت بناء على تصريح مدير البنك المركزي الجزائري نوفمبر 2018).

3) مرتكزات وأهداف الاقتصاد الجديد:يتركز النموذج الاقتصادي الجديد على جانبين أساسيين هما "المالية العامة" و جانب "التنوع الاقتصادي"، بحيث يتمحور الجانب الأول على تحسين إيرادات الجباية العادية ورفع حصيلتها إلى مستوى معتبر مقارنة بالجباية البترولية مع التركيز على ترشيد النفقات، أمّا الجانب الثاني فهو يرتكز على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ودعم القطاعات التنافسية خاصة القطاعين الزراعي والصناعي، إضافة لهذين الجانبين هناك جانب ثالث تكميلي والذي يهدف إلى تحقيق الإستدامة والملاءة الخارجية من خلال تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات خارج المحروقات والتي ترتكز أساسًا في الإعتماد وتفعيل البرامج الطاقوية لإنتاج الطاقة المتجددة بهدف تقليص الإستهلاك والإعتماد على الموارد الهيدروجينية.

ومن أجل ضمان تحقيق الأهداف المرجوة منهذا النموذج يجب أن تتوفرمجموعة من العوامل الأساسية والتي يجب أن يتركز عليها هذا النموذج ويمكن حصر أهم ثلاث عوامل في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): مرتكزات النموذج الاقتصادي الجديد

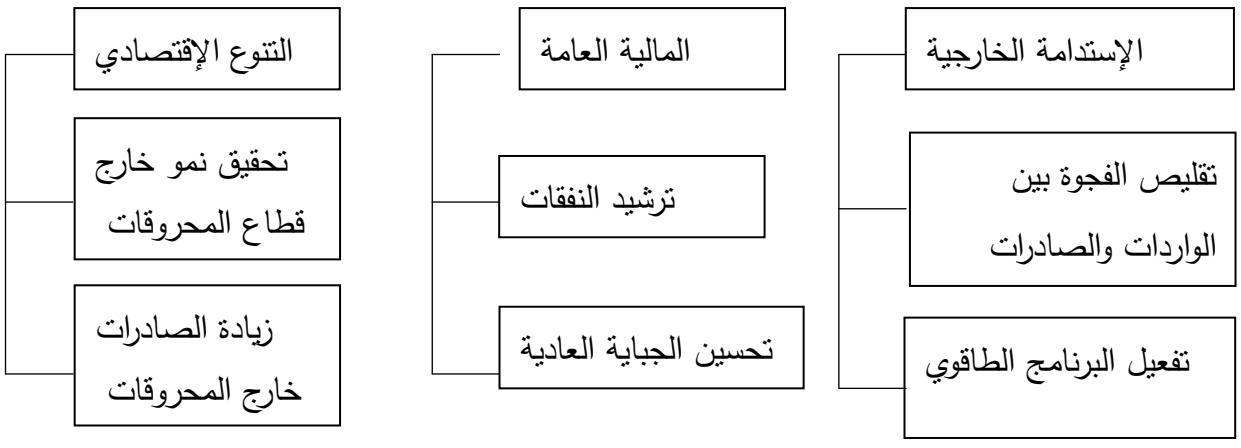

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على مضمون النموذج الاقتصادي الجديد.

***تطوير نظام الإستثمار:**

لتحقيق الأهداف الموجودة في حدود سنة 2030 يتطلب إصلاحات كثيرة فيما يخص تطوير الاستثمار والأنظمة والقوانين الخاصة به وتتمحور الإصلاحات حول تحسين كفاءة الاستثمار العامة و كذا رفع جودة البنى التحتية ومحاولة تنويع مصادر تمويل المعدات من اجل ضمان أريحية اكبر للصندوق الوطني للمعدات من اجل التنمية و تخفيف ابحث عليه وكذا محاولة إعطاء الأولوية لشراكة بين القطاعين العام والخاص وإعداد آلية تنظيمية للاشراف عليها من خلال سن قوانين تنظيمية و مراسيم.

*** اصلاح النظام المصرفي:**

من خلال تحديث المنتجات والخدمات التي تقدمها البنوك والرفع من مستوى جدب المدخرات وتوفير سيولة أكبر في هذا النظام مع تعزيز قدرات إدارة المخاطر لا سيما مخاطر الانتمان ومخاطر الصرف الأجنبي.

*** تشجيع المقاولة وانشاء المؤسسات:**

إن تشجيع الفكر المقاولاتي وانشاء المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها من أهم الاستراتجيات التي تدعم نجاح هذا النموذج، كون هذه المؤسسات أثبتت نجاحها في الكثير من الدول خاصة في القضاء على البطالة وتوفير مناصب الشغل وكذا المساهمة في الناتج الداخلي الخام وزيادة حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات وهو ما يخدم أهداف هذا النمودج خاصة فيما يتعلق بالتنوع الاقتصادي والخروج من التبعية الدائمة لقطاع المحروقات[1].

*** الملاءة الخارجية:**

والتي تكون من خلال الخروج من التبعية الكلية لقطاع المحروقات ومحاولة تفعيل الموارد الطاقوية الأخرى من أجل خفض الاستهلاك الطاقوي من جهة وكذلك تنشيط القطاعات الأخرى من اجل الوصول للهدف المنشود.

وتتمثل الأهداف الأساسية المراد تحقيقها من خلال تنفيذ هذا النموذج في :

- ✓ ضمان نسبة نمو منتظمة للناتج المحلي الإجمالي في مستوى 65% خارج قطاع المحروقات ما بين 2020 و 2030.
- ✓ الرفع من سمتوى الدخل الفردي ومضاعفته بـ 2.3 مرة .
- ✓ مضاعة حصة الصناعة حسب القية المضاعفة من 5.3% في سنة 2015 للناتج المحلي الإجمالي إلى 16 % في أفاق 2030

[1] طلال عباس وآخرون ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 28-29.

- ✓ عصرنة القطاع اللاحي من أجل تحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات .
- ✓ تحقيق الإنتقال الطاقوي بتخفيض الاستهلاك المحلي للطاقة من 6 % سنويا في 2015 إلى 3% في السنة في أفاق 2030 مع ضمان سعر حقيقي للطاقة واستهلاك أقل وأفضل في حدود الكميات الضرورية للتنمية .
- ✓ تنويع الصادرات يسمح بدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع .

4) التجسيد الفعلي للنموذج الاقتصادي لدعم النمو في الجزائر:يعتبر تجسيد مضمون النموذج على الواقع، وتحقيق ما هو متوقع منه تحديا كبيرا يتطلب تضافر جهود جميع الجهات سواء من الناحية المالية الاقتصادية وحتى السياسية .

أ) جانب المالية العامة:مما جاء في محتوى النموذج فهذا الجانب يحتوى على محاولة الرفع من مستوى إيرادات الجباية وترشيد النفقات من أجل محاولة التخفيف من عدم الموازنة والقضاء على ذلك في حدوث ثلاث سنوات (أي في غضون سنة 2019)

فمن ناحية تحسين الجباية العادية في ظل انخفاض إيرادات الجباية البترولية فالجدول رقم (2) يبين تطور حجم الإيرادات الجبائية العادية منها .

الجدول رقم (09): حجم الإيرادات البترولية والغير بترولية بين 2013-2019 (مليار دج)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات البترولية	3678.1	3388.4	2373.5	17881.1	2372.5	2776	2714
الإيرادات خارج المحروقات	2279.4	2349.9	.2729	3261.1	3435.4	3.938	3793

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي وقانون المالية لسنتي 2018-2019

- سنة 2018: تقدر الإيرادات البترولية النهائية بـ 2349 مقابل 4074 للجباية العادية وهذا وفق القانون التكميلي لتفس السنة.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ الارتفاع المحسوس في حجم إيرادات الجبائية العادية بحوالي 1200 نليار دينار بيم سنتي 2015-2018 وهو ما يبين لجوء الدولة لتحسين نظامها الجبائي والضريبي من خلال عصرنة الإدارة الجبائية ومحاربة التهرب والغش الجبائيين هذا من جهة و من جهة أخرى الرفع من مستوى بعض الرسومات والضرائب وكذا اللجوء إلى ضراب جديدة، هذا الارتفاع ساعد على تغطية تراجع إيرادات الجبائية البترولية والتي تراجعت بحوالي 1000 مليار مقاربة بالفترة التي سبقت بداية الأزمة العالمية واليت أدت إلى تراجع أسعار البترول، أما فيما يتعلق بحجم رصيد الميزانية العامة للدولة، فالجدول رقم (10)

بيبن حجم رصيد الميزانية العامة للدولة خلال المرحلة الحالية والتي يمكن القول أنها تأثرت بتراجع إيرادات المحروقات.

الجدول رقم (10) : رصيد الميزانية العامة خلال 2013-2019 (مليار دينار)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نفقات الميزانية	6092.1	699.5	7656.3	7383.6	5535	8627	8557
إيرادات الميزانية	594.9	4.3857	5103.1	5042.2	4740	496	6507
رصيد الميزانية	-151.2	-1257.3	-2553.2	-23441.4	-795	-2231	-2050

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي وقانون المالية لسنتي 2018-2019

فالجدول رقم 10 يبين لنا التأثير الكبير للايرادات على رصد الموازنة بحيث مع انخفاضها تعاظمى عجز الميزانية العامة خلال فترة الأزمة (بداية سنة 2014).فالبرغم من الرفع من مستوى الإيرادات العادية لكنها لا تستطيع تغطية النفقات والتي شهدت ارتفاعا كبيرا سنة 2018 أين بلغت 8627 مليار دينار من بينها حوالي 1800مليار اعانات إجتماعية.

أما من جهة رصد الميزانية فالعجز تقلص مع سنة 2017 بحيث وصل حوالي 795 مليار دينار مقابل 2553 مليار مع نهاية 2015 وهذا راجع إلى الاعتماد على موارد صندوق ضبط الإيرادات في تمويل جزء من ميزانية الدولة، لكن مع نفاده مع نهاية سنة 2017 نعكس ذلك على رصيد ميزانية الدولة والتي سجلت عجز في حدود 2230 مليار دينار سنة 2018 ثم عجز في حدود 2050 مليار دينار سنة 2019

ب) جانب الإستدامة الخارجية وتنويع الاقتصاد:يفهم هذا البند في النموذج الجديد محاولة تقليص الفجوة بين الصادرات والواردات خاصة في ظل الاعتماد الشبه كلي على المحروقات كمصدر أساسي للعملة الصعبة. بحيث يبين الجدول رقم (04) التطور في حجم الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة ما بين 2014-2018

الجدول رقم (11): حجم الصادرات والواردات في الجزائر (مليار دينار)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	60.129	34.566	29.309	34.569	42.11	35.31
الصادرات خارج المحروقات	1.667	1.485	1.391	1.367	2.24	2.06
الواردات	59.670	52.649	49.437	48.981	48.57	44.63

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على تقارير البنك المركزي لسنة 2017 ووزارة التجارة

وحسب الجدول الحالي قال الميزان التجاري الزائري سجل عجز بداية من سنة 2015 بسبب انهيار المحروقات والتي تشكل حوالي 98% من حجم الصادرات، وقد وصل العجز إلى حوالي 20 مليار دولار في سنة 2014 بالرغم من انخفاض وتيرة الواردات لكن التراجع الكبير لصادرات المحروقات أثر على الميزان خاصة وأن المعدل الفصلي لسعر البرميل وصل إلى 31 دولار سنة 2016.

لكن سرعان ما تراجع هذا الحجم مع ارتفاع حجم الصادرات في 2017 بعد ارتفاع أسعار البترول إلى مستوى 65 دولار هذا وفي سبيل تقليص العجز اتخدت السلطات إجراءات عديدة لتقيد الواردات بحيث تم منع استيراد 900 سلعة في إطار السعي لتقليص فاتورة الواردات وكذا تشجيع المؤسسات المحلية على الإنتاج والتصدير في ظل الفجوة الكبيرة بين الصادرات خارج المحروقت والصادرات البترولية بحيث ترتكز الأولى على بعضالمواد الكيمياوية وبعض المنتجات الزراعية فقط.[1]

المطلب الثاني: إمكانات القطاعات الإقصادية الناشئة فيالجزائر

إن الإعتماد المطلق للإقتصاد الجزائري على العوائد النفطية سيجعله عرضة بشكل دوري لأزمات إقتصادية عميقة والأمر الذي يجعل الإعتماد على قطاعات أخرى ضرورة من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري وفي الآتي سيتم التركيز على قطاع الفلاحة والصناعة والسياحة باعتبارهم قطاعات أساسية لتنويع الاقتصاد الجزائري .

أولا: إمكانات القطاع الفلاحي

1) قطاع الفلاحة ضمن المؤشرات الإقتصاية للجزائر: تتوفر الجزائر على عدة موارد أرضية ومائية وبشرية ومالية إضافة إلى أن الموقع الجغرافي محوري في الدول المغاربية والإفريقية وقربها من السوق الأوروبية يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع الحروقات لتمويل التنمية من حيث تحقيق الغكتفاء الذاتي للغداء والتصدير، كذلك العمل على امتصاص البطالة وتتمثل هذه الموارد في:

* **المساحة الزراعية:** للجزائر مساحة زراعي كلية تقدر بحوالي 44 مليون هكتار في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة في سنة 2017 حوالي 80% من المساحة الزراعية الكلية، وهذا ما يوضح لنا رغبة الجزائر زيادة المساحة الصالحة للزراعة حيث ان المساحة الصالحة للزراعة بلغت 537.8 ملوين هكتار خلال سنة 2017 في اطار استصلاح الأراضي تسعى الجزائر إلى تقوية ما يقدر بت 5% من مجموع الأراضي الزراعية والتي هي في طريق التحول إلى أراضي خصبة قابلة للزراعة وها من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

[1] طلال عباسي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص30

* **الموارد المائية :** تشير الدراسات إلى كمية المياه الجوفية المقدرة الممكن استغلالها بحوالي 2 مليار $م^3$في السنة وهي مستغلة حاليا بنسبة 90% وتتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى كسهل متيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا و بصفة عامة وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60000 بئر صغير .90000 ينبوع و 23000 بئر عميق. أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة تمثل مجموع 126 طبقة رئيسية.

* **الرأسمال الزراعي:** حسب منظمة (FOO) يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الفلاحي بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، التكنولوجيا في مجال الزراعة التجهيزات الفلاحية وحجم الإنفاق في مجال إستصلاح الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني. حيث يلاحظ أن إستهلاك رأسمال الزراعي بلغ 15.89 مليار دولار خلال 2014 والذي كانت قيمته حوالي 4.80 مليار دولار خلال سنة 2000 أي شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى سياسة الحكومة في التوجه إلى الإعتماد على القطاع الفلاحي.[1]

2- القطاع الفلاحي وتطور الناتج المحلي الإجمالي:تختلف نسبة مساهمة القطاع الغلاحي في الناتج المحلي الإجمالي من دولة إلى أخرى وهذا حسب الأهمية التي توليها كل دولة إلى هذا القطاع ومدى السعي إلى تطويره. حيث يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أهم المؤشرات التي تبين حقيقة النمو الاقتصادي لأي بلد، والجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر .

[1] سفيان الشارف بن عطية " **مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الإقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2019/2000**، مجلة إقتصاديات إفريقية، المجلد 17، العدد 25 ، 2021، ص ص38-39.

الجدول رقم (12): القيمة المضافة في قطاع الزراعة 2001-2019 (مليار دينار جزائري)

السنة	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (مليار/دج)	السنة	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (مليار/دج)
2001	1.412	2010	3.1015
2002	2.417	2011	2.1183
2003	3.515	2012	7.1421
2004	5.580	2013	1640
2005	6.581	2014	2.1772
2006	3.641	2015	1.1935
2007	1.708	2016	3.2140
2008	4.727	2017	1.2219
2009	3.931	2018	9.2426
		2019	9.30

Source: http:// hdala.albanka ldawli.ong/ indiation/NV.A.G.R.I.T.C.Nlocation DZ

من خلال الجدول لموضع أعلاه نلاحظ أن القطاع الفلاحي شهد تطور في السنوات 2001 إلى 2003 ثم عاود الإنخفاض في السنوات من 2004 إلى غاية 2008 وبقيت في تدبدب إلى غاية 2009 ثم بدأ بالإرتفاع وهو ما يوضح لنا ارتفاع نسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة نمو القطاع الفلاحي وهذا نتيجة جهود الحكومة في ترقية القطاع الفلاحي خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

3)القطاع الفلاحي وتوفير مناصب الشغل: يلعب القطاع الفلاحي دور كبير في امتصاص البطالة وتوفير مناصب العمل خاصة في المناطق الريفية التي تمثل حوالي29% من إجمالي عدد السكان سنة 2015 وهو ما يبين إمكانية القطاع في استيعاب عدد كبير من القوة العامة الريفية. لكن نسبة العاملين في القطاع الفلاحي أصبحت في تناقص حيث وصلت في 2019 إلى 9% من إجمالي المشتغلين، وهذا راجع إلى ما يسمى بالنزوح الريفي، البطالة المقنعة ، البطالة الموسمية ، وأن النسبة الكبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال يعملون بصفة مؤقتة، ويمكن توضيح مساهمة قطاع الزراعة في توفير مناصب الشغل وتطويرها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تطور القوة العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر 2000-2019

السنة	العاملين في الزراعة من إجمالي المشتغلين	السنة	العاملين في الزراعة من إجمالي المشتغلين
2000	05.22	2010	84.11
2001	72.21	2011	77.10
2002	67.21	2012	21.10
2003	72.21	2013	66.9
2004	18.20	2014	15.9
2005	66.18	2015	66.8
2006	19.17	2016	34.8
2007	73.15	2017	39.9
2008	34.00	2018	27.00
2009	96.17	2019	21.9

المصدر:من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الدراسة.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ ان القوى العاملة بقطاع الزراعة في تراجع مستمر أين وصلت سنة 2019 إلى 27% بعدما بلغت أعلى قيمة سنة 2000وهو الأمر الذي يفسر تواجد عمالة مؤقتة أي موسمية والتي تتراوح نسبتها بحوالي 39% من مجموع العمالة الكلية ولذا على السلطاتالمسؤولية في قطاع العمل على زيادة الاستثمارات الفلاحية وتقديم التحفيزات الدعم المناسبين في المناطق الريفية وهو ما تقوم به الدولة في السنوات الأخيرة من خلال تطبيق برنامج التحديد الفلاحي والريفي الذي انطلق فيه في بداية 2008.

4) مساهمة قطاع الفلاحة في ترقية التجارة الخارجية:تعتبر الصادرات من مصادر تنويع الدخل كما تعتبر منفذا أساسيا للسلع المحلية إذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها كنتيجة للإكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، وقد تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير تجارة المنتجات الفلاحية الأمر الذي أدى بالقطاع الفلاحي إلى تحقيق تحسن ومشاركة في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات والجدول التالي يبين تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة (2016/2000).

الجدول رقم (14) : تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة 2016/2000 (مليون دولار أمريكي)

السنة	2004-2000	2013-2009	2014	2015	2016
الصادرات الزراعية (مليون دولار أمريكي)	7.46	18.40	7.64	11.64	12.77
الصادرات الغذائية (مليون دولار أمريكي	4.31	18.27	26.30	13.22	17.31

المصدر:تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2017-2015

من خلال الجدول نلحظ أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2016 حيث انتقلت فيها من 7.46 مليون دولار إلى 12.77 وهو ما يمثل نسبة 60% وهذا النمو كان بفضل التطور الكبير الذي عرفته قيمة الصادرات الغذائية والتي انتقلت من 31 مليون دولار أمريكي [1]

ثانيا: إمكانات القطاع الصناعي

يمكن استخلاص أهم مميزات الصناعة الجزائرية فيما يلي:

- قدرات انتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفائة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الاعمال.

- مردودية منخفضة ومعدلات لا تنمو متدنية ترتب عنها انتاج ضعيف راجع إلى عدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق.

- ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الإعتماد على التكنولوجيا المستوردة

- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت إلى نقص في تنويع الصادرات

- ضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة في الصناعات الحديثة أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية .

ولعل أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة لياحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي [2].

---

[1] سفيان الشارف بن عطية، **مساهمة قطاع الفلاحة في النموذج الإقتصادي للجزائر – دراسية قياسية وتحليلية خلال الفترة 2000-2016**، مرجع سبق ذكره، ص103.

[2] قريوش نصيرة،**أبعاد وتوجيهات انعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، العدد الخامس، 2008، ص93

1) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الإجمالي:

الشكل (03) : مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2016 بالنسبة المئوية.

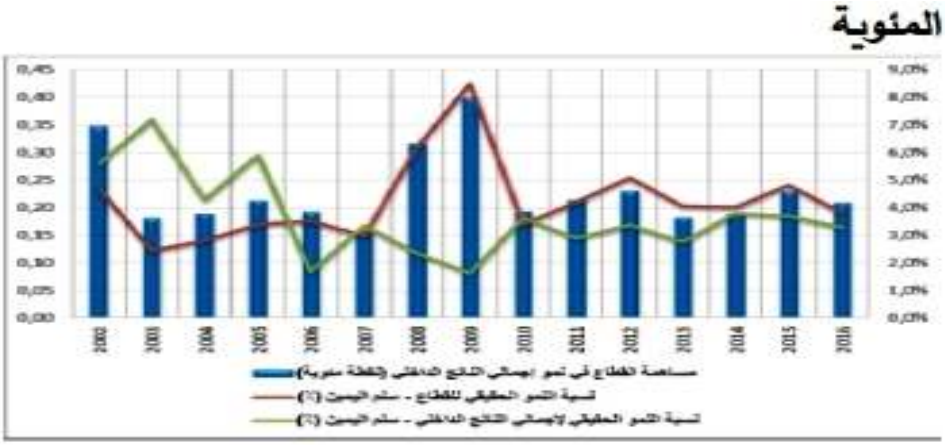

- ✓ مساهمة القطاع في نمو إجمالي الناتج الداخل (النسبة المئوية)
- ✓ نسبة النمو الحقيقي بالقطاع –سلم يمين %
- ✓ نسبة النمو الحقيقي الإجمالي الناتج الداخلي –سلم يمين %

المصدر: بنك الجزائر،التقرير السنوي2016، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر سبتمبر 2017.

بعدما كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في حدود 18% سنوات السبعينيات نلاحظ من خلال الشكل السابق تذبذب تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة حيث سجلت هذه السنة اعلى قيمة لها سنة 2009 ثم الإنخفاظ سنة 2010. والبقاء في مستوىمنخفض طوال السنوات الموالية إلى غاية 2016، حيث رجع هذا الغنخفاض والسمتوى الضعيف طوال فترة ما بعد 2009 إلى تقلص عدد المؤسسات الصغيرة والمتسوطة.

2) مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل: يلعب القطاع الصناعي دورا في توظيف اليد العاملة والجدول الموالي يوضح ذلك: [1]

[1] قريوش نصيرة، المرجع السابق، ص ص95-96.

الجدول رقم (15) : تطور القوى العاملة في القطاع الصناعي بالآلاف خلال الفترة (2007-2019)

السنوات	السكان النشطون	العمالة في القطاع الصناعي
2007	10514	522
2008	10801	530
2009	10544	1194
2010	10812	1337
2011	10661	1367
2012	11423	1335
2013	11964	11964
2015	11453	11453
2016	11932	11932
2017	12117	12117
2018	12298	12298

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا لتقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية

السياسة الاقتصادية المنتهجة خلال السنوات الأخيرة تسعى إلى تحقيق فترة نوعية في القطاع الصناعي، حيث م إضفاء حركية كبيرة على القطاع من خلال استراتيجية وطنية تطمح بالدرجة الأولى إلى امتصاص البطالة ورفع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام من خلال السعي إلى الحفاظ على آداء الإنتاج وتنويع النسيج الصناعي وفي إطار هذه الإستراتيجية تولت الدولة بحث الورشات الاقتصادية من خلال مشاركتها في اختيار الفروع الصناعية وأضحت التنمية الصناعية تقوم على فروع النشاطات ذات قدرات النمو العالية، على غرار الكيمياء والبتروكمياء والصناعات والكهرباء والحديد والصلب والتعدين والصناعات الغذائية .

3) مساهمة القطاع الصناعي في ترقية التجارة الخارجية:الصناعة التحويلية التي سجلت في الجزائر تأخر كثيرا بالمقاومة مع ما حققته نظير أنها بكل من تونس والمغرب ومصر، الجدول الموالي يوضح نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات في الجزائر .

الجدول رقم (16): نسبة الصناعة إلى إجمالي الصادرات (2019/2007)

السنوات	نسبة الصادرات إلى إجمالي الصادرات (%)
2007	1.5
2008	1.6
2009	1.6
2010	1.8
2011	2.0
2012	1.5
2013	1.6
2014	1.6
2015	1.8
2016	2.0
2017	2.1
2018	1.5
2019	2.0

المصدر: من اعداد الطالبين بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية

من الجدول أعلاه يتضح أنالجزائر سجلت مستويات متذنية في نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية لكن هذه النسبة حققت تزايدا ابتداءً من سنة 2008 . ذلكبفضل مساهمة القطاع الخاص في تنويع الصادرات بلاضافة إلى الجهود المبدولة من طرف السلطات خلال السنوات الأخيرة من أجل تطور هذا القطاع الأساسي في تحقيق التنمية الاقتصادية .

ثالثا: السياحة الجديدة في الجزائر

أدركت الجزائر بضرورة تعزيز قطاع السياحة وعصرنته، إذ شرعت الوزارة الوصية في اعداد خطة حول تطوير السياحة من خلال تسطير برنامج مستقل والذي يتمثل في المخطط التوجيهي للسياحة 2025SDAT. الطي أطلق سنة 2018 كإطار استراتيجي ومرجعي للسياحة على المدى القصير (2009). المدى المتسوط (2015)، والبعيد (2025) والذي تم تعديله إلى سنة 2030.

ونجد المخطط التوجيهي للتهئية السياحية جزء من المخطط الوظيفي للتهيئة الإقليمية والذي تقرر اعداده وتحديد معالمه بالقانون 10-02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة ويتم التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من 6 مجلدات هي:

المجلد 01: تشخيص السياحة الجزائرية

المجلد02: المركبات الخمس و برامج العمل السياحية ذات الأولوية، المخطط الإستراتيجي.

المجلد03: أقطاب الإمتياز السياحية POT وقرى الإمتياز السياحية VET

المجلد04: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، المخطط العملي

المجلد05: المشاريع السياحي ذات الأولوية

المجلد06: خلاصة عامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

و يتطلب انجاز المخطط المرور بخمس مراحل هي:

- ✓ المرحلة الأولى: تشخيص الإتجاهات العالمية، والإشكاليات والرهانات
- ✓ المرحلة الثانية: تحديد التوجيهات الإستراتيجية
- ✓ المرحلة الثالثة: تحديد الخطوط التوجيهية
- ✓ المرحلة الرابعة: برامج العمل ذات الأولوية(مخطط التهيئة السياحية 2008-2015)
- ✓ المرحلة الخامسة: تحديد استراتيجيات اغنجاز والمتابعة

ويهدف المخطط إلى تحقيق الأهداف الخمس الآتية:

- ✓ جعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي
- ✓ الرفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى
- ✓ التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة
- ✓ تثمين التراث الريفي، الثقافي والعشائري

الجدول رقم (17) : القرى السياحية المراد إنجازها في اطار المخطط التوجيهي 2030

الأقطاب	اسم المشروع	المستثمر	الأسرَّة
	القرية السياحية العقيد عباس تيبازة	مجموعة سيفيتال	1426
	موسكاردة تلمسا	الشركةالإماراتيةELLC	732
	الحلم السياحي وهران	مراغ وهران	5900
	هيليوس كريستل وهران	إقامة هيليو فرنسا	220
	قصر ماسين تيميمون	مجموعة الجنوب	92
	القرية السياحية صيران بومرداس	الشركة الإماراتية	1426
	القرية السياحية مسيد	الشركة الإماراتية ELLC	2440
	القرية السياحية سيد ساك	الشركة السعودية سيدار	4938
	القرية السياية افريون بجابة	سيفينال	1282
	القرية السياحية مديسية بومرداس	الشركة الأمريكية التونسية الجزائرية سماح	1751
	القرية السياحية عين طاية الجزائر	الشركة الإماراتية ELLC والمجموعة الكويتية	5985
	القرية السياحية الموريشي الجزائر	المجموعة الإماراتية EMIRAL	2004
	القرية السياحية الساحل الجزائر	شركة التنمية الفندقية الجزائرية	460
	القرية السياحية سيدي فرج الجزائر	الشركة الغماراتية القدرة	360
	القرية السياحية زرالدة	الشركة السعودية سيدار	6885
	القرية السياحية وادباج سيزاري تيبازة	مجموعة سيفيتال	1426
	القطب السياحي دنيا الجزائر	الشركةالإماراتيةELLC	1000
المجموع			5516

المصدر:من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات الدراسة

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة القرى السياحية تتوزع فقط على الساحل الجزائري وفي ثلاث ولايات فقط رغم وجود عدد كبير من الولايات التي تمتلك مقومات كبيرة وعلى سبيل المثال ولاية جيجل، عين تيموشنت، عنابة، .... أما الجنوب الشاسع فله قرية سياحية واحدة فقط رغم المطلب الكبير الذي يشهده هذا النوع من السياحة ، والشيء الملاحظ هو استحواذ الشركات الخليجية على المشاريع السياحية الجزائرية.

المطلب الثالث: صندوق ضبط الموارد ودوره في تمويل القطاعات الاقتصادية في الجزائر

1) تعريف صندوق ضبط الموارد: تمّ إنشاء صندوق ضبط الموارد في سنة 2000، وهي السنة التي سجّلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الإرتفاع القياسي سعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقّق رصيد الميزانية فائضًا قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب ارتفاع إيرادات الجباية النفطية إلى 1213.2 مليار دينار خلال نفس السنة، ومن أجل الإستفادة من هذه الفوائض واِستعمالها في الحفاظ على اِستقرار الميزانية العامة للدولة وبالنظر لعدم اليقين الذي يميّز أسعار النفط على المدى البعيد والمتوسط قرّرت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية النفطية والذي يعمل على إمتصاص فائض إيرادات الجباية النفطية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعقده الحكومة في نفس السنة، تمّ تأسيس الصندوق من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000 [1]، حيث حدّد من خلال هذا القانون نوع واهداف مجال عمل الصندوق، ومن جهة أخرى فقد أدخل على هذا الصندوق عدّة تعديلات نذكر في هذا الإطار:

- تعديل سنة 2004: من خلال قانون المالية لسنة 2004، وقد أضاف هذا التديل تسبيقات بنك الجزائر الموجّهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية في جانب الإيرادات لهذا الحساب.
- التعديل الثاني في سنة 2006 من خلال قانون المالية التكميلي 2006 وقد أضاف إلى جانب النفقات من هذا الحساب الخاص تمويل عبر رصيد الخزينة العمومية بشرط أن يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دينار إن صندوق ضبط الموارد ينتمي إلى الحسابات الخاصة بالخزينة في الجزائر الذي أنشا بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 والذي ينص على ما يلي:

- تفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-002 بعنوان "صندوق ضبط الموارد" ويقيّد في هذا الحساب جانبين: جانب الإيرادات وجانب النفقات والمشكّلة رقم (1.2)، حيث انّ مجال عمل الصندوق يتركّز أساسًا داخل البلد بإعتبار أنّ الوظيفة الرئيسيّة له تتمثل في إمتصاص فوائض الجباية النفطية واِستعمالها لتمويل أيّ عجز قد يحدث مستقبلًا على مستوى ميزانية الدولة نتيجة

[1] بوفليح نبيل،**صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدوّل العربية**، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 4، 2010، ص 84.

إنهيار أسعار المحروقات، لكن يمكن ان يمتد خارج البلد من خلال مسامته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية الخارجية، والشكل الموالي يوضّح لنا مكونات الصندوق من جانبين: جانب الإيرادات وجانب النفقات.

الشكل رقم (04): يوضح قيود حساب التخصيص الخاص "صندوق ضبط الموارد"

باب الإيرادات	باب النفقات
– فائض القيمة الناتج عن إيرادات جبائية تفوق تقديرات قانون المالية. – كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسيير الصندوق. – تسبيقات بنك الجزائر للتسيير النشط للمديونية	– ضبط نفقات وتوازن الميزانية عن طريق قانون المالية السنوي. – تعويض ناقص القيمة الناتجة عن مستوى إيرادات جبائية بترولية تقلّ عن تقديرات قانون المالية . – تخفيض المديونية الخارجية – تغطية العجز في الخزينة العمومية – تسبيقات بنك الجزائر للتسيير النشط للمديونية

المصدر:من إعداد الطال

2) أهمية صندوق ضبط الموارد: يستمدّ صندوق ضبط الإيرادات أو الموارد أهميته من كونه يُعتبر أداة رئيسية وفعّالة للسياسة المالية للحكومة ويمكن إيضاح دوره واهميته في النقاط التالية:

- مساهمة الموارد المالية للصندوق على التقليل من مديونية الدولة.
- ضبط فوائض البترول وتوجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.
- تغطية العجز في الميزانية العامة والإنتقال من حالة العجز إلى حالة التوازن الفائض.
- يمكن ان يأخذ الصندوق أدوارًا مزدوجة حسب أهدافه فإمّا أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلّب الإيرادات النفطية للأجيال المقبلة وهنا يسمى "صندوق الإدخار"[1].

يمكن القول بأنّ صندوق ضبط الموارد يمثّل أداة هامة للإقتصاد الجزائري، تزاديت أهميته خاصة في السنوات التي اِرتفعت فيها أسعار النفط بشكل كبير، كما أنّ إنشاء الصندوق هو تأكيد واضح للعلاقة المترابطة بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات والذي ظهر تأثيره من خلال عوائد المحروقات.

[1] زغيب شهرزاد وحليمي عليمة،**الإقتصاد الجزائري بين واقع الإرتباط وحتمية الزوال**، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 11، اوت، 2008، ص9.

فالشكل رقم (02) يبيّن العلاقة الإرتباطية بين قطاع المحروقات والإقتصاد الجزائري التي أدّت بالجزائر إلى إنشاء آلية والمتمثل في صندوق ضبط الموارد.

1) **دور الصندوق في تمويل عجز الموازنة:** لعب الصندوق دورًا هامًا في تمويل عجز الميزانية وذلك من خلال ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (18): مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية (2000-2016) الوحدة: (مليون دج)

السنوات	صندوق ضبط الموارد	الجباية البترولية	تمويل عجز الموازنة	رصيد إجمالي الموازنة	نسبة مساهمة الصندوق في تخفيض العجز الموازي
2000	253237	72000	0	54400	-
2001	356001	840600	0	55200	-
2002	198038	916400	0	16100	-
2003	476892	836060	0	-10400	-
2004	944391	862200	0	-187300	-
2005	20900524	899000	0	-472200	-
2006	3640686	916000	91530	-647300	-
2007	4669893	973000	531930	-1282000	14
2008	5503690	1715400	758180	-1381200	41
2009	4680747	1927000	364282	-1113700	55
2010	5634775	1501700	791938	-1496600	33
2011	7143157	1529400	1761455	-2468900	53
2012	7917012	1519040	2283260	-3146200	71
2013	7695983	1615900	2132471	-2310400	70
2014	5563.5	1577730	-	-	92
2015	4408.1	1722940	-	-	-
2016	2072.2	1682550	-	-	-

المصدر: تقارير وزارة المالية لسنة 2016 على الرابط www.mf.gov

من الجدول أعلاه يتّضح أنّ الصندوق لم يموّل أي عجز خلال الخمس سنوات (2000-2005) الأولى من اِنطلاقته أين كانت الدولة تموّل عجزها عن طريق الإقتراض الداخلي ثم أصبحت تعتمد على

الصندوق بداية 2006، وقد أدّت الصدمة النفطية الأخيرة إلى تراجع دوره نتيجة إنخفاض أرصدته التي عرفت تدهورًا حادًا.

4) دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية: لعب الصندوق دورًا هامًا في تقليص حجم المديونية داخلية كانت أم خارجية خاصة في الفترات التي شهدت فيها أسعار البترول اِرتفاعًا محسوسًا، وعدم تأثّر الصندوق بالزمة العالمية بسبب طبيعة نشاطه الذي كان مقتصرًا داخل إقليم الاقتصاد الجزائري بِإستغلال إحتياطاته التي إنخفضت إلى أدنى المستويات لجأت الدولة لإلقاء التسقيف المعلن عن بداية نشأته مثلما جاء في قانون المالية[1].

المبحث الثالث: جهود الجزائر لتنويع الاقتصاد من خلال تنمية القطاعات خارج المحروقات

إن إستراتيجيات التنويع الاقتصادي التي اتبعتها الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة يبدو أنها غير كافيةلتحقيق الأهداف المنشودة الأمر الذي دفع الجزائر نحو بدل مجهودات أخرى لتنويع الاقتصاد من خلال تنمية قطاعات أخرى خارج المحروقات، وهو ما سيتم التفصيل فيه في الآتي.

المطلب الأول: النشاط المقاولاتي والإستثمار الأجنبي المباشر كفرصة لتحقيق التنويع الاقتصادي

يُعدّ التوجه نحو تنويع القاعدة افنتاجية من الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الجزائر لتحقيقها، ويرجع هذا الاهتمام لأنها تعتمد على مورد إقتصادي واحد، والذي يكون مرتبط بالأسواق الخارجية الهشة وغير المستقرة عمومًا، حيث تسعى إلى تنويع البنيان الاقتصادي خارج المحروقات.

أولًا: النشاط المقاولاتي وتحقيق التنويع الاقتصادي

1) تعريف النشاط المقاولاتي:أصبح النشاط المقاولاتي محل إهتمام العديد من الباحثين على إختلاف تخصصاتهم مما أدى إلى تعدّد وجهات النظر حول تعاريفه، ومن بين التعاريف التي حظي بها مصطلح المقاولاتية نجد:

- يعرّف Robert Hisrsh المقاولاتية على أنّها: "السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين مع تحمّل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها وبمقابل ذلك يتمّ الحصول على إشباع نفسي ومادي.

[1] خوجة سهام، **القطاعات الناشئة وصندوق ضبط الموارد كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين، ألمانيا، ، 2012، ص149.

- يعرّف Haward Stevens من جامعة هارفرد بالولات المتحدة الأمريكية المقاولاتية على أنها: "إكتشاف الأفراد والمنظمات لفرص الأعمال المتاحة وإستغلالها بغية خلق الثروة الاقتصادية والإجتماعية للمجتمع والأفراد.

ومن التعاريف السابقة نجد أنّ المقاولاتية هي سيرورة خلق نشاط جديد يتضمن عمليات إكتشاف الفرص المقاولاتية وتقييمها ثم إستغلالها.

2) أهمية النشاط المقاولاتي: تختلف أهمية النشاط المقاولاتي من مجتمع إلى آخر إلّا أنّ المشروعات المقاولاتية هي الأكثر سيطرة على النسيج الاقتصادي لمختلف الدول، ويكمن دورها فيما يلي:

- تجسيد أفكار جديدة: وذلك من خلال خلق وإستخدام الأفكار المبتكرة وتحقيق أقصى قدرمن افنتاج وتطوير المهارات افدارية، كل هذه العوامل مهمة جدا للتنمية الاقتصادية للبلد.
- إنشاء أسواق جديدة: وتقوم على الإبداع والإبتكار وهو ما يؤدي إلى طرح منتجات جديدة أو تحسين منتجات قائمة توجه على فئة معينة من شرائح المجتمع فتزيد من إستقطابهم وهو المر الذي يؤدي إلى خلق أسواق جديدة لم تكون موجودة من قبل.
- دعم النمو الاقتصادي: أثبتت المشاريع المقاولاتية في العديد من الدول مكانتها ومساهمتها في خلق الثروة وزيادة القيمة المضافة للإقتصاد الوطني وذلك من خلال طرحها للعديد من المنتجات والخدمات التي كان السوق يفتقر إليها.
- الإنتشار الجغرافي والتنمية المتوازنة: تعتبر المشروعات المقاولاتية أفضل السبل للوصول للمناطق المعزولة مما يخلق نوع من الإنتشار المتكافئ لهذه المشاريع في كل أرجاء الوطن ومن ثمّ المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة[1].

3)العلاقة بين النشاط المقاولاتي والتنويع الاقتصادي: يعتبر النشاط المقاولاتي من أهم مداخيل تنويع الاقتصاد الوطني "تنويع الصادرات، تنويع الإنتاج ، تنويع الأسواق ..." الأمر الذي جعله محطة أنظار العديد من دول العالم وفيما يلي يتم توضيح العلاقة بين النشاط المقاولاتي والتنويع الإقتصادي:

أ)النشاط المقاولاتي وتنويع المنتجات: أصبح نشاط المقاولاتية مطلوب أكثر من أي وقت مضى بأن يندمج في سلاسل الإنتاج المحلية والعالمية وذلك من خلال مشاركته في توفير بعض منتجات المشاريع الكبرى المتواجدة على المستوى المحلي أو الدولي، حيث تتجلى هذه الأخيرة عن غنتاجها وإتاحة الفرص لأصحاب المبادرات لمشاركتهم سلسلة الإنتاج، كذلك بالنسبة للصفقات العمومية حيث تتاح لهم فرص المشاركة ممايفجّر طاقتهم ويسمح لهم بتوفير العديد من السلع والخدات بالأسعار والجودة المطلوبة.

[1] مجدوب خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 33.

ب) النشاط المقاولاتي وتنويع الأسواق: تمتاز المشاريع المقاولاتية بقدرتها على إستيعاب التكنولوجيا الحديثة والإلتزام بالمواصفات العالمية والإستفادة من المراكز التقنية ودعم البحث والتطوير فيها واِستقطاب المتخصصين، الأمر الذي ينعكس على جودة وتنوع منتجاتها وهو ما يسهل عملية إكتشاف وإقتحام أسواق داخلية وخارجية جديدة غير معروفة كما أن مشاركة هذه المشاريع في المعارض الوطنية والدولية تعدّ من أفضل الفرص والسبل لتسويق المنتجات واِكتشاف الأسواق وإبرام الصفقات التجارية مع الشركاء المحليين والدوليين.

جـ) النشاط المقاولاتي وتنويع هيكل الصادرات: تعتمد الجزائر على تصدير موارد إقتصادية محدودة في عمومها ناضبة غير متجددة وأمام التقلبات الاقتصادية التي باتت تشهدها الساحة المحلية والدولية من حين إلى آخر وإنعكاساتها الخطيرة فأصبح من الضروري البحث عن قطاعات بديلة يتم من خلالها تنويع وترقية الصادرات، ويعتبر النشاط المقاولاتي من البدائل المتاحة التي يعتمد عليها من أجل تنويع القاعدة افنتاجية ومن ثم تنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات.

د) النشاط المقاولاتي وتنويع الإيرادات المالية: تعدّ المشاريع المقاولاتية العمود الفقري لإقتصاد أي بلد في العالم حيث تساهم بشكل رئيسي في تحريك عجلة النمو افقتصادي ولا تتأثر بدرجة كبيرة بالأزمات الاقتصادية العالمية نظرًا لاؤنخفاض في درجة إرتباطها بالأسواق الدولية، لذلك يعتبر تطوير هذه المشاريع وتنويعها من الآليات الإستراتيجية التي تراهن عليها الدول في تغذية الخزينة العمومية، وذلك من خلال ما تساهم به من إشتراكات ومساهمات وإقتطاعات ضريبية، حيث تبرز أهميتها بشكل واضح في حالة الإزدهار الاقتصادي ورواج التجارة الداخلية والخارجية[1].

4) العلاقة بين النشاط المقاولاتي والتنمية المستدمة: يكتسي النشاط المقاولاتي أهمية بالغة في إرساء أسس التنمية المستدامة، الأمر الذي جعل العديد من الدول تتسابق على توفير الدعم لغرض النهوض به ويتّضح فيما يلي العلاقة بين النشاط المقاولاتي ومختلف أبعاد التنمية المستدامة:

– **البعد الاقتصادي للنشاط المقاولاتي:** إنّ الاِهتمام بماريع المقاولاتية يكمن في الخصائص المالية، التكنولوجية، القانونية والتنظيمية التي تتمتع بها الدولة عن غيرها من إقتصاديات العالم مما جعلها تمثل الأولوية لأي برنامج إصلاحي في المجال الاقتصادي بهدف الوصول إلى المعدلات الاقتصادية المسطرة ومستويات المعيشة المرغوبة، ومن اهم أبعادها في المجال الاقتصادي نجد:

[1] عماد علواني،**دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، العدد 10، 2010، ص 44.

- ✓ المساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وإحداث قيمة مضافة بإستغلال عناصر الإنتاج.
- ✓ المساهمة في زيادة تنافسية المشروعات الكبرى لكونها تمثل صناعات مغذية مكملة لها.
- ✓ القدرة على إحداث التوازن التنموي بين مختلف المناطق الحضرية والريفية ما يؤدي إلى تقليل معدلات التفاوت الاقتصادي بين الأقاليم الجغرافية.
- ✓ تعتمد المقاولاتية على فنون إنتاج بسيطة وتقنيات كثيفة العمل وغير مكلفة للعملة الصعبة.

– **البعد الاجتماعي للعمل المقاولاتي:** تلعب المشاريع المقاولاتية دورًا هامًا في البعد الاجتماعي من خلال مساهمتها في الإرتفاع بمعدلات التنمية الاجتماعية وفي معالجة الكثير من القضايا لإجتماعية نذكر منها:

- ✓ تعمل المشاريع المقاولاتية على الحد من هجرة الأدمغة على الخارج عن طريق توفير المناخ الملائم المكاني والمالي من أجل الإستفادة من خبرتهم وإبتكاراتهم للإرتقاء بالمستوى الفكري.
- ✓ المساهمة في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية لإدارة أعمال هذه المشاريع.

– **البعد البيئي للعمل المقاولاتي:** تحتل المشاريع المقاولاتية أهمية قصوى في رفع الوعي البيئي للمجتمع من خلال المحافظةعلى البيئة وعلى الموارد الطبيعية، وتتمثل الأبعاد البيئية فيما يلي:

- ✓ تساهم في تنشيط واِستخدام الخدمات المحلية بشكل رشيد وعقلاني وإعادة إستخدام الكثير من بواقي الإناج وفاقد التشغيل وهذا ما يعطي الفرصة للتقليل من معدلات النفايات التي تأثر على المحيط.
- ✓ المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع من خلال إثراء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية.
- ✓ تهدف إلى نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مثل إدارة الجودة العالية والإبداع والإبتكار والكفاءة[1].

ثانيًا: الإستثمار الأجنبي وتحقيق التنويع الاقتصادي

تباينت الآراء حول أثر الإستثمارات على النمو الاقتصادي ومنه تحقيق التنويع الاقتصادي داخل الدولة المضيفة، ويرجع ذلك إلى أنّ العلاقة بين الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتنويع الاقتصادي ليست علاقة أحاديّة، فالإستثمار الأجنبي المباشر لا يؤدي إلى التأثير في النمو الاقتصادي وتحقيق التنويع الاقتصادي فحسب بل أيضًا يتأثر به فالإقتصاديات التي تتمتع بمعدلات مرتفعة نسبيًا من النمو نجحت في جذب الإستثمار الأجنبي.

[1] باطويح محمد، **التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018، ص 114.

وللإقتصاد الجزائري خصوصية واضحة هي أن نموالناتج المحلي الخام يعتمد على عوائد تصدير المحروقات، حيث أنّ الكميات المتزايدة من المحروقات تتحكم فيها العوامل الخارجية، بينما العوامل الداخلية مثل إنتاجية العمل ورأس المال فأهميتها محدودة وهامشية، حيث أنّ الإنكماش المالي في الواردات إمتدّ إلى الناتج الداخلي الخام والذي اِنخفض من 211 مليار دولار عام 2014 إلى 170391 مليار عام 2017 وإلى 169.27 مليار دولار سنة 2019 نظرًا لعجز السلطات في التوزيع في مجال الاقتصاد.

كما أنّ معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2019 حقّق تراجعًا مقارنة بالسنوات السابقة (أنظرالشكل 15)، حيث رغم العجز المسجل في ميزان المدفوعات الحالي وتراجع إحتياطات النقد الأجنبي وكذلك إنخفاض في النمو في قطاع المحروقات إلّا أنّ الاقتصاد الجزائري حقّق نموًا بنسبة 0.8%في 2019 مسجلًا تراجعا طفيفًا مقارنة بسنة 2018 أين سجّل نمو 1.2%.

وبالتالي الإستثمار الأجنبي المباشر لكي يسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي يجب ان يُستفاد منه بأقصى قدر ويتم التقليل مثاره السلبية ويتم هذا من خلال أن يكون للإستثمار الأجنبي والذي تمثله الشركات متعددة الجنسيات دور في دفع عجلة التنمية وأن لا يكون هدفه الأساسي هو مجرد تحقيق الربح، كما يجب على الدولة أن تحدد نوعية المشروعات التي تستفيد منها والتي يمكن أن تسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي وأن تتماشى والأهداف والسياسات التي حدّدتها الدولة[1].

المطلب الثاني: جهود الجزائر في قطاع المناجم والصيدلة والطاقات المتجددة من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي

أولًا: قطاع المناجم

تخطط الجزائر للتوسّع في مشروعات التعدين من اجل تنويع مصادر المدخول وإدخال قطاعات جديدة إلى جانب النفط والغاز لتنمية الإيرادات والإسهام في تعزيز تنويع الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار أكّد وزير الطاقة والمناجم محمد عرقاب عزم البلاد على إنعاش قطاع المناجم من خلال توجيهات جديدة لإعادة تنشيط القطاع لأداء دور أكبر في التطوير الاقتصادي وافجتماعي من خلال رفع مستوى الإمكانات الجيولوجية والتكنولوجية المنجمية.

[1] سوالم صلاح الدين، خوجة هشام،**الإستثمار الأجنبي المباشر بديل إستراتيجي لتعزيز مسار التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد 05، 2021، ص ص219-220.

كانت الجزائر قد أطلقت مؤخرًا حملة لترويج وتطوير الإستثمار في قطاع المناجم إذ تعمل الحكومة على برنامج متكامل لتعزيز موارد الطاقة،وكان رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون ققد أصدر أوامره بتسريع إستغلال المناجم ومن بينها الذهب والحديد والزنك والفوسفات والتي ظلّت عقودًا دون أن توليها الحكومات المتعاقبة أولوية.

وأوضح الوزير خلال تدخله في القمة الدولية لوزراء المناجم لعام 2021 التي اِنعقدت عبر تقنية التحاضر عن بعد، والمنظمة من طرف جمعية المنقبين والمتعاملين الكندية (PPAC) أنه تمّ إطلاق خطة عمل (2020–2024) لتمكين القطاع الذي ما تزال مساهمته متواضعة رغم إمكانياته الكبيرة في المساهمة أكثر في نمو الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل وخاصة في المناطق الحرومة والنائية مع مراعاة جوانب حماية البيئة وتتضمن خطة العمل في تهيئة جميع الظروف لضمان جاذبية أكبر للقطاع وتشجع الإستثمار من خلال:

- تزويد المستثمرين بمعلومات دقيقة عن الخرائط الجيولوجية وجرد المعادن لتحفيز الإستكشاف المعدني.
- تكثيف جهود البحث المنجمي من خلال المشاركة النشطة للمستثمرين الخواص وطنيين وأجانب.
- ترقية المؤسسات المنجمية الصغيرة والمتوسطة والحرفية.
- تطوير مشاريع صصناعية كبرى تهدف إلى تثمين الموارد المنجمية المحلية الهامة، مثل مشاريع الفوسفات وتثمين منجم الحديد بغاز جبيلات لضمان تموين وتطوير صناعة الحديد والصلب الوطني.
- تطوير الشراكة لجذب رؤوس الأموال الضرورية والحصول على التكنولوجيات وتقنيات البحث وإستلال وتحويل المواد المعدنية.
- تطوير الموارد البشرية بتلبية الإحتياجات الملحة خاصة في مجالات التكوين والتخصص[1] .

وأوضح السيد عرقاب في حوار صحفي مع موقع "الجزائر الآن" أن مجمع "مناجم الجزائر" يعتزم إطلاق عدّة مشاريع جديدة في مختلف ولايات البلاد ويتعلق الأمر بمشاريع:

- مشروع البانتونيت في حمام بوغرارة بمغنية تلمسان.
- مشروع الدولوميت في تايوالت أم البواقي
- مشروع كربونات الكالسيوم في سيق معسكر
- مشروع الدياتوميت في معسكر.

[1] القمة الدولية لوزراء المناجم عام 2021، https://www.energy.gov.dz

- مشروع الفلسبار في عين بربر عنابة.
- مشروع الباريت في كودية الصافية المدية
- مشروع الكولور ومشتقاته بالشراكة بين مجمع "بيباك" و "إيناسيل" وهو في مرحلة النضج حاليًا.

وتضاف هذه المشاريع المرتقبة إلى مشروع "الفوسفات" المتكامل، وهو شراكة بين شركة أسميدال "فرع سوناطراك" ومجمع مناجم سالجزائر مع شركتين صينيتين بإستثمار يصل إلى 7 مليار دولار دون إحتساب مشاريع البنية التحتية ذات الصلة والتي تقدر قيمتها بـ 5 إلى 6 مليار دولار وكذا مشروع منجم الحديد بغار جبيلات بتيندوف.

ومشروع إستغلال رواسب الزنك والرصاص في واد أميزور (بجاية)، فبخصوص مشروع الفوسفات المتكامل أكّد الوزير أنه ناضج ما فيه الكفاية وسيتم إنجازه وفق مخطط على ثلاث مراحل مدة كل منها خمس سنوات.

وسيترفق إنجازه مع مشروع آخر بمنطقة العوينات "تبسة" يتعلق بتصنيع المنجات الفوسفاتية والي سيجعل الجزائر أحد اهم المنتجين والمصدرين للأسمدة الفوسفاتية على المستوى الدولي.

ومن المقرر أن يبدأ إنتاج مشروع العوينات في 2023 حسب الوزير الذي يتوقع أن يبلغ حجم مبيعاته السنوية 260 مليون دولار.

أمّا مشروع منجم الزنك والرصاص بواد اميزور والذي يحتوي على إحتياطات قابلة للإستغلال تقدر بـ 34 مليون طن بإنتاج سنوي يقدّر بـ 170 ألف طن من مركزات الزنك و 30 ألف طن منمركزات الرصاص اكّد السيد عرقاب إتخاذ الإجراءات اللازمة للتكفل بظروف إنطلاق المشروع لا سيما فيما يتعلق بالجوانب المتعلقة بشروط السلامة وحماية البيئة.

وبخصوص مشروع غار جبيلات قال الوزير بأنه تمت دراسة إمكانية بدأ الإستغلال هذه السنة 2022، وتصدير خام الحديد على الصين وستتم هذه العمليات التجارية الأولى اِنطلاقًا من المنشآت النموذجية وللإثبات للخامات المركزة ومسحوق الحديد بطاقة إنتاجية تقدّر بـ 50 ألف طن/ سنة لكل منهما، قبل أن يدخل المشروع مرحلة الإستغلال واسع النطاق بقدرة إستخراج سنوية تتراوح من 40 إلى 50 مليون طن من خام الحديد ويتطلب ذلك إنجاز منشآت تقدّر تكلفة إنجازها بمليار إلى 1.5 مليار دولار سنويًا على فترة ممتدة بين 8 إلى 10 سنوات وفضلًا عن هدف المشاريع فإنّ من المتوقع مضاعفة إنتاج الذهبوالفضة خلال السنة الجارية.

وبالنظر إلى المشاريع المذكورة يمكن القول أنّ الجزائر تسير بخطى ثابتة نحو الريادة على الصعيد القاري في مجال قطاع المناجم ومن أجل التخلص من قيود القطاع الواحد وتحقيق التنويع الاقتصادي وبالتالي التنمية المستدامة[1] .

ثانيًا: قطاع الصيدلة

تمّ إنشاء وزارة الصناعة الصيدلانية بناءًا على مرسوم رئاسي رقم 20-163 المؤرخ بتاريخ 23 جوان 2020 (وزارة منتدبة من جانفي إلى جوان 2020) وهذا راجع إلى الأهمية التي يوليها السد رئيس الجمهويرية عبد المجيد تبون لقطاع الصناعات الصيدلانية كقطاع إستراتيجي تعمل الورزاة بغرض تحقيقسياسة صيدلانية وصناعية متماسكة على الصعيدين التنظيمي والإقتصادي وتأخذ على عاتقها تغطية جميع العمليات المتعلقة بتصنيع الأدوية في الجزائر ومنذ إنشاء الوزارة تم إعادة النظر في الإطار التشريعي والتنظيمي بل وإعادة بنائه من جديد وهو ما تبلور عبرمجموعة من النصوص التنظيمية التي تمس جميع عمليات إنتاج الدوية اِنطلاقًا من تسهيل الإستثمار إلى الممارسات الحسنة للتوزيع ودعم التصدير، تقدر هذه النصوص بـ 35 نصًا، منها 27 فيما تمّ الإنتهاء من صياغة 8 نصوص في إنتظار نشرها بعد المصادقة عليها.

1) ومنأهداف وزارة الصناعة الصيدلانية:

- ضمان توفير المواد الصيدلانية بشكل مستمر لا سيما الأدوية الأساسية من خلال إنشاء مرصد وطني لليقظة وتوفير المواد الصيدلانية والمتابعة المستمرة لبرنامج الإستيراد والإنتاج الوطني بالإضافة إلى تحديد قائمة الأدوية الأساسية وتقييم الكميات اللازمة للإستيراد إنطلاقًا من حاجات السوق وحالة المخزون وكذا إعطاء أولويات لتسجيل وتحديد أسعار المواد الصيدلانية المنتجة محليًا
- إنشاء إيطار تنظيمي ووضع أدوات تضمن النوعية، الفعالية والأمن: في هذا الإطار تمّ تدعيم الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية بالإمكانيات البشرية والمادية، كما أنّ لجان التصديق على الأدوية وعلى المستلزمات الطبية ترافق اللجنة القطاعية الاقتصادية للأدوية ولجنة الخبراء العياديين يمكن ضضمان نوعية وفعالية وأمن المواد الصيدلانية عبر تنظيم بعض الممارسات الحسنة للإنتاج ووضع مخطط تفتيشي لمختلف المؤسسات الصيدلانية .
- الضمان الاقتصادي لإتاحة المواد الصيدلانية لكل المواطنين: عبر وضع إجراءات جديدة لتحديد الأسعار إعطاء الأولوية لتسجيل الأدوية الجنيسة ومواد العلاجات الحيوية المماثلة وكذا تسيير أنجع لبرامج إستيراد المواد الأولية.

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، شارع الإخوة بوعدو، بئر مراد رايس، 1600، الجزائر، ص 1-2 ، https://www.aps.dz

- تأسيس الصناعة الصيدلانية الوطنية كقطاع مولد لثروة ومحقق للتنمية المستدامة: من خلال تسريع عملية منح الإعتماد للمؤسسات الصيدلانية وتشجيع المناولة المحلية بالإضافة إلى تطوير جانب التصدير من خلال توجيه العديد منمشاريع الإستثمار إلى الإنتاج المحلي.

يذكر أنّ المجمع العمومي "صيدال" يستفيد منمخطط تطوير بغرض تأسيس قطب عمومي ضامن لسيادة الصحية وموفر لمناصب الشغل وبالتالي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

2) منجزات وزارة الصناعة الصيدلانية:إنطلاقًا من الدور الهام الذي تقدّمه وزارة الصيدلة بمديرية الصحة من دور رقابي هام في الدفاع عن الخط الأحمر للمريض وهو الدواء، وحرصًا منهم على تقديم خدمات متميزة في قطاع الصيدلة سواء بالصيدليات الخاصة أو الحكومية أعلن السيد الدكتور راجي تاوضرسي صالح مدير مديرية الشؤون الصحية أن إدارة الصيدلة بثيادة الدكتورة أسماء مصطفى مدير إدارة الصيدلة قد نجحت خلال عام 2020 في وضع خطط تخدم قطاع الدواء وساهمت في تخطي العديد من العقبات وخاصة في ظل ظهور فيروس كورونا، حيث نجحت إدارة التموين الدوائي بقيادة الدكتورة مروة مصطفى بإمداد المخازن والمستشفيات بإحتياجاتها من الأدوية والأمصال المجانية.

- الإنضمام لمظلة الشراء الموحدة وتدريب المستشفيات على ذلك.
- متابعة يومية ودقيقة لأدوية كورونا بمستشفيات العزل والفرز بالمحافظة.
- تحسين آجال تحرير حصص المنتوجات الصيدلانية في السوق من طرفالوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية.
- مكافحة الممارسات التنافسية اللا أخلاقية.
- إنشاء إطار تنظيمي ووضع أدوات تضمن النوعية والفعالية والأمن.
- الضمان الاقتصادي لإتاحة المواد الصيدلانية لكل المواطنين.
- تطوير المجمع العمومي صيدال لجعله قطبًا مناسبًا للسيادة الصحية.
- المصادقة على المعاهدة المؤسسة لوكالة الأدوية الإفريقية وتحضير ملف عضوية الجزائر لإحتضان العديد من الإستثمارات في الإنتاج المحلي للتصدير.

ثانيًا: قطاع الطاقات المتجددة

1) مفهوم الطاقات المتجددة: تتعدد التعاريف المعبرة عن الطاقات المتجددة حيث نذكر منها:

- تعريف وكالة الطاقات الدولية: هي الطاقة التي تتشكل من مصادر الطاقة الناتجة عن مسارات الطبيعة التلقائية كأشعة الشمس والرياح والتي تتحدد في الطبيعة بوتيرة أعلى من وتيرة إستهلاكية[1].
- تعريف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيير المناخ: هي أي شكل من أشكال الطاقة من المصادر الشمسية والجيوفيزيائية التي تتجدد تلقائيًا بفعل الطبيعة بوتيرة تساوي أو تفوق وتيرة نضوبها ويحصل على الطاقة المتجددة من تيارات الطاقة المستمرة والمتكررة الموجودة في البيئة الطبيعية، وتضم التكنولوجيا ذات الحمولة القليلة من الكربون كالطاقة الشمسية والطاقة المائية، طاقة الرياح، وطاقة المد والجزر والطاقة الحرارية الأرضية.

وهناك من يرى أن الطاقة المتجددة هي عبارة عن الكهرباء التي يتم توليدها من الشمس والرياح والحرارة الجوفية والمائية، كذلك الوقود الحيوي والهيدروجين المستخرج من المصادر المتجددة[2].

ومنه نستنتج أن الطاقة المتجددة ههي الطاقة المستمدة من الموارد الطبيعية وهي غير محدودة ولا تتعرض للنفاذ كما أنها تتجدد دوريًا وبسرعة وتتمثل في الطاقة الشمسية، طاقة المياه وتتميز الطاقة المتجددة عن غيرها من الطاقات الأخرى بأنها طاقة نظيفة.

2) أهمية الطاقات المتجددة:

– الطاقات المتجددة لا تنضب وتعطي طاقة نظيفة خالية من النفايات.
– ذات تكلفة إنتاج بسيطة وتؤدي إلى تحسين معيشة الإنسان والحد من الفقر وتؤمن فرص عمل جديدة.
– الإستثمار في الطاقات المتجددة من شأنه أن يقود الجزائر لتحقيق أمنها الطاقوي.
– تمثّل الأساس لإمداد الدول الصناعية والنامية بالطاقة بشكل منتظم.
– تهدف أولا إلى حماية صحة الإنسان والمحافظة على البيئة الطبيعية.

3) الطاقات المتجددة في الجزائر: من الأسباب التي تدفع الجزائر للتفكير في الطاقات المتجددة كإحدى السبل المؤدية للتنويع الاقتصادي نجدها تتمثل فيما يلي:

– وقاية الاقتصاد الوطني من الأزمات التي تحدثها التقلبات في أسعار الوقود التقليدي.
– تتمتع الجزائر بمميزات جغرافية ومناخية ملائمة والتي بدورها تتمتع بقدر كبير من إنتاج الطاقة الشمسية.

[1] محمد يحياوي، فتيحة نوغي، **الطاقات المتجددة كبديل لتحقيق الإقلاع الاقتصادي بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني بعنوان متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل إنهيار سعار المحروقات ، جامعة البويرة، الجزائر، 29–30 نوفمبر،2020، ص8.

[2] يوسف بوزيد، محمد عيسى، **آليات تطوير وتنمية اِستغلال الطاقات المتجددة في الجزائر**، مجلة المالية والأسواق، د.ت، ص 116.

- تساهم الطاقات المتجددة في خفض غازات الإحتباس الحراري ومواجهة التغير المناخي وتساعد في حل المشاكل البيئية الخرى كالتلوث وتدهور نوعية الحياة.
- حجم الطاقة المولد في الوقت الراهن لا يكفي لتلبية الطلب المستقبلي وهنا يمكن للطاقة المتجددة أن تؤدي دور أساسي في تلبية افحتياجات المتزايدة
- يمكن لمشاريع الطاقة المتجددة في الجزائر أن تحرر كمية اكبر من النفط والغاز للتصدير.
- أهمية السوق الجزائرية في هذا المجال جعل بلدان أروبية عديدة تتسابق لنيل فرص شراكة مع الجزائر في هذا الميدان.
- يمكن لمجال الطاقة أن يساهم في التنويع الاقتصادي وتوفير فرص العمل الجديدة والنظيفة والمتطورة تكنولوجيًا[1].

4) إمكانيات الجزائر في مجال الطاقات المتجددة:

أ) الطاقة الشمسية: تُعتبر الجزائر من أكبر حقول الطاقة الشمسية في العالم بالنظر للمخزون الشمسي الذي تتوفر عليه والمساحة الشاسعة التي تتربع عليها، حيث تتوفر صحراء الجزائر على مخزون هائل من الطاقات الشمسية والذي يعتبر أعلى الإحتياطات في العالم، حيث تتجاوز مدة إشراق الشمس على كافة التراب الوطني 2000 ساعة خلال السنة ويمكن أن تبلغ 3600 ساعة في الصحراء والطاقات المتحصل عليها يوميًا على مساحة أفقية تتجاوز 5.6 كيلواط ساعي للكلم^2 في الجنوب الكبير (تمنراست) والجدول التالي يوضح توزيع قدرات الطاقة الشمسية في الجنوب مقارنة مع مناطق أخرى في الوطن:

الجدول رقم (19): إمكانيات الطاقة الشمسية في الجزائر

المناطق	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
المساحة	04	10	86
معدّل إشراق الشمس (سا/م^2/سنة)	2650	3000	3500
معدّل الطاقة المحصّل عليها (كيلوواط سا/م^2/سنة)	1700	1900	2650

المصدر: مجدوب خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 333.

يوضّح الجدول قدرات الطاقة الشمسية التي تحضى بها الجزائر في منطقة الصحراء، حيث بلغ معدّل إشراق الشمس بـ 2300 ساعة في م^2 خلال السنة محققا بذلك معدل 2650 كيلواط ساعي في م^2 خلال السنة وبعدها المناطق الساحلية بمعدل طاقة 1900 كيلواط ساعي في م^2 خلال السنة.

[1] فتيحة خوميجة، **إستغلال الطاقات المتجددة بين التطلّعات والمعوقات**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 01، العدد 02،2011 ، ص 29.

وقد بدأت الجهود الأولى لإستغلال الطاقة الشمسية في الجنوب مع إنشاء محافظة للطاقات المتجددة وإعتماد مخطط الجنوب سنة 1988 مع تجهيز بعض القرى المعزولة بالكهرباء كغنجاز محطة ملوكة بأدرار بقوة 100 كيلواط لتزويد 1000 نسمة في 20 قرية كما تم توسّع نشاط مركز بوزريعة وإنشاء وحدة لإنتاج الخلايا الشمسية.

وقد تمّ إنجاز أوّل محطّة شمسية هجينة (شمس- غازي) سنة 2011 تعمل بتقنية المركزات الشمسية بحاسي رمل، وتعدّ الأولى في العالم بالإضافة إلى عدّة مشاريع أخرى نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (20): بعض مشاريع الطاقة الشمسية في الجزائر

المشروع	نوع الطاقة	قدرة المشروع	موقع المشروع	الجهة المنفذة	سنة التشغيل
محطة شمسية هجينة 150 م شمسي / غاز	الطاقة الشمسية المركزة والغاز الطبيعي	30 شمسي	حاسي رمل	Neal etAbener	2011
تزويد 16 قرية بالطاقة الشمسية	طاقة كهروضوئية	5	الجنوب والهضاب العليا	سونلغاز	2014
محطة شمسية كهروضوئية	طاقة كهروضوئية	1	غرداية	سونلغاز	2013
مشروع 343 م و 23 محطة شمسية	طاقة كهروضوئية	343	الجنوب والهضاب العليا	وزارة الطاقة	2015
محطات الشمسية الكهروضوئية	طاقة كهروضوئية	13575	الجنوب والهضاب العليا	وزارة الطاقة	2015/ 2030
المحطات الحرارية الشمسية	الطاقة الشمسية المركزة	2000	الجنوب والهضاب العليا	وزارة الطاقة	2015/ 2030
محطات شمسية	الطاقة الكهروضوئية	25	إليزي، تمنراست، تندوف	سونلغاز	2015

المصدر: مجدوب خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 330.

من الجدول يتّضح لنا أنّ المشاريع المتعلقة بالطاقة الشمسية في الجزائر تختلف بين كل نوع وآخر، وكل الأرقام توضح الاهتمام الأكبر بالطاقة الشمسية، نظرًا لما تتوفر عليه الجزائر من مساحة شاسعة في الصحراء.

ب) طاقة الرياح: تعودبداية إستغلال طاقة الرياح بالجزائر إلى العهد الإستعماري، حيث تمّ في سنة 1957 تركيب مولد Aérogénérateur بطاقة 10 كيلو واط بموقع الرياح الكبرى (الجزائر العاصمة) وهي عبارة عنمحطة نموذجية تم تركيبها في منطقة "سان ألبان" بإنجلترا، كان طول الجهاز يقدّر بـ30م، ثم قامت شركة كهرباء وغاز الجزائر بشرائها وتركيبها بالجزائر[1].

ج) الطاقة الجوفية: يتواجد أكثر من 200 مصدر ساخن شمال الجزائر، حيث تفوق حرارة حوالي ثلثي المصادر أكثر من 45° لتبلغ 98 سنتغراد في حمام المسك والطين (مسخوطين) بولاية قالمة، كلس الجوراسي في الشمال الجزائري إحتياطًا هامًا لحرارة الأرض الجوفية ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة أساسًا في مناطق الشمال.

د) قدرات الجزائر في الطاقة الحيوية: إنّ الطاقة الحيوية المعروفة بطاقة الكتلة الحية هي إستخدام المواد العضوية كالوقود بواسطة تقنيات معينة كالإحتراق أو الهضم.

هـ) الطاقة الكهرومائية: إنّ كمية الأمطار الكلية التي تسقط على الإقليم الجزائري هي كميات مهمة تقدّر بحوالي 65 مليار متر مكعّب سنويًا[2].

5) أهم المشاريع المنجزة في نطاق الطاقات المتجددة في الجزائر في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للطاقة: تمّ إنجاز مشاريع عديدة ضمن برامج وطنية كالبرنامج الوطني للربط بالكهرباء، ومن بين المشاريع المنجزة من طرف سوناطراك نذكر"

- تزويد 18 قرية بالكهرباء في الجنوب الكبير بواسطة نظم شمسية كهروضوئية.
- تجهيز كل من المدرسة التقنية بالبلدية ومركز التكوين المهني.
- توزيع نظم طاقوية شمسية على 495 منزل من سكان المناطق المعزولة بغليزي، ويهدف المشروع إلى تقليص فاتورة إستيراد المازوت لإنتاج الكهرباء في الجنوب الكبير، كما تكمن أهميته افجتماعية والإقتصادية والبيئية كونه يمكن سكان المناطق النائية من الحصول على الكهرباء[3].

[1] عبد الرحمان مغاري، مختار صابة، **واقع وآفاق الطاقة في الجزائر**، مداخلة ضمن اليوم الدراسي بعنوان: الطاقات المتجددة تحديات وآفاق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 26 فيفري 2018، ص 22.

[2] ناصري نفيسة، بن أحمد كلثوم، **ضرورة تفعيل الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنويع الإقتصادي المنشود في الجزائر**، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020، ص ص 338-339.

[3] زروق بن موفق، **إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة**، أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018-2019، ص 98.

المطلب الثالث: دعم الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة كآلية لتحقيق التنويع الاقتصادي

أولًا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1) تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تنطوي معالجة الجزائر لظاهرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار معالجة ظاهرة الاقتصاد الوطني بصورة عامة، حيث بدأت الإصلاحات الاقتصادية الموجهة لتحريك الطاقات الجامدة ومن بين هذه الإصلاحات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوجه جديد.

إلّا أن هذه المؤسسات تواجه العديد من الصعوبات كالحصول على القروض البنكية والحصول على الأراضي الصناعية لإقامة المشاريع وثقل المحيط الاقتصادي والإداري لذا وضعت إجراءات للتقليل من هذا الثقل حيث جاءت الإجراءات في القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذييعتبر أوّل أداة لإعطاء هذا القطاع الدعائم القانونية لتفعليه ولمتابعة تطوّر عدد المؤسسات التابعة للقطاعين العام والخاص في الجزائر، نحاول إدراج الشكل الموالي الذي يوضّح تطوّرها خلال الفترة (2001-2011) على إعتبارها أنها الفترة التي شهدت نموا موسعًا[1].

الشكل رقم (05): تطوّر تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2001-2011)

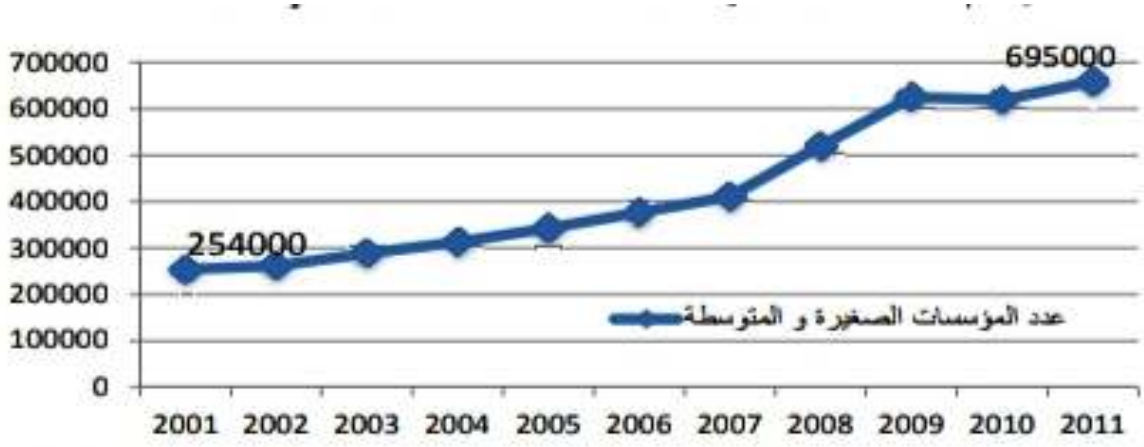

نلاحظ من الشكل السابق المنحى التصاعدي لتعداد مؤسسات قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إبتداءً من سنة 2001 أين كانت مقدرة بـ 245348 مؤسسة لتصل حوالي 625009 نهاية سنة 2009 وهو يمثل زيادة قدرها 464774 مؤسسة خلال عشرة سنوات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن نشاطات الصناعات

[1] معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، نشرية المعلومات الإقتصادية، المؤشرات الخاصة بالسنوات من 2001 إلى 2010 على موقعها https://www.industrie.gov.dz/?-Actualites .

التقليدية في سنة 2010 قد فصلت من الوزارة وأصبحت بذلك وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية وتعتبر زيادة جد معتبرة تعكس الجهود المبذولة والإرادة الواضحة لتطوير القطاع، تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الروافد المولدة للشغل.

2)دوافع تبني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمبادئ التنمية المستدامة: هناك العديد من العوامل والمتغيرات الدافعة لذلك نذكر بعضها:

- التجاوب والتأقلم مع الضغوطات الخارجية النابعة من الهيئات المستقلة الممثلة في المنظمات الغير حكومية والمستهلكون الذين أصبحوا أكثر وعيا وتنظيما والمستثمرون الذين أصبحوا أكثر حساسية لتصرفات المؤسسات والسلطات التي أصبحت تفرض الضوابط لأجل حماية البيئة.
- التوقعات المستقبلية فيما يخص المخاطر الناتجة عن افبداع التكنولوجي.
- تخفيض التكاليف من خلال التسيير المحكم للموارد الطاقوية والأولية.
- الحصول على الأفضلية التنافسية من خلال إبتكار منتجات جديدة ذات مواصفات بيئية.
- تحسين صورة المنتج والحصول على ود المتعملين.
- تحسين العلاقات الداخلية بتجنيد وتحفيز العمال ما يعود إيجابا على أداء المؤسسة.
- التأقلم مع القوانين والتشريعات الحالية والمستقبلية لعدم المخالفة بالإضافة على العديد من الحوافز التي تمنح للمؤسسات فرص التميز والأفضلية في المنافسة وكذلك التحديات التي يستوجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التأقلم معها لتفادي المخاطر الناتجة عنها وبهذا سنلاحظ أن بيئة النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي قد تغيرت بشكل جذري وتغيرت معها المفاهيم والأسس وأصبح على هذه المؤسسات أن تتفاعل مع هذه المستجدات وتتفاعل فيها[1].

ثانيًا: الشركات الناشئة في الجزائر

1) تزايد الاهتمام ودعم الشركات النائشة: تسعى الجزائر في الآونة الأخيرة إلى زيادة الاهتمام ودعم الشركات الناشئة خاصة مع وجود إرادة سياسية حقيقية من طرف السلطات العمومية للتوجه نحو تنويع الاقتصاد والبحث عن بدائل حقيقية للمحروقات، أنّ بوادر هذا الاهتمام تتجسد في إنشاء وزارة خاصة مكلفة بتشجيع حاملي الأفكار على خلق مؤسساتهم وتقديم كل الدعم سواء من ناحية التمويل أوتوفير البيئة القانونية، ومن أهم الاجراءات المتخذة في سبيل دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر نذكر :

[1] أوسرير منور، بودريع صليحة، **المسؤولية الإجتماعية ودورها في تحقيق المركز التنافسي للمؤسسات في إطار البعد البيئي للمؤسسة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول منظمات العمال والمسؤولية الإجتماعية، جامعة بشار، يومي 14 و 15 فيفري 2012، ص 8.

- وضع إيطار قانوني وتنظيمي ووظيفي لبدأ العمل وكذلك لتحديد الطرق والوسائل لتقييم آدائها ووضع خارطة طريق لتويلها.
- إنشاء صندوق خاص بتمويل المؤسسات الناشئة بالتعاون مع البنوك العمومية.
- مشروع إنشاء مجلس وطني للإبتكار.
- وضع خارطة طريق لتميول هذا النوع من المؤسسات بإشراك البورصة ورأس المال الإستثماري وتحديد كيفية مساهمة المغتربين.
- إنشاء "مدينة المؤسسات الناشئة" التي ستكون بمثابة مركز تكنولوجي متعدد الخدمات ما يسمح بتعزيز مكانة الجزائر كقطب إفريقي للإبداع والإبتكار.
- إصلاح معمق للنظام الجبائي وكل ما يتبعه من تنظيمات وتحفيزات جبائية جديدة لفائدة أصحاب المؤسسات خاصة الناشئة.
- قانون المالية لسنة 2020 جاء بتدابير وتحفيزات جبائية جديدة لفائدة أصحاب المؤسسات الناشئة لا سيما التي تنشط في مجالات الإبتكار والتكنولوجيا الجديدة وذلك من خلال إعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف ضمان تطور أدائها مما يسمح بتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة لبلادنا على المدةى المتوسط.

2) أهمية الشركات الناشئة:

- توفير فرص عمل كبيرة للشباب خاصة في ظل إنخفاض معدلات التوظيف
- تنمية وتطوير قدرات الأفراد خاصة أنهم يتميزون بقدرات هائلة تمكنهم من لعب أدوار مختلفة ومتميزة داخل المؤسسة الناشئة .
- المساهمة في تطوير الإقتصاد المحلي وتنويعه والرفع من تنافسيته
- مستقبل المؤسسات الكبرى كون المؤسسات الناشئة تغذي النمو الاقتصادي وتسمح للإبتكار بالنمو .
- وضع رؤية مشتركة لتشجيع الإبتكار
- تشجيع تفاقم الإبتكار والمقاولاتية[1].

[1] بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطابة سفيان، **واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد07، العدد 03، 2020، ص ص 406-413.

خلاصة الفصل:

حاولت الجزائر جاهدة منذ الإستقلال النهوض بإقتصادها والتخلص من قيود القطاع الواحد وذلك من خلال العديد من البرامج والمشاريع، ولكن تلك المحاولات لم تكن كافية لتحرير إقتصادها فكان لا بد من الإتجاه نحو قطاعات بديلة لإنعاش الاقتصاد خارج المحروقات وذلك لما تتوفر عليه هذه القطاعات من مؤهلات لتكون بديلًا إستراتيجيًا للبترول في ظل إمكانية نضوب الإحتياطات النفطية.

في هذا الإطار عملت الجزائر على تنويع مصادر تمويلها من خلال إستحداث آليات جديدة ومستديمة كصندوق ضبط الموارد إلى جانب تطوير قطاعات الفلاحة والصناعة والسياحة، لكن عدم نجاحها في بلوغ الأهداف المنشودة، أدى بها إلى توسيع اهتمامها إلى مجالات أخرى على غرار النشاط المقاولاتي، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم مؤخرا توسيع الاهتمام إلى قطاع المناجم والصيدلة وتطوير الطاقات المتجددة والشركات الناشئة.

الخاتمة

الخاتمة:

يتطلب تبني فلسفة التنويع الاقتصادي والخروج من وطأة الاقتصاد الريعي التأكيد على مفاهيم إقتصادية وإجتماعية واضحة، وذلك بالإعتماد على اِستغلال كل ما هو موجود في البيئة وتفعيل كل القدرات الاقتصادية والانتاجية لتحقيق التنمية المستدامة.

من وجهة أخرى فإن ثراء أي دولة بالثروات الباطنية على غرار الجزائر هو نعمة عليها في حالة ارتفاع أسعار هذهالثروات في الأسواق العالمية، ولكن يصبح نقمة عند إنخفاض هذه الأسعار ولذلك عملت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على بدل مجهودات كبيرة في سبيل تنويع هيكل إقتصادهاوالخروج من دائرة الاقتصاد الريعي من خلالمحاولة معالجة الضعف الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد الوطني عن طريق تحديث مختلف القطاعات الإقتصادية على غرار القطاع الفلاحي والسياحي وتطوير الصناعات المحلية وتشجيع روح الإبتكار وغيرها من المجهودات التي بذلتها ولازالت تبذلها حتى يومنا هذا.

أولًا:اختبار صحة الفرضيات:

– بالنسبة **للفرضية الأولى** فقد تأكد صحتها؛ أين تبين أن التنويع الاقتصادي يمثل أحد سياسات التنمية الاقتصادية التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة مختلف القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، كما يتيح تجميع كافة الموارد والطاقات المجتمعية وتوجيهها توجيهًا سليما بما يؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

– أما**الفرضية الثانية** فقد تم التأكد من صحتها كذلك، أين اتضح أن تحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات ذات الطابع الريعي بالإعتماد على التنويع الاقتصادي، يتطلب تحسين أداءه وإحداث جملة من التغيرات الهيكلية والبنوية في الاقتصاد الوطني والتي تقوم على إستغلال كافة موارد المجتمع وتصفية كافة مظاهر التخلف والتبعية والذي بدوره يؤدي إلى تحقيق التوازن والإستقرار الاقتصادي لأي دولة.

– في حين أن**الفرضية الثالثة** فهي بدورها تم التأكد من صحتها؛ أين تبين أنهورغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية إلا أنها لم تصل بعد إلى مستوى الطموحات التي كانت تسعى لتحقيقها، حيث شهد القطاع الزراعي والصناعي والسياحي تراجعًا مستمرا رغم ما استهلكه هذان القطاعان من مبالغ كبيرة لتطويرهما، بالإضافة إلى ضعف تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، وضعف النشاط المقاولاتي وحجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستمرار هيكل الصادرات في تركيزه على قطاع المحروقات.

ثانيا: نتائج الدراسة:

منأهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة الآتي:

– إنّ التنويع الاقتصادي أضحى ضرورة حتميةللدول النامية خاصة الجزائر وهذا حتى تتمكن من الوقوف في وجه الأزمات والصدمات التي تشهدها أسواق النفط والغاز.

– تعتبر التنمية المستدامة الإطار المفاهيمي الحديث للتنمية والذي يشكل منظومة متكاملة بين مختلف الجوانب الاقتصادية والإجتماعية والبيئية والسياسية التي يجب الإلتزام بها عند تخطيط وتنفيذ أي اِستراتيجية تنموية.

– رغم ما بدلته الدولة الجزائرية من مجهودات إلا أن القطاع الزراعي والصناعي والسياحي شهد تراجعا رغم حجم التمويل الذي تلقاههذان القطاعان، بالإضافة إلى ضعف تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، وضعف النشاط المقاولاتي وحجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستمرار تركز الصادرات في قطاع المحروقات.

– يتوجب على الجزائر المضيّ سريعًا في إنتهاج برامج واِستراتيجيات التنويع الاقتصادي مع الأخذبعين الإعتبار التجارب الرائدة والسبّاقة في هذا المجال.

ثالثا: الإقتراحات

على ضوء مختلف النتائج التي تم التوصل إليها يتم تقديم بعض الإقتراحات التي من شأنها تعزيز فرص نجاح جهود التنويع الاقتصادي في الجزائر وتفعيل دوره في تحقيق التنمية المستدامة وتتمثل في الآتي:

– ترشيد الإنفاق العام من خلال الإستغلال الأمثل للموارد وتوزيعها حسب الأولويات أي إحداث توازن بين الإستثمار في الرأسمال البشري والإستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تمثل قيمة مضافة للإقتصاد.

– الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإحداث درجة أكبر من التفاعل بين القطاعين في مجالات ونشاطات عديدة ومتنوعة وتقليص دور القطاع العام وفتح المجال للقطاع الخاص.

– يتحتم على الجزائر تغيير سياستها الطاقوية في إتجاه الطاقات المتجددة خاصة وان الطلب على الكهرباء في الجزائر مستمر سواء داخليا أو خارجيا، وأيضًا بالنظر إلى أن الجزائر تمتلك مقومات طبيعية هائلة تؤهلها إلى أن تكون رائدة في هذا المجال.

– دعم روح المقاولاتية لدى الشباب وخاصة الشباب الجامعي لغرض إقحامهم في عالم المقاولات، وذلك من خلال تشجيع الإبتكار والإبداع الذي يعتبر مفتاح نجاح مشاريع المقاولاتية.

– العمل على تنمية وتطوير القطاع السياحي وتفعيل دوره في الحياة الاقتصادية خاصة وأن إمكانيات الجزائر كبيرة ومتنوعة في هذا الإطار.

– نشر ثقافة تبادل الخبرات والإستفادة من المنظمات الدولية المتخصصة في قطاع السياحة ومتابعة آخر المستجدات العالمية فيما يتعلق بتطوير المنشآت السياحية.

– تعبئة الموارد المالية اللازمة والكافية لتطوير إستغلال الموارد الوطنية في مجال الطاقات النظيفة والمتجددة، خاصة أنّ إمكانيات الجزائرة وفيرة في هذا المجال بالنسبة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

– دعم وتطوير قطاع المناجم والقطاع الصيدلاني في الجزائر من خلال توفير الدعم المالي وغير المالي اللازم، خاصة وأن هذين القطاعين يعتبران قطاعان فتيان في الجزائر وان الجزائر تملك إمكانات كبيرة في هذين القطاعين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ)الكتب

1- إبراهيم العيسوي وآخرون، **العرب والتحديثات الإقتصادية العالمية**، دار الفارس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 1999.

2- أحمد عبد الخالق، السيد أحمد بديع، **تحرير التجارة العالمية في دول العالم النامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.

3- جمال حلاوة، علي صالح، **مدخل إلى التنمية**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2010.

4- دوجلاس موسشيست، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية لإشارات الثقافية، القاهرة، 2000.

5- مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009.

6- محمد صالح الشيخ، **الآثار الإقتصادية والمالية لتالوث البيئة ووسائل الحماية منها**، مطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 2002.

7- مساعد محمد، **محاضرات في مقياس الإقتصاد الجزائري**، السنة الثانية علوم إقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2017-2018.

8- عبد العزيز شرابي، **النتائج الأولية لبرامج التصحيح الهيكلي في البلدان المغربية**، حوليات وحدة البحث في إفريقيا والعالم العربي، جامعة منتوري، قسنطينة، 1998. .

9- عبد المعطي عساف، **مبادئ الإدارة العامة**، دار زهران لنشر والتوزيع، عمان، 2009.

10- صالح الصالحي، **المنهج التنموي البديل في الإقتصاد الإسلامي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

ب)المجلات العلمية

11- زغيب شهرزاد وحليمي عليمة، **الإقتصاد الجزائري بين واقع الإرتباط وحتمية الزوال**، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 11، أوت 2008.

12- بوطلاعة محمد، بن دبيش نعيمة، **ميكانيزمات تفعيل التنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط، إمكانية الإستفادة من تجارب دولية**، مجلة البشائر الإقتصادية، العدد2، الجزائر، 2018.

13- بسويح منى، ميموني ياسين، بوقطابة سفيان، **واقع وآفاق المؤسسات الناشئة في الجزائر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية، المجلد07، العدد 03، 2020.

14- بوفليح نبيل، **صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدوّل العربية**، المجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 4، 2010.

15- يوسف بوزيد، محمد عيسى، **آليات تطوير وتنمية إستغلال الطاقات المتجددة في الجزائر**، مجلة المالية والأسواق، د.ت.

16- كربالي بغداد، حمداني محمد،**إستراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحويلات الإقتصادية والتكنولوجيا بالجزائر**، مجلة علوم إنسانية، كلية العلوم الإقتصادية علوم التسييير والعلوم التجارية، جامعة وهران، العدد 45، 2010.

17- كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الثامن، جانفي 2005.

18- كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر بسكرة، العدد07، جوان 2010.

19- مايح شبيب الشهري، **تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الإقتصاد الريعي في العراق**، مجلة الغري، المجلد 3، العدد15، 2010.

20- مايح شبيب الشمري،**ضروريات التنويع الإقتصادي في العراق**، مجلة الكويت للعلوم الإقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 24، 2016.

21- موسى باهي وكمال روابنية، **التنويع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط**، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، العدد 05، ديسمبر 2016.

22- محمد سيد أبو السعود، **الإمكانيات التكنولوجية والنمو الإقتصادي**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد95، 2010.

23- ممدوح عوض الخطيب، **أثر التنويع الإقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد18، العدد2، الكويت،2011.

24- مخلوف عبد السلام، العربي مصطفى، **برنامج الإنعاش الإقتصادي الجزائري 2001**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 1، جانفي 2012.

25- ناجي بن حسين،**حتمية الإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى تنويع الإقتصاد**، مجلة الإقتصاد والمجتمع، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، العدد5، 2008.

26- نور الدين شارف، **فرص التنويع الإقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات**،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد12، 2017.

27- سفيان الشارف بن عطية " مساهمة القطاع الفلاحي في التنويع الإقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية وتحليلية خلال الفترة 2019/2000. مجلة إقتصاديات إفريقية، المجلد 17، العدد 25، 2021.

28- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، **التنويع الإقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**، مجلة الغربي للعلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 10، العدد2014،31.

29- علي حميدوش، زهير بوعكريف، **تداعيات إنهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الإقتصادي في الجزائر: تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الإستراتيجية**، مجلة الإقتصاد والتنمية البشرية، جامعة المدية، المجلد8، العدد2017،1.

30- عماد علواني،**دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، العدد 10، 2010.

31- فوزية خلوط، **برنامج التنمية بين الأهداف المنشودة والنتائج المحمودة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 29 فيفري 2003.

32- فتيحة خوميجة، **إستغلال الطاقات المتجددة بين التطلّعات والمعوقات**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 01، العدد 02، 2011.

33- قريوش نصيرة،**أبعاد وتوجيهات انعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر، العدد الخامس، 2008.

34- خلف فاروق، **نتائج تطبيق الإنعاش والنمو الإقتصادي**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، عدد 12، جانفي 2016.

35- ضيف أحمد، عزوز أحمد، **واقع التنويع الإقتصادي في الجزائر**وآلية تفعيله لتحقيق تنمية إقتصادية مستديمة، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة البويرة الجزائر، العدد19، 2018.

ج)الرسائلالجامعية

36- الطاهر خامرة، **المسؤولية البيئية الإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة _حالة سونطراك**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة ورقلة، 2007.

37- جعيجع نبيلة، **إستراتيجية التنويع في المنتجات وأثرها على تنافسية المؤسسة الإنتاجية: دراسة ميدانية في مؤسسة condos للإلكترونيات برج بوعريريج**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة. الجزائر، 2007.

38- زروق بن موفق، **إستراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل المتغيرات الإقتصادية المعاصرة**، أطروحة دكتوراه، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018-2019.

39- كريم بومخدودخ،**أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي**، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، مذكرة ماجيستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.

40- ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الإستقرار الإقتصادي الكلي في الجزائر على ضوء الإصلاحيات الإقتصادية للفترة 1990-2015**، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017.

41- سايح بوزيد، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018.

42- عبد الحكيم سبعيج، **أثر التغيرات الكمية والنوعية لعناصر الإنتاج على النمو الإقتصادي: حالة الجزائر، 1982-2008م**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية والتجارية، فرع إقتصادي قياسي، جماعة الجزائر، 2012-2013.

43- ضيف أحمد،**أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر (1989_2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015.

د) التقارير

44- الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية، **إرشادات لإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في الألفية الجديدة ودقة المعلومات الأساسية**، رقم 13، نيويورك،2002.

45- باطويح محمد، **التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2018.

46- ناصري نفيسة، بن أحمد كلثوم، **ضرورة تفعيل الطاقات المتجددة كآلية لتحقيق التنويع الإقتصادي المنشود في الجزائر**، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية، برلين، ألمانيا، 2020.

47- شعيب شنوف، رمضاني لعلا، **الآفاق المستقبلية للإقتصاد الجزائري بعد الثروة البترولية في إطار قواعد التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة**، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، جامعة سطيف، 2008.

48-الأمم المتحدة، **تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في دول الأسكوا**، نيويورك 2005.

49- خوجة سهام، **القطاعات الناشئة وصندوق ضبط الموارد كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، إصدارات المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية، برلين، ألمانيا، 2012.

هـ)الملتقياتالعلمية

50- أوزال عبد القادر، **التنويع الإقتصادي في الإمارات المتحدة: قطاع الصناعات التحويلية نموذجا**، مداخلة مقدمة ضمن ملتقى أهمية الصناعات التحويلية في إرسال دعائم النمو، كلية العلوم الإقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2018.

51- أوسرير منور، بودريع صليحة، **المسؤولية الإجتماعية ودورها في تحقيق المركز التنافسي للمؤسسات في إطار البعد البيئي للمؤسسة**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثالث حول منظمات العمال والمسؤولية الإجتماعية، جامعة بشار، يومي 14 و 15 فيفري 2012.

52- حرفوش سهام، بوابة ذهبية ريمة، صحراوي إيمان، **الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشرات قياسها**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءات الإستخدامية للمواد المتاحة، جامعة فرحات عباس، يومي 8،7 أفريل 2008.

53- طبايبة سليمة ولرباع الهادي، **التنويع الإقتصادي خياراستراتيجي لإستدامة التنمية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءات الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والإستثمارفي الفضاء الأرومغاربي، جامعة سطيف، 2008.

54- طلال عباس، للعربي يخلف، الربيع عيساني، **النموذج الإقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول التوجيهات النقدية والمالية للإقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الإقتصادية الإقليمية والدولية 2019.

55- يشكير عايدة، **دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر2012-2014**، المركز الجامعي غليزان.

56- محبوب بن حمودة، عدنان محيرق،**التنويع الإقتصادي، المفهوم والأهداف والمبررات ومؤشرات قياسه**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي السادس حول بدائل النمو والتوزيع الإقتصادي في الدول المغاربية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،3/2 نوفمبر 2014.

57- محمد يحياوي، فتيحة نوغي، **الطاقات المتجددة كبديل لتحقيق الإقلاع الاقتصادي بالجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني بعنوان متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل إنهيار سعار المحروقات ، جامعة البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر،2020.

58- عبد الرحمان مغاري، مختار صابة، **واقع وآفاق الطاقة في الجزائر**، مداخلة ضمن اليوم الدراسي بعنوان: الطاقات المتجددة تحديات وآفاق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 26 فيفري 2018.

59- عنابي بن عيسى، أليزكلثوم، **تفعيل التنمية المستدامة في الجزائر حتمية بيئة أو واقع إقتصادي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آداء وفعاليات المنظمة في ظل التنمية المستدامة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 10،11 نوفمبر 2018.

60- صالح صالحي، **التنمية الشاملة المستدامة والكفاءات الإستخدامية للثروة البترولية في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءات الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والإستثمار في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008م.

61- قالي نبيلة، **التنمية من النمو إلى الإستدامة**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءات الإستخدامية للموارد، جامعة سطيف، أيام 7، 8 أفريل 2008.

62- خبابة عبد الله، **مداخلة التنمية الشاملة المستدامة المبادئ والتنفيذ**، مداخلة مقدمة في المؤتمر العالمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءات الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 7، 8 أفريل 2008م.

63- خميس عبد الرحمان رداه، **المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة**، مداخلة مقدمة في المؤتمر الإحصائي العربي الثاني، الجمهورية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العظمى، 2، 4 نوفمبر 2009.

و)مواقع انترنيت

64- المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، **التنمية المستدامة**، تاريخ الإطلاع 12_3_2022، https://hrdiscussion.com/hr14764.html

65- السياسة الوطنية للعلوم والتقنية في المملكة العربية السعودية، ص3_4، دراسة منشورة على الأنترنيت على الرابط: http://www.kast.edu,sa/ apoelib/n7ipdfrتاريخ الإطلاع 28_03_2022.

66- القمة الدولية لوزراء المناجم عام 2021، https://www.energy.gov.dz

67- لطفي طنطاوي، **الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية**، منظمة الأقطار العربية المصورة للبترول، 2010، ص08، دراسة على الأنترنيت متوفر على الرابط:http://www.esewa.kn.org/arabic/insormation/meetings/events/2004/11/12/oet/lasfull.pdf، تاريخ الإطلاع 28_03_2022.

68- معطيات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، **نشرية المعلومات الإقتصادية**، المؤشرات الخاصة بالسنوات من 2001 إلى 2010 على موقعها https://www.industrie.gov.dz/?-Actualites .

69- مصالح رئاسة الحكومة، **بيان مجلس الوزارء**، بتاريخ 29 ماي2010 https//www.elmouradia.dz/arabe/comminication2010/com

70- مصطفى عبد الله الكفري، **الإصلاح الإقتصادي والتحول إلى إقتصاد السوق في الدول العربية**، الفكر السياسي، دراسة على الأنترنيت متوفر على الرابط: Htth:// www.reefnet,gov_sv/ booksproject/17 /9isloch pdf، تاريخ الإطلاع:30_03_2022.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

71- Aarorn Cosbey, **Background paper: Expert meeting on Economic Diversification implemention of Article 4,paragraphs 8 and 9 of the convention**, United Nations, Bonn, Germany, may 16-17, 2006, p17